

مجلة المالية

العدد 19 - مارس 2013

قانون مالية 2013



● توطيد الاستثمارات العمومية ومواصلة إنجاز

الاوراش الكبرى للبنية التحتية

● البعد الاجتماعي

● وجهة نظر :

السيد يونس سكوري

السيد عبد اللطيف بروحو

الفهرس

تمهيد

2

ملف

- 4 الخطوط العريضة لقانون مالية 2013
- 8 فرضيات نمو الاقتصاد الوطني : معدل 4.5% لسنة 2013
- 10 البعد الاجتماعي في قانون مالية 2013
- 14 توطيد الاستثمارات العمومية و مواصلة إنجاز الأوراش الكبرى للبنية التحتية
- 16 استثمارات المؤسسات والمنشآت العامة
- 19 التدابير الجبائية لقانون مالية 2013
- 24 التدابير الجمركية لقانون مالية 2013
- 29 ميزانية المواطن : دليل المواطن لقانون مالية 2013

تقارير

- 34 التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2013
- 40 التقرير حول قطاع المؤسسات والمنشآت العامة
- 46 تقرير حول النفقات الجبائية
- 50 تقرير النوع الاجتماعي برسم سنة 2013
- 55 تقرير مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2013
- 57 تقرير الحسابات الخصوصية للخزينة
- 58 التقرير حول الموارد البشرية برسم سنة 2013
- 62 التقرير حول نظام المقاصة
- 65 التقرير السنوي للدين برسم سنة 2011

المناقشة في البرلمان

- 72 قانون المالية لسنة 2013 : أهم التعديلات

وجهة نظر

- 76 حوار مع السيد يونس سكوري، عضو الفريق البرلماني لحزب الأصالة والمعاصرة وعضو لجنة المالية بمجلس النواب
- 78 حوار مع السيد عبد اللطيف بروحو، عضو الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية وعضو لجنة المالية بمجلس النواب



المالية

مجلة وزارة الاقتصاد والمالية

مدير المجلة : حميد شعبي، مدير الشؤون الإدارية والعامة

مدير التحرير : محمد الحرودي، نائب مدير الشؤون الإدارية والعامة

رئيسة التحرير : بثينة البنيوري، رئيسة مصلحة المنشورات

المسؤولة عن التحرير : حنان بوجندار، رئيسة قسم التواصل والإعلام

هيئة التحرير : كرهير ابن يعقوب، فتيحة الشادلي، شهرزاد بوعلوي، حنان الإدريسي

لجنة النشرات : ممثلوا مديريات الوزارة والهيئات التابعة لها

التصميم الإشهاري : عبد الصمد بنار

الطبع : مديرية الشؤون الإدارية والعامة

التوزيع : حنان حلواش، خالد سويسي

مديرية الشؤون الإدارية والعامة

شارع محمد الخامس، الحي الإداري
شالة - الرباط

الهاتف : 29 / 25 / 72 67 37 05 (212)

الفاكس : 26 / 67 67 37 05 (212)

إذا كان قانون مالية 2012 انتقاليا لكونه جاء بين انتدابين حكوميين ، فإن قانون مالية 2013 يعتبر الأول الذي تقدمت به الحكومة الحالية وهو ما يجعله متضمنا مجموعة من المقتضيات التي حملها البرنامج الحكومي.

وإذا كان هذا القانون يشكل لبنة إضافية في مسار البناء الديمقراطي وتفعيل الإصلاحات العميقة التي انخرطت فيها المملكة في ظل دستور فاتح يوليوز 2011، فإنه يشكل أيضا مناسبة لترسيخ الاختيارات الأساسية للنموذج التنموي المتوازن الذي يركز على تعزيز مكتسبات المملكة الذاتية للنمو وجعل المغرب قاعدة للاستثمار والتصدير وإحداث فرص الشغل وتأهيل العنصر البشري وتطوير آليات التضامن والحماية الاجتماعية وترسيخ أسس الحكامة الجيدة وإرساء تنمية مندمجة متوازنة ومستدامة ذات بعد تراحي.

من حيث المنهجية، حرصت الحكومة في إعداد ميزانية 2013 على اتخاذ على إجراءات وتدابير جديدة في إطار ما يستوجبه التشارك مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين والتفاعل مع تطورات الظرفية والحاجيات المطردة للمواطن، وللمصلحة العليا للبلاد، وتحصينا للمكتسبات التي حققتها خلال العشرية الأخيرة وتعزيز الثقة في النموذج المجتمعي والتنموي.

من حيث الأهداف، تتوخى ميزانية 2013، تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار المنتج وتطوير آليات التشغيل وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإنجاز الإصلاحات الهيكلية الضرورية وتحسين الحكامة مع الحرص على استعادة التوازنات الماكرواقتصادية والمالية.

وأخيرا من حيث التوقعات، فإنه ورغم الظرفية الدقيقة المتسمة بتواصل تراجع الاقتصاد العالمي، خاصة في أوروبا وتداعيات ارتفاع أسعار البترول إضافة إلى التحولات السياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وتأخر التساقطات المطرية وما استتبع ذلك من تراجع المحصول الزراعي، فإن قانون مالية 2013 يتوخى بلوغ نسبة نمو في حدود 4.5% وتقليص عجز الميزانية إلى 4.8% وضبط احتياطي العملة الصعبة في مستوى 4 أشهر من واردات السلع والخدمات.

مجلة «المالية» وكدأبها في السنوات الماضية ، حاولت الاحاطة بهذا الحدث السنوي من خلال إطلاع القارئ من مضامينه الكبرى وأبعاده التنموية والاجتماعية وتقريبه من مضامين التقارير المصاحبة للمشروع والتي تعززت هذه السنة بتقارير إضافية (المقاصة و الموارد البشرية والدين).

قانون المالية 2013
ملف

الخطوط العريضة لقانون مالية 2013

يعتبر قانون مالية 2013 الأول للحكومة الحالية حيث يعكس تطلعاتها المتجددة في تعزيز النمو الاقتصادي عبر التوظيف الأمثل للسياسة الموازناتية و جعلها في خدمة الاستراتيجية الحكومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في أفضل ظروف الفعالية و النجاعة يعتبر توجهها رئيسيا للحكومة في هذا المجال.

و قد سطر قانون المالية لسنة 2013 الأهداف والخطوط العريضة للإصلاحات المؤسساتية والهيكلية اللازمة لتحفيز النمو الاقتصادي و استعادة التوازن الاجتماعي والمجالي. ويتعلق الأمر على الخصوص بالتنزيل الديمقراطي لمقتضيات الإصلاح الدستوري الأخير من خلال إعداد مشاريع القوانين التنظيمية خاصة المتعلقة بالجهوية المتقدمة و إعداد قانون المالية و تحسين العمل التشريعي و التنظيمي وتعزيز المؤسسات المكلفة بالحكامة الجيدة.

ومن جهة أخرى، يهدف قانون مالية هذه السنة، و الذي هو بمثابة خريطة طريق حكومية، إلى استعادة استقرار الإطار الماكرو اقتصادي والتوازنات المالية والخارجية للبلاد، و ذلك في ظل الظرفية الدولية الصعبة.

فالسياسة الموازناتية ترمي إلى تقليص عجز الميزانية خلال سنة 2013 إلى 4,8% من الناتج الداخلي الخام وذلك بالارتكاز على معدل نمو يبلغ 4,5%، ومتوسط لسعر برمبيل البترول في حدود 105 دولارا، و متوسط لسعر صرف الدولار مقابل الدرهم يبلغ 8,5.

إضافة إلى ذلك، سيتم استعادة التوازنات الخارجية عبر دعم الاستراتيجيات القطاعية خاصة تلك الموجهة نحو التصدير، و تقليص محتوى الاستثمارات العمومية من الواردات، و ذلك بغية التوفر على موجودات خارجية تعادل، على الأقل، أربعة أشهر من الواردات.

يأتي إعداد قانون المالية لهذه السنة في إطار سياق اقتصادي دولي صعب، يطبعه استمرار تداعيات الأزمة في منطقة اليورو وضعف النمو العالمي وعدم استقرار أسعار المواد النفطية والمواد الغذائية الأساسية.

هذا، ويهدف هذا القانون إلى تحقيق نمو تضامني في ظل التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية و ذلك عبر ثلاثة روافد :

• **الدعم الأولي** : مواصلة السياسة الإرادية الهادفة إلى دعم الاستثمار العام والخاص المتيح لفرص تشغيل الشباب، مع تعزيز دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة ؛

• **الدعم الثانية** : تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني لجعله أكثر إنتاجية، وتنمية وتنويع العرض التصديري، مع العمل على الحفاظ على حصصنا في الأسواق التقليدية، وولوج الأسواق المبتنقة العربية والإفريقية ؛

• **الدعم الثالثة** : تقوية آليات التضامن الاجتماعي والمجالي، مع الحفاظ على القدرة الشرائية، وتعزيز استهداف السياسات العمومية للفئات المعوزة والمناطق الأكثر خصاصة، وهو ما يمثل صمام الأمان من أجل نمو مستدام مشروط بالاستقرار والسلم الاجتماعي.

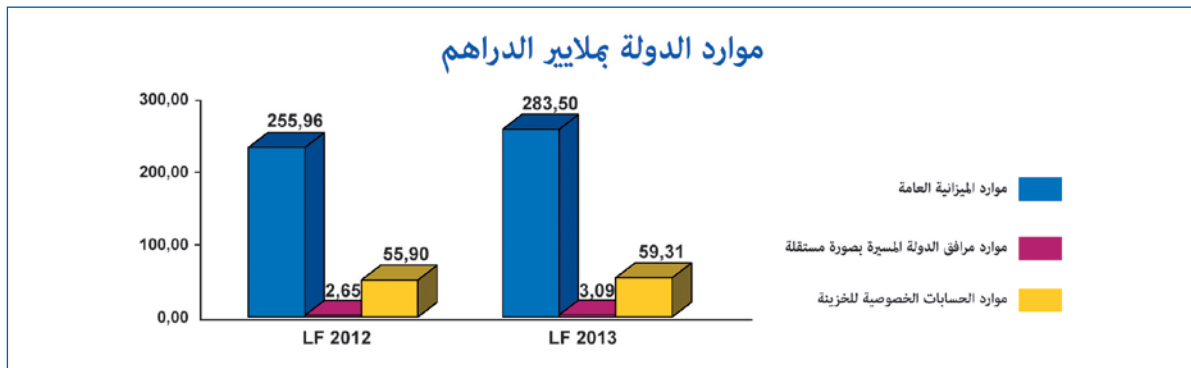
في هذا الإطار، يكرس قانون مالية 2013 التزامات الحكومة في مجال إعادة تأهيل المدرسة الوطنية، وتحسين الصحة العمومية، وتسهيل الولوج للسكن، ومحاربة الفقر، وإعادة التوازن المجالي والبيئي و كذا التخفيف من آثار العزلة. كما أن ضمان ديمومة موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي

المؤشرات الرقمية لقانون مالية 2013

مداخل الدولة

يصل المبلغ الإجمالي لموارد الدولة لسنة 2013 حوالي 345,91 مليار درهم مقابل 314,51 مليار درهم سنة 2012 أي بزيادة قدرها 9,98%. وتتوزع هذه الموارد على الميزانية العامة بـ 283,28 مليار درهم و الحسابات الخصوصية للخزينة بـ 59,31 مليار درهم و مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بـ 3,09 مليار درهم.

و يوضح البيان أسفله تطور موارد الدولة لسنة 2013 مقارنة مع سنة 2012.



أما بنية موارد الميزانية العامة، فهي تتوزع بين :

موارد الدولة	تقديرات الموارد 2012	تقديرات الموارد 2013	القيمة المئوية للتغيرات
موارد الميزانية العامة	962 255	505 283	10,8 %
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، منها :	480 71	546 77	8,5 %
• الضريبة على الشركات	543 41	538 42	2,4 %
• الضريبة على الدخل	959 28	947 32	13,8 %
الضرائب غير المباشرة، منها :	624 75	932 78	4,4 %
• الضريبة على القيمة المضافة	457 53	168 56	5,1 %
• الضريبة الداخلية على الاستهلاك	166 22	764 22	2,7 %
الرسوم الجمركية	070 12	076 9	-24,8 %
رسوم التسجيل والتمير	690 13	843 13	1,1 %
موارد الإقتراضات والهبات و الوصايا	700 65	896 85	30,7 %
موارد مختلفة	398 17	212 18	4,7 %

و يتبين من خلال هذا التوزيع أن الضرائب غير المباشرة تمثل الحصة الكبرى لموارد الميزانية أي بمعدل 44% من المداخل الجبائية، وقد سجلت المداخل المرتبطة بها 75,6 مليار درهم سنة 2012 مقابل 78,9 مليار درهم سنة 2013 منها :

- الضريبة على القيمة المضافة بمبلغ 56,2 مليار درهم أي ما يمثل 31,3% من المداخيل الجبائية ؛
- الضريبة الداخلية على الاستهلاك بمبلغ 22,7 مليار درهم أي ما يمثل 12,7% من المداخيل الجبائية ؛
- أما الضرائب المباشرة فتمثل حوالي 43,2% من المداخيل الجبائية وذلك بمبلغ إجمالي يقدر ب 71,4 مليار درهم سنة 2012 مقابل 77,5 مليار درهم منها :
- الضريبة على الشركات بمبلغ 42,5 مليار درهم أي ما يمثل 23,7% من المداخيل الجبائية ؛
- الضريبة على الدخل بمبلغ 32,9 مليار درهم أي ما يمثل 18,4% من المداخيل الجبائية.

تحميلات الدولة

تبلغ تحميلات الدولة ما مجموعه 358,20 درهم لسنة 2013 مقابل 346,77 مليار درهم برسم سنة 2012 أي بزيادة قدرها 3,29% وتوزع بين :

نققات الدولة	تقديرات الموارد 2012	تقديرات الموارد 2013	القيمة المئوية للتغيرات
نققات التسيير للميزانية العامة	187 840	199 260	6,1%
نققات الموظفين	93 508	98 000	4,8%
نققات المعدات والنققات المختلفة	29 049	30 184	3,9%
التكاليف المشتركة	62 618	68 410	9,3%
النققات الطارئة والمخصصات الإحتياطية	2 666	2 666	---
نققات استهلاكات و نققات الفوائد و العمولات المتعلقة بالدين العمومي	42,74	39,27	-8,1%
نققات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	2,64	3,09	17,1%
نققات الإستثمار للميزانية العامة	59 133	58 905	-0,4%
نققات الحسابات الخصوصية للخزينة	54 404	57 674	6,0%

وهكذا تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم نققات التسيير 187,84 مليار درهم سنة 2012 مقابل 199,26 مليار درهم سنة 2013، أي بزيادة قدرها 6,1% موزعة كالتالي :

- نققات الموظفين : 93,5 مليار درهم سنة 2012 مقابل 98 مليار درهم سنة 2012، أي بزيادة قدرها 4,8%.
- الاعتمادات المفتوحة برسم نققات المعدات والنققات المختلفة : 29,05 مليار درهم سنة 2012 مقابل 30,18 مليار درهم سنة 2013، أي بزيادة قدرها 3,9%.
- الاعتمادات المخصصة للتحميلات المشتركة (التسيير) : 62,62 مليار سنة 2012 مقابل 68,41 مليار درهم سنة 2013، أي بزيادة قدرها 9,25%.

بمقارنة مداخيل و نفقات الدولة نسجل فائضا في التحملات يبلغ 12,29 مليار درهم أي بانخفاض بلغ 62% عما كان عليه سنة 2012.

خدمة الدين العمومي

تبلغ الاعتمادات المرصدة لخدمة الدين العمومي ما مجموعه 39,27 مليار درهم مقابل 42,74 مليار درهم و تشمل تسديد أصل الدين و تسوية الفوائد و العمولات. أما فيما يخص توزيعها فتبلغ التحملات الخاصة بالدين الخارجي ما مجموعه 8,13 مليار درهم أي بزيادة قدرها 6,6% عن ما كان عليه سنة 2012. بينما تصل التحملات الخاصة بالدين الداخلي 31,14 مليار درهم أي بانخفاض قدره 11,33% مقارنة مع سنة 2012.

المصدر: مديرية الميزانية



تجدون مزيدا من المعلومات حول قانون مالية 2013 على بوابة الأنترنت للوزارة :

www.Finances.gov.ma/arabe/

ركن : ” قانون المالية “

فرضيات نمو الاقتصاد الوطني لسنة 2013

على ضوء توقعات النمو العالمي و مؤشرات الظرفية الوطنية، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني معدل نمو يصل الى 4,5% خلال سنة 2013 مقابل 3,4% خلال سنة 2012، أي بمكسب قدره 1,1 نقطة.

على الصعيد الوطني، تم اعتماد فرضية 65 مليون قنطار من إنتاج الحبوب. وبالنظر للتحويلات التي تعرفها الفلاحة المغربية، فمن المتوقع أن تسجل القيمة المضافة الفلاحية نموًا بنسبة 5% بعد انخفاض بنسبة 5,8% خلال سنة 2012.

وعلى مستوى المالية العمومية، تم إعداد التوقعات مع مراعاة المحيط الماكرو اقتصادي وسياق تنفيذ قانون المالية لسنة 2012. فنظرا للتطورات المتوقعة للإيرادات والنفقات الإجمالية لسنة 2013، من المنتظر أن يبلغ عجز الميزانية 4,8% من الناتج الداخلي الخام، أي بانخفاض مهم مقارنة مع قانون مالية 2012.

أداء جيد لمختلف الأنشطة القطاعية

من المنتظر أن يحقق الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي نموًا بنسبة 4,5% وهي نفس النسبة المسجلة خلال سنة 2012.

ويتوقع أن يتحسن أداء مختلف القطاعات الفلاحية خلال سنة 2013 مستفيدا من الجهود المبذولة في إطار مخطط المغرب الأخضر. وسيسجل القطاع الفلاحي نموًا بنسبة تقارب 5% خلال سنة 2013، وذلك بفضل الارتفاع المهم للقيمة المضافة للحبوب بنسبة 27,8%، وكذا تعزيز نمو القطاعات الأخرى، بما في ذلك تربية الماشية والتشجير وزراعة الخضر.

وستزيد وتيرة نمو القطاع الثاني بنسبة 4,1% سنة 2013 مقابل 3,7% سنة 2012، تبعا للتطور المتوقع لأنشطة استخراج المعادن (6% مقابل 4% سنة 2012)، والصناعات التحويلية (2,8% مقابل 2,3% سنة 2012)، والبناء والأشغال العمومية (5,5% بعد 5,2% في 2012).

ومن المتوقع أن يحافظ القطاع الثالث خلال سنة 2013 على نفس وتيرة النمو المسجلة خلال سنة 2012 بنسبة 4,6%

بالرغم من الظروف المناخية الصعبة والتباطؤ الذي عرفته بعض القطاعات التصديرية خلال سنة 2012، ظل الاقتصاد المغربي محافظا على منحنى نمو إيجابي. هكذا، وبناء على تطور أهم مؤشرات الظرفية الوطنية وعلى ضوء التوقعات الأخيرة للنمو العالمي، من المنتظر أن يحقق الاقتصاد الوطني معدل نمو يعادل 3,4% خلال سنة 2012.

يتوقع أن يواصل الاقتصاد الوطني النمو المسجل خلال السنوات الأخيرة مستفيدا من المكاسب المحققة، في إطار نموذج اقتصادي يعتمد على تعزيز النمو الداخلي وتشجيع الاستثمار وتطوير آليات الحماية الاجتماعية والتضامن وتحقيق تنمية مندمجة متوازنة ومستدامة ذات بعد تراحي.

وقد تم وضع الإطار الماكرو اقتصادي للاقتصاد الوطني لسنة 2013 مع مراعاة الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية والتحويلات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة والتوجهات العامة للتصريح الحكومي. وسيبلغ معدل نمو الاقتصاد الوطني، بالأسعار الثابتة، 4,5% مقابل 3,4% خلال سنة 2012، أي بمكسب قدره 1,1 نقطة.

فرضيات النمو الاقتصادي

تعتمد التوقعات الاقتصادية لسنة 2013 على مجموعة من الفرضيات حول المحيط الوطني والدولي.

على الصعيد الدولي، تم اعتماد فرضية 105 دولار للبرميل بالنسبة لسعر النفط خلال سنة 2013 مقابل 106,5 دولار للبرميل سنة 2012، وسعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي يساوي 1,25 مقابل 1,3 سنة 2012، ونمو الطلب الخارجي من السلع المصنعة الموجه للمغرب بنسبة 1% مقابل 0,7% سنة 2012.

ملف

وسيبلغ الاستثمار الخام، الذي يشمل التكوين الخام لرأس المال الثابت والتغير في المخزون، نسبة 33,1% من الناتج الداخلي الخام الحقيقي مقابل 32,6% خلال سنة 2012.

وعلى صعيد المبادلات التجارية الخارجية، سيؤدي نمو الصادرات من السلع والخدمات (6,1% مقابل 2,6% سنة 2012) بوتيرة أقل من الواردات (6,5% مقابل 3,7% سنة 2012) إلى تدهور طفيف في عجز الميزان الخارجي من السلع والخدمات كنسبة من الناتج الداخلي الخام الحقيقي الذي سيصل إلى 6,6% سنة 2013 مقابل 6,3% سنة 2012.

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مدعوما بالأداء الجيد للأنشطة الفلاحية الثانوية وبتعزيز أداء قطاع الاتصالات (7,5%) والتجارة (4% مقابل 3%) والنقل (5% مقابل 4%).

نمو اقتصادي مدعوم بالطلب الداخلي

يتوقع أن يتعزز أداء الطلب الداخلي ارتباطا، بصفة خاصة، بالنمو القوي لاستهلاك الأسر بنسبة 4,2% مقابل 3,2% سنة 2012. ومن حيث الاستثمار، سيحافظ التكوين الخام لرأس المال الثابت على وتيرة نموه، مستفيدا من المكاسب المحققة، حيث سينتقل من 5,5% سنة 2012 إلى 5,9% سنة 2013.

البعد الاجتماعي في قانون مالية 2013

يكتسي قانون المالية لسنة 2013 طابعا اجتماعيا يتجلى بالأساس في المجهودات الحكومية المتواصلة من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطنين و دعم الفئات المعوزة.

تطوير التعليم العالي

حرصا على دعم زيادة الجامعة المغربية في التكوين والبحث العلمي، سيخصص لقطاع التعليم العالي غلاف مالي يقارب 9,66 مليار درهم من أجل التصدي لظاهرتي الاكتظاظ وضعف الجودة التي يشكو منها القطاع ، وذلك من خلال توسيع وإعادة تأهيل البنيات التحتية للمؤسسات الجامعية الحالية، والشروع في بناء 6 مؤسسات جامعية جديدة و 24 مدرجا إضافيا (أي ما يناهز 15.900 مقعدا بيداغوجيا جديدا)، وتسريع تطوير الشعب المهنية، والرفع من قيمة المنحة ومن عدد الطلبة الممنوحين ليصل إلى 216.800 طالبا، والرفع من القدرة الاستيعابية للأحياء الجامعية بما يناهز 19.000 سريرا إضافيا، وإعطاء الانطلاقة لسنة مطاعم جامعية جديدة لتقديم خدماتها للطلبة.

تحسين الولوج للصحة

يتضمن قانون المالية لسنة 2013 مجموعة من التدابير الرامية الى تحسين الولوج للصحة و ذلك عبر تخصيص مبلغ يناهز 12,37 مليار درهم للقطاع، بهدف مواكبة السياسة الحكومية في هذا المجال. فبالإضافة إلى توسيع و بناء المستشفيات العمومية، تسعى الحكومة إلى ترسيخ مبدأ الحق في الصحة للجميع وضمان جودة الخدمات الصحية وكذا توزيعها بطريقة متكافئة على مجموع التراب الوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار الانتقال الديمغرافي والوبائي الذي تعرفه بلادنا وتعزيز البرامج الوقائية من أجل محاربة الأمراض والأوبئة.

ووعيا منها بالأهمية البالغة لهذا القطاع الحيوي والحساس، بادرت الحكومة إلى إطلاق استراتيجية جديدة لقطاع الصحة للفترة 2012-2016، تركز على تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص ونهج سياسة طبية للقرب تقوم على خمسة محاور وهي: توفير الخدمات الصحية وتحسين الاستقبال وتحسين

يهدف قانون المالية لسنة 2013 إلى تقوية آليات التضامن الاجتماعي و المجالي وذلك من خلال اقتراح مجموعة من التدابير تهم بالأساس إعادة تأهيل المنظومة التعليمية وتيسير الولوج إلى الخدمات الصحية و توفير السكن و إنعاش التشغيل، فضلا عن تنمية الرأس مال البشري و محاربة الفقر وكذا الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

تأهيل المدرسة الوطنية ومحاربة الأمية

يحظى قطاع التربية الوطنية بغلاف مالي يناهز 42,37 مليار درهم يخصص أساسا لتوسيع العرض المدرسي عبر تسريع بناء 569 مؤسسة مدرسية بالإضافة الى البدء في إنجاز برنامج بناء 80 إعدادية متوفرة على داخليات و 60 ثانوية و 30 داخلية وذلك من أجل الاستجابة للطلب المتنامي في هذا المجال. هذا و سيتم إطلاق الشطر الأول من البرنامج الوطني لتعويض البنيات المدرسية الجاهزة، الذي يضم 25 مؤسسة مدرسية، من أجل الرفع من جودة المؤسسات التعليمية وتحسين ظروف التعلم و التعليم. كما ستعرف سنة 2013 إنطلاق إنجاز 50 مدرسة جماعية جديدة.

بالنسبة لبرامج محاربة الأمية، ستعمل الحكومة خلال سنة 2013 على تفعيل القانون 09.38 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية والتي من المنتظر أن تنكب على وضع وتفعيل مخطط عمل أفقي يجمع كافة المتدخلين من مختلف القطاعات الوزارية المعنية. كما ستتم متابعة برنامج ما بعد محو الأمية ليشمل 50.000 شخص برسم سنة 2013 مقابل 20.000 شخص سنة 2011.

هذا و ستتواصل المجهودات هذه السنة لتنمية التربية غير النظامية خاصة عبر إنجاز خريطة فعلية لمراكز التربية غير النظامية وإبرام شراكات مع الجماعات المحلية (المجالس الإقليمية والجهوية) لترسيخ هذا النوع من التعليم في السياسات المحلية.

ملف

للطبقة المتوسطة»، من خلال إطلاق منتج جديد معفي من واجبات التسجيل والتمير ومن واجبات التقييد في المحافظة العقارية بالنسبة للسكن الرئيسي الذي تتراوح مساحته المغطاة ما بين 80 و 120 متر مربع ولا يتعدى ثمنه 6000 درهم للمتر المربع.

إنعاش التشغيل

يتضمن قانون المالية مجموعة من التدابير الرامية لدعم التشغيل و التشغيل الذاتي، خاصة عبر برامج تستهدف معالجة إشكالية البطالة الطويلة الأمد و فتح إمكانيات جديدة لإدماج الشباب حاملي الشهادات، و يتجلى ذلك من خلال:

تمديد العمل بالإعفاء عن التعويض الشهري عن التدريب المحدد في 6.000 درهم لفائدة المتدرب خريج التعليم العالي أو التكوين المهني والمؤدى من طرف مؤسسات القطاع الخاص، إلى غاية 31 دجنبر 2016، بهدف ضمان اندماج الشباب حاملي الشهادات بالقطاع الخاص؛

إحداث برنامج «مبادرة» يهتم تشجيع التشغيل في الجمعيات العاملة في مختلف مجالات القرب والخدمات الاجتماعية والتربوية؛

إحداث برنامج «تأطير» يخص فئة حاملي الشهادات المعنيين بالبطالة الطويلة الأمد بوضع منحة لإعادة التأهيل لكل متدرب في أفق تأطير 50.000 سنويا؛

فتح شبائيك خاصة لفائدة الباحثين عن العمل غير المتوفرين على شواهد من أجل توجيههم نحو نظام التكوين بواسطة التدرج المهني وجعلهم يستفيدون من خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛

تمديد مدة إعفاء عملية القرض التي تقوم بها جمعيات السلفات الصغرى من الضريبة على القيمة المضافة إلى غاية 31 دجنبر 2016 من أجل دعم تطوير التمويلات الصغرى و كذا تشجيع صغار المقاولين على تنمية مشاريعهم الخاصة التي تمكن من إدماجهم في النسيج الاقتصادي.

موازة مع هذه الإجراءات، تعتزم الحكومة إحداث 24 340 منصب مالي ستخصص أزيد من 80% منها للقطاعات الاجتماعية و مرافق القرب في خدمة المواطن.

حكومة قطاع الصحة وتفعيل التغطية الصحية الأساسية وتطوير برنامج اليقظة الصحية ومحاربة الأمراض.

تفعيلا لهذه الاستراتيجية سيتم خلال سنة 2013 إنشاء 30 وحدة طبية استعجالية للقرب، ووضع ثمانية مصالح للمساعدة الطبية الاستعجالية وكذا تفعيل 15 مصلحة متنقلة للمستعجلات والإنعاش، وتعزيز توفير وتتبع الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية على مستوى سلاسل الخدمات الاستعجالية.

هذا، بالإضافة إلى مواصلة تأهيل المستشفيات العمومية وتحسين خدماتها، واستكمال أشغال بناء وتجهيز المركز الاستشفائي الجامعي لوجدة وكذا إطلاق الدراسات من أجل بناء المراكز الاستشفائية الجامعية لأكادير وطنجة، ومواصلة أشغال بناء مراكز القرب لعلاج السرطان ببني ملال وورزازات وتطوان والراشيدية ومراكز جهوية لعلاج السرطان بالعيون ومكناس، ووجدة وطنجة و وأسفي.

تحسين الولوج إلى السكن

باعتبار السكن محركا حقيقيا للنمو وعاملا من عوامل التقدم الاجتماعي والمساهمة في تحسين الظروف المعيشية للسكان، أولت الحكومة اهتماما بالغاً لهذا القطاع من خلال تخصيص غلاف مالي يناهز 4 ملايين درهم، بما في ذلك الموارد المعبأة في إطار صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري، حيث سيتم توسيع مجال تدخله ليشمل البنايات الآيلة للسقوط مع تعزيز موارده بحصيلة الرسم المفروض على حديد البناء و 30 % من حصيلة الرسم المفروض على الرمل، مما سيمكن من رفع موارده إلى 2,42 مليار درهم سنة 2013.

وتتمثل الإجراءات الأساسية المزمع تنفيذها في إطار قانون المالية لسنة 2013 في تسريع برنامج «مدن بدون صفيح» عبر إعلان سبع مدن جديدة بدون صفيح (دروة، بوعرفة، وجدة، سوق السبت-ولاد تائمة، طنجة، تاركيست و تويسيت)، ومواصلة برنامج «تأهيل المباني الآيلة للسقوط»، ومواصلة إنجاز أربع «مدن جديدة» بالقرب من مراكش، الرباط، الدار البيضاء و طنجة، والرفع من وتيرة إنجاز برامج «السكن الاجتماعي» و«السكن الاجتماعي المنخفض التكلفة»، وكذا «السكن الاجتماعي الموجه للكراء» و«السكن الجديد الموجه

- برنامج محاربة الهشاشة الذي يسعى إلى تحسين ودعم وتعزيز الإدماج العائلي والاجتماعي؛
- البرنامج الأفقي، الذي يروم من خلال مشاريعه تعزيز قدرات الفاعلين المكلفين بالتنمية البشرية من خلال دعم أنشطة التكوين وتعزيز القدرات والتواصل؛
- البرنامج الخاص بتأهيل المجال الترابي.

إيلاء عناية خاصة للعالم القروي والمناطق الجبلية

يتضمن قانون المالية لسنة 2013 مجموعة من التدابير لفائدة العالم القروي و المناطق الجبلية، وفق مقاربة تركز على الاندماج الترابي و تكامل و تناسق التدخلات القطاعية للدولة في مجالات إنجاز الطرق بالعالم القروي والمراكز الصحية والمؤسسات التعليمية، والربط بشبكات الماء والكهرباء والاتصال. لهذا الغرض ستعمل الحكومة على تعزيز الإمكانيات المالية لصندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية لترتفع من مليار درهم إلى 1,5 مليار درهم، وذلك بهدف إدماج السياسات القطاعية على مستوى المناطق المعزولة والجبلية ودعم المشاريع الممولة في إطار برنامج التأهيل الترابي.

في نفس الصدد، ستعمل الحكومة على ضمان تناسق التدخلات القطاعية مع المشاريع المبرمجة في إطار برنامج التأهيل الترابي الذي يندرج في إطار المرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث خصص له غلاف مالي يناهز 4,9 مليار درهم خلال الفترة 2011-2015 منها 1 مليار درهم برسم سنة 2013.

دعم القدرة الشرائية للمواطنين

ستعمل الحكومة ضمن قانون مالية 2013، على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لدعم الطبقة المتوسطة و ذلك من خلال :

- تسهيل ولوج الفئات المتوسطة للتعاونيات السكنية للعقار و التمويل عبر وضع آليات تمكنها من الاستفادة من خدمات صناديق ضمان السكن «FOGALOGÉ» و«FOGARIM»، وذلك عن طريق ضمان القروض الممنوحة لأعضاء هذه التعاونيات على أساس الرسم العقاري قبل تفكيكه إلى رسوم فرعية؛

تعزيز آليات استهداف الفئات المعوزة

ستعطي الحكومة الأولوية لتعزيز آليات استهداف الفئات المعوزة و ذات الدخل المحدود، عبر توفير موارد قارة لصندوق دعم التماسك الاجتماعي، حيث يقترح قانون المالية :

- إحداث مساهمة تضامنية مطبقة على الشركات التي تحقق ربحا صافيا يفوق 15 مليون درهم؛
- إحداث مساهمة تضامنية مطبقة على الدخل الصافية للأشخاص الذاتيين التي تفوق أو تساوي 360.000 درهم ؛
- الرفع من نسبة الضريبة على الدخل بالنسبة للأرباح المتأتية من بيع العقارات غير المبنية التي دخلت المدار الحضري ابتداء من فاتح يناير 2013 من 20% إلى 30%؛
- الرفع من الحصة المخصصة لصندوق التماسك الاجتماعي من الرسم الداخلي للاستهلاك على السجائر المصنعة والتي ستصل إلى 4,5% من ثمن البيع للعموم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة؛
- استرجاع المبالغ المخصصة لدعم السكر.

وستمكن الموارد المالية المعبئة في هذا الإطار من تسريع عملية تعميم المساعدة الطبية، و توطيد و توسيع قاعدة المستفيدين من برنامج «تيسير» للمساعدات المالية المباشرة لفائدة تلميذات بنات الأسر الفقيرة، بالإضافة إلى مواصلة عملية «مليون محفظة» و كذا دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة و ذلك بمنح المساعدات المالية للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ودعم الأنشطة المدرة للدخل من خلال مبادرات جموعية و إحداث وحدات الاستقبال والتوجيه على المستوى الإقليمي، بشراكة مع التعاون الوطني.

مواصلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

ستعمل الحكومة في إطار قانون المالية على مواصلة تفعيل المرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية برصد مبلغ 17 مليار درهم قصد تمويل :

- برنامج مكافحة الفقر بالوسط القروي والذي ستستفيد منه 701 جماعة قروية؛
- برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري، الذي سيستفيد منه 530 حيا حضريا؛

ملف

* 800 مليون درهم لتسوية وضعية بعض هيئات موظفي الدولة.

* 600 مليون درهم للتزقي في الرتبة.

كما ستواصل الحكومة دعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال تخصيص مبلغ 40 مليار درهم لصندوق المقاصة لدعم بعض المواد الغذائية الأولية (5 مليار درهم) و المواد النفطية (35 مليار درهم).

المصدر: مديرية الميزانية

• تقليص ثمن 320 دواء تتعلق بعلاج الأمراض الخطيرة والمزمنة.

• تخصيص ما يعادل 4 مليار درهم لتنفيذ التزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي :

* 2.630 مليون درهم مخصصة للتزقي في الدرجة في إطار الحصيد الجديد 33% وتحديد سقف الانتظار من أجل التزقي بالاختيار في أربع سنوات.



أصدرت وزارة الاقتصاد و المالية لأول مرة "ميزانية المواطن" لسنة 2013 و هو تقديم مبسط للقانون المالي يهدف إلى تحسين التواصل مع المواطن و إعطائه الحق في الولوج إلى المعلومة. و توضح "ميزانية المواطن" أهم المعطيات المرقمة الخاصة بالموارد و النفقات.

تجدون "ميزانية المواطن" على بوابة الأنترنت للوزارة :

[www. finances.gov.ma/arabe/](http://www.finances.gov.ma/arabe/)

ركن : " قانون المالية "

توطيد الاستثمارات العمومية ومواصلة إنجاز الأوراش الكبرى للبنية التحتية

أصبح الاستثمار العمومي رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية وأحد أدوات لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية مما جعله ثابتا في السياسة الاقتصادية الوطنية ولدى القائمين على الشأن العام بالمغرب.

إنجاز الطريق السريع بين الجديدة وآسفي على طول 140 كلم وبتكلفة مالية تقدر ب 4 مليار درهم.

بالموازاة مع برنامج الطرق السيارة، فقد تم العمل على تسريع وتيرة فك العزلة عن العالم القروي في إطار البرنامج الوطني للطرق القروية، وذلك من خلال رفع هذه التوتيرة من 54% سنة 2005 إلى 74% متم يونيو 2012.

أما بخصوص برنامج الطرق السريعة، فسيتم خلال سنة 2013 مواصلة برنامج إنجاز الطرق السريعة خاصة المقطع الرابط بين تازة والحسيمة (150 كلم) وبين سلوان وأحفير (101 كلم). على إثر ذلك سيتم تهيئة المحور وجدة - الناظور والعرائش- القصر الكبير ومدخل مدينة برشيد. كما ستستفيد 50 منشأة ومقطع طرقي يصل إلى 2.000 كلم من أشغال الصيانة.

البنيات التحتية للموانئ

تواصل الحكومة مجهوداتها الرامية إلى تطوير البنيات التحتية المينائية في إطار المخطط المديرى 2010-2030، الرامي إلى تمكين البلاد من الاستفادة بشكل كبير من نمو المبادلات الدولية الذي تتيحه العوامة، ومن توقيع المغرب على اتفاقيات التبادل الحر مع العديد من البلدان، وكذا من الموقع الجيوستراتيجي للمغرب. وهكذا تميزت السنوات الأربع الاخيرة ببناء ميناء بوجدور وتوسيع منصات ميناء الداخلة والمضيق وفتح ممر لبحيرة مرشيك بالناظور.

وخلال سنة 2013، ستنطلق الأشغال في الميناء الجديد لآسفي المخصص مستقبلا لتزويد المحطة الحرارية لآسفي بالفحم. كما ستتواصل الأشغال في مينائي سيدي إفني وطرفاية، وأشغال إنجاز المرحلة الأولى من مشروع ميناء طنجة المتوسطي الثاني من قبل وكالة طنجة المتوسط.

يبلغ المجهود الاستثماري الإجمالي للقطاع العام برسم سنة 2013، بجميع مكوناته بما فيها الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والجماعات المحلية و المنشآت والمؤسسات العامة، ما قدره 180,3 مليار درهم تتوزع كالتالي :

- 53,92 مليار درهم بالنسبة للميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة دون احتساب التحويلات؛
- 114,38 مليار درهم بالنسبة للمنشآت والمؤسسات العامة ؛
- 12 مليار درهم بالنسبة للجماعات المحلية.

وتهدف الدولة من خلال هذا المجهود الاستثماري إلى مواصلة سياسة الأوراش الكبرى وتحديث البنيات التحتية بوتيرة مرتفعة حيث تتلخص أهم هذه الأوراش في ما يلي:

البنيات التحتية للطرق و الطرق السيارة

توسيع الشبكة الوطنية للطرق السيارة والطرق السريعة حيث يطمح المغرب في التوفر على شبكة من الطرق السيارة يصل طولها إلى 1.800 كلم، وترتبط بين جميع المدن التي يتجاوز عدد سكانها 400.000 نسمة، وذلك من خلال استكمال المخطط الأولي للطرق السيارة وإنجاز برنامج تكميلي يهم 383 كلم (برشيد- بني ملال، والمدار الخارجي لمدينة الرباط، وتيط مليل-برشيد، والجديدة-آسفي).

وخلال سنة 2013، سيتم الانتهاء من بناء الطريق السريع المدارية للرباط على طول يتجاوز 41,1 كلم بتكلفة قدرها 2,8 مليار درهم والمقطع الرابط بين برشيد وبني ملال على طول 173 كلم بتكلفة تقارب 6,1 مليار درهم، كما سيتم إنطلاق

البنيات التحتية المائية

يعد المغرب من بين البلدان التي تتوفر على نسبة منخفضة لمخصصات الموارد المائية للفرد الواحد. حيث أن الموارد المائية الطبيعية القابلة للاستغلال تقدر بنحو 22 مليار متر مكعب سنويا، تتركز أكثر من نصفها في الأحواض الشمالية وحوض سبو التي تغطي فقط حوالي 7% من التراب الوطني.

في هذا الصدد، ومواكبة لدعم مجهودات التنمية في البلاد، من المتوقع خلال سنة 2013 إتمام سدود تاملوت بإقليم خنيفرة وسد تيوين على وادي إريري بإقليم ورزازات و سد مارتيل الواقع على وادي مهيترات على بعد 15 كلم من مدينة تطوان وسد تمكيت على وادي أسيف نيفر بإقليم الراشدية. كما ستتم مواصلة أشغال بناء السدود التالية :

- سد مولاي بوشنة الذي يرتقب إنهاء الأشغال به في سنة 2014؛
- سد زرار على واد القصبوب بإقليم الصويرة؛
- مركب مدز-عين تيمدرين-أزغار في أعالي وادي سبو بإقليم صفرو؛
- سد ولجة السلطان على وادي بهت بإقليم الخميسات؛
- سد سيدي عبد الله بإقليم تارودانت على وادي الواعر؛
- سد دار خروفة على وادي المخازن بإقليم العرائش.

البنيات التحتية للمطارات

من أجل مواكبة تطور النقل الجوي، تم إنجاز مجموعة من المشاريع الهامة تتعلق بتوسيع وتأهيل البنيات التحتية للمطارات، من أهمها تأهيل مطارات الدار البيضاء والرباط ومراكش وطنجة ووجدة والصويرة والداخلة.

و خلال سنة 2013، ستتم مواصلة أشغال إعادة تهيئة المحطة رقم 1 لمطار الدار البيضاء وإنشاء محطات جديدة بكل من مطار فاس و مطار مراكش.

البنيات التحتية للسكك الحديدية

ستواصل أشغال توسيع الشبكة السككية خلال هذه السنة عبر تخصيص استثمارات تقدر بمبلغ 9,3 مليار درهم لمتابعة إنجاز الخط فائق السرعة بين الدار البيضاء وطنجة وإنجاز خط ثالث للسكك الحديدية بين القنيطرة والدار البيضاء. كما سيتم العمل على تحسين مستوى خطوط فاس- وجدة ومراكش- سطات.

البنيات التحتية لدعم مخطط « المغرب الأخضر »

سيتم دعم إنجاز مخطط «المغرب الأخضر» عبر رصد غلاف استثماري يناهز 8,3 مليار درهم، يخصص أساسا لتعزيز الاستثمار الفلاحي الخاص ومواصلة البرامج المتعلقة باقتصاد مياه الري، وتوسيع السقي بسافلة السدود، وتأهيل دوائر السقي.

المصدر: مديرية الميزانية

استثمارات المؤسسات والمنشآت العامة

حافظت استثمارات المؤسسات والمنشآت العامة خلال السنوات الأخيرة على مستواها المرتفع، مساهمة بذلك في تفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية وإنجاز مشاريع البنيات التحتية. فالدينامية المتواصلة التي تحققت استثمارات المؤسسات و المنشآت العامة تركز الدور الذي يلعبه الاستثمار العمومي في تنمية الاقتصاد الوطني.

والطرق السيارة والموانئ والمطارات. وقد مكنت هذه الاستثمارات من تسريع وتيرة إنجاز أشطر الطرق السيارة المبرمجة والتي تهدف إلى بلوغ شبكة إجمالية تفوق 1.800 كلم في أفق 2015 مع العلم بأن الشبكة المستغلة من طرف الشركة الوطنية للطرق السيارة إلى متتم يونيو 2012 ناهزت 1.420 كلم. كما مكنت هذه الاستثمارات من إنجاز الخط الفائق السرعة الرابط بين الدار البيضاء وطنجة وكذا الإعداد لإنجاز التصميم المديرى لمختلف الخطوط بما في ذلك تثليث الخط الرابط بين القنيطرة والدار البيضاء.

أما على المستوى الطاقى، يمثل تنويع مصادر إنتاج الطاقة دعامة لتدخل المؤسسات والمنشآت العامة (الوكالة المغربية للطاقة الشمسية ووكالة تنمية الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية ...) من خلال مشاريع ذات أهمية قصوى بما في ذلك بناء محطات إنتاج الطاقة الكهربائية ذات المصدر الشمسي بقدرة إجمالية تبلغ 2.000 ميغاواط بالإضافة إلى بناء محطات ريحية في إطار برنامج إنتاج مندمج للطاقة الكهربائية الريحية.

فيما يخص قطاع المعادن، فإن المغرب يعزز موقعه كرائد في هذا القطاع بفضل المشاريع الكبرى للمجمع الشريف للفوسفات خاصة منها مشروع الجرف الأصفر.

ولقد تمت مواصلة تنمية العالم القروي بوتيرة سريعة عن طريق مشاريع تأهيل البنيات التحتية الأساسية وتحسين أوضاع المواطنين عبر برامج كهربية العالم القروي وتزويده بالماء الصالح للشرب ومدته بالطرق القروية.

ومن جهة أخرى، فقد تم تخصيص استثمارات مهمة للقطاعات الاجتماعية وذلك لتأهيل المؤسسات التعليمية والبنيات التحتية وتجهيز الجامعات والتكوين المهني والاستشفائي

على الرغم من الظرفية التي تطبعها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والتقلبات في أسعار المواد الأولية، يسعى البرنامج الحكومي إلى متابعة سياسة الأوراش الكبرى والمشاريع المهيكلية و إلى تفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية، و ذلك بهدف توطيد التوازنات الماكرواقتصادية والمحافظة على نسبة النمو من خلال دعم الطلب الداخلي وتقوية الاستثمار العمومي وتنافسية الشركات.

وفي هذا الإطار، التزمت الحكومة من خلال برنامجها الحكومي بإنجاز مجموعة من المشاريع التي تساهم في إرساء اقتصاد تنافسي ومنتج للثروات ولمنصب الشغل والتي تسمح بتوزيع الخدمات ذات الجودة .

باعتبار المؤسسات والمنشآت العامة أهم فاعل في إنجاز مختلف المشاريع المهيكلية للبلاد لاسيما في مجالات السكك الحديدية والطرق السيارة والموانئ والمطارات، فقد سجلت خلال سنوات 2010 و 2011 و 2012 إنجازات جيدة. وهكذا تمثل القيمة المضافة للمؤسسات والمنشآت العامة 9,6% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2011 مقابل 9% سنة 2010. كما ساهمت هذه الهيئات في تنفيذ مختلف الاستراتيجيات القطاعية المتعلقة بالطاقة والمعادن والسياحة والبرامج الاجتماعية التي تهم التعليم والصحة وفك العزلة عن العالم القروي.

وقد حققت استثمارات المؤسسات والمنشآت العامة في جميع هذه المجالات، دينامية متواصلة خلال السنوات الماضية مما يدل على الدور المهم الذي يلعبه الاستثمار العمومي في التنمية الاقتصادية.

دور الاستثمار في مشاريع البنيات التحتية

وهكذا وفيما يخص البنيات التحتية، فقد تم إنجاز استثمارات مهمة من خلال مشاريع هامة في مجالات السكك الحديدية

ملف

كما يساهم صندوق الحسن الثاني في تمويل مشاريع بعض المؤسسات والمنشآت العامة خاصة تلك المتعلقة بمجالات السكن الاقتصادي والسياحة وإعادة التأهيل الحضري والصناعة والطاقة وكذا البنيات التحتية لكل من السكك الحديدية والموانئ والطرق والطرق السيارة. فقد بلغت الأداءات المنجزة سنة 2011 من طرف الصندوق 2.721,5 مليون درهم من إجمالي الالتزامات 35.259 مليون درهم حيث شملت لائحة أهم المستفيدين كلاً من شركة رونو طنجة-المتوسط (1.249 مليون درهم) وشركة الخطوط الجوية الملكية المغربية (400 مليون درهم) والصندوق المغربي للتنمية السياحية (125 مليون درهم) وشركة طراموي الدار البيضاء (123,8 مليون درهم) وشركة مارشيك ميد (100 مليون درهم) ووزارة الفلاحة في إطار مخطط المغرب الأخضر (100 مليون درهم) والوكالة المغربية للطاقة الشمسية (93,8 مليون درهم).

كما يجب التذكير أن المؤسسات والمنشآت العامة قد استفادت من التمويل المقدم من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمبلغ وصل إلى 13,7 مليار درهم حتى نهاية سنة 2011، أي بنسبة 62% من مجموع التمويلات المقدمة من طرف الصندوق والتي بلغت 22 مليار درهم. ويتوزع هذا التمويل على الشكل التالي : 6,8 مليار درهم برسم مساهمات الصندوق و3,8 مليار درهم على شكل تسبيقات غير مسترجعة و3 مليار درهم برسم تسبيقات مسترجعة أو قروض حيث تم توجيه 74% من 13,7 مليار درهم المذكورة إلى المؤسسات والمنشآت العامة التالية : الشركة الوطنية للطرق السيارة (4,6 مليار درهم) والوكالة الوطنية طنجة-المتوسط (3,4 مليار درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (1,1 مليار درهم) ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق (1 مليار درهم).

وتؤكد تقديرات استثمارات المنشآت العامة مواصلة السياسة الإيرادية للسلطات العمومية بهدف تمكين البلاد من البنيات الضرورية وتكثيف عرض الخدمات الأساسية وكذا تحفيز محركات جديدة للتنمية.

والتضامن الاجتماعي. وقد تم القيام بنفس الاستثمارات فيما يخص تنويع وتحسين العرض في قطاع السكن وذلك عن طريق تقليص العجز في هذا الميدان وإحداث منتوجات جديدة لها علاقة بالسياسة الجديدة للمدينة.

ارتفاع حجم استثمارات المؤسسات والمنشآت العامة

بلغ حجم استثمارات المؤسسات والمنشآت العامة، ما قدره 68,9 مليار درهم برسم سنة 2011 أي ما يفوق مرتين الاستثمار المنجز خلال 2005، مما يؤكد حفاظ المؤسسات والمنشآت العامة على المستوى المرتفع لاستثماراتها مقارنة مع الحقبة السابقة.

وتبين المعطيات المتعلقة بنهاية سنة 2011 أن معدل إنجاز الاستثمارات قد بلغ نسبة 60,2% وتهم الاستثمارات الأساسية التالية :

مجموعة صندوق الإيداع والتدبير	8.763 مليون درهم
مجموعة التهيئة العمران	6.605 مليون درهم
المجمع الشريف للفوسفاط	6.225 مليون درهم
المكتب الوطني للكهرباء	5.703 مليون درهم
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	5.232 مليون درهم
المكتب الوطني للماء الصالح للشرب	3.621 مليون درهم
الوكالة الخاصة طنجة المتوسط	3.371 مليون درهم

ويبرز التوزيع القطاعي لاستثمارات المؤسسات والمنشآت العامة أهم البرامج المنخرط فيها في ميادين البنيات التحتية (36%) والقطاعات الاجتماعية كالسكن والتعمير والتنمية الترابية (24%) وقطاعات الطاقة والمعادن (22%). وتؤكد أهمية هذه القطاعات ما تم تحقيقه سنة 2010 والذي سيتم تعزيزه عن طريق البرامج المسطرة برسم 2012-2013.

أما فيما يخص تمويل نفقات استثمار المؤسسات والمنشآت العامة لسنة 2011، فقد تمت أساساً بالتمويل الذاتي (72,1%) الذي يظل الأكثر اعتماداً مقارنة بطرق التمويل الأخرى بما فيها دعم الدولة (11.628 مليون درهم) وكذلك القروض سواء في السوق الداخلي أو لدى الهيئات الدولية.

ملف

الاقتصادية والاجتماعية ذات جودة عالية وبتكلفة أقل، وكذا تقاسم المخاطر المرتبطة بالقطاع الخاص وتطوير ممارسات مراقبة مستوى الخدمات المقدمة داخل الإدارات العمومية وذلك تحت مسؤولية الدولة.

في هذا الصدد، تم إعداد مشروع قانون حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص من طرف وزارة الاقتصاد والمالية والذي تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي بتاريخ 27 دجنبر 2012. ويهدف هذا المشروع إلى وضع ترسانة قانونية موحدة وواضحة تمكن من تقوية متطلبات المنافسة وكذا متطلبات المستثمرين وذلك في إطار الشراكة التي تهدف إلى توطيد شفافية كبرى ورؤية واضحة للمستثمرين وكذا الاستفادة من التجديد الذي يتميز به القطاع الخاص، وبالتالي تنويع مصادر النمو.

المصدر: مديرية المنشآت العامة و الخوصصة

وتناهد استثمارات المؤسسات والمنشآت العامة المبرمجة 121,6 مليار درهم خلال سنة 2012 و114,4 مليار درهم خلال سنة 2013، محافظة بذلك على مستواها المرتفع مع التركيز على نجاعة ومردودية استثمارات هذه المنشآت. وتمكن المشاريع المبرمجة برسم سنة 2013 من إنجاز أوراش كبرى مهيكلت مسطرة في البرنامج الحكومي وكذا مواصلة تفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية بهدف الحفاظ على مستوى نمو مقبول.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ومن جهة أخرى، ولتوفير موارد التمويل لاستثمارات المؤسسات والمنشآت العامة، عمدت الدولة إلى اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص. هذه الشراكة ستمكن من الاستفادة من خبرة القطاع الخاص فيما يخص توفير الخدمات والبنيات

التدابير الجبائية لقانون مالية 2013

تعزز التدابير الجبائية المتخذة في إطار قانون المالية لسنة 2013 استمرارية السياسة الحكومية المتبعة في الميدان الجبائي والرامية أساسا إلى مواصلة تدعيم أسس النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاجتماعية.

للعقارات التي يتم إدراجها لأول مرة في المدار الحضري من 20% إلى 30% إلى جانب توضيح طريقة تحديد ثمن التملك عند تحديد الربح العقاري في حالة تفويت عقارات وقع تملكها عن طريق الإرث وذلك بالتنصيص على أن ثمن التملك الواجب اعتباره هو:

ثمن التملك يعوض من طرف الهالك للعقار الذي ورثه المفوت ؛

أو ، إذا تعذر ذلك ، القيمة التجارية للعقارات يوم نقل ملكيتها إلى الهالك عن طريق الإرث أو الهبة كما صرح بها الوارث المفوت أو ثمن تكلفة العقار إذا سلمه الهالك لنفسه .

أما التدابير التحفيزية المقررة لفائدة الملمزين الذين يكشفون لأول مرة عن هويتهم والعاملين في القطاع غير المنظم، فقد تم تمديد العمل بها إلى غاية 31 دجنبر 2014 و ذلك من أجل تشجيع الإنخراط في القطاع المهيكّل و تدعيم الشفافية .

تدابير ذات طابع اقتصادي

تخفيف العبء الجبائي

اعتبارا لأهمية المقاولات الصغرى في النسيج الاقتصادي الوطني، و رغبة في تحسين مناخ الأعمال وتشجيع هذه الفئة من الشركات على شفافية أكثر وكذا الاستجابة لتطلعات الفاعلين الاقتصاديين الذين يطالبون بضريبة على الشركات تأخذ بعين الاعتبار مبلغ الأرباح المحققة، أقر قانون المالية لسنة 2013 إحداث سعر للضريبة على الشركات محدد في 10% يطبق على الشركات التي تحقق أرباحا تساوي أو تقل عن 300.000 درهم يحل محل سعر 15% الذي يستند على رقم الأعمال المحقق.

كما تم رفع سقف الإعفاء بالنسبة للتعاونيات التي تنحصر أنشطتها في جمع المواد الأولية من عند منخرطها وتسويقها، من 5 إلى 10 ملايين درهم دون احتساب الضريبة على القيمة

تهم التدابير الضريبية التي تم تبنيها في إطار القانون المالي لسنة 2013 عدة محاور أهمها توسيع الوعاء الضريبي و العدالة الجبائية و تخفيف العبء الضريبي و مواكبة هيكله المقاولات و شجيع البورصة إضافة إلى تعزيز التضامن الاجتماعي وتدعيم الثقة بين الإدارة و الملمزين.

توسيع الوعاء الضريبي و العدالة الجبائية

ترمي التدابير المتخذة في هذا الإطار إلى تعبئة الموارد الضرورية لتمويل النفقات العمومية حيث تم إخضاع عمليات بيع وتسليم السلع المستعملة للضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للتجار الذين يبيعون ما اشتروه على حاله والذين يساوي رقم أعمالهم المحققة 2000000 درهم. كما تم الرفع من الضريبة المحجوزة في المنبع على عوائد الأسهم و حصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها من 10% إلى 15% و ذلك على غرار العديد من الأنظمة الجبائية التي تعمل على تشجيع رسملة الشركات و عدم توزيع الأرباح المحققة قصد الحفاظ على الإداخار.

و أقر قانون مالية هذه السنة إحداث سعر تصاعدي للضريبة على الدخل المطبقة على الأرباح العقارية الناتجة عن تفويت العقارات الواقعة داخل المدار الحضري بحيث يحدد هذا السعر ما بين تاريخ تملك هذه العقارات وتاريخ تفويتها كالتالي :

- 20% إذا كانت هذه المدة تقل عن أربع سنوات؛
- 25% إذا كانت هذه المدة تفوق أو تعادل أربع سنوات وتقل عن ستة سنوات؛
- 30% إذا كانت هذه المدة تعادل أو تتجاوز ستة سنوات.

كما تم في نفس السياق الرفع من نسبة الضريبة على الدخل المطبقة على الأرباح العقارية الناتجة عن التفويت الأول

لا تقل عن 20%، بالنسبة لعمليات الإدراج في البورصة المحققة إلى غاية 31 دجنبر 2016.

و على غرار العديد من الأنظمة الجبائية التي تعمل على تشجيع رسملة الشركات و ذلك بعدم توزيع الأرباح المحققة قصد الحفاظ على الادخار، تم الرفع من الضريبة المحجوزة في المنبع على عوائد الأسهم و حصص المشاركة و الدخول المعتمدة في حكمها من 10% إلى 15%.

و في إطار التدابير الرامية إلى إنعاش المنطقة المالية للدار البيضاء وخلق ديناميكية في بورصة القيم، تم إحداث نظام يمكن من ضمان حياد جبائي بالنسبة لعمليات اقتراض السندات، كما هو الشأن بالنسبة لعمليات استحفاظ السندات. ويهدف هذا التدبير إلى إدراج نظام الحياد الجبائي لفائدة عمليات اقتراض السندات و ذلك بعدم اعتبارها من الناحية الجبائية كعمليات تفويت للسندات رغم تحويل ملكيتها من الناحية القانونية إلى المقترض خلال فترة القرض، مما يترتب عنه عدم الأخذ بعين الاعتبار لأي عائد تفويت لتحديد الحصيلة الجبائية الخاضعة للضريبة على الشركات لدى المقرض.

أما فيما يخص مكافآت إقراض السندات الممنوحة من لدن المقترض لفائدة المقرض، فإنها تعتبر من الناحية الجبائية بمثابة فوائد خاضعة للضريبة المحجوزة في المنبع برسم حاصلات التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت بسعر 20% وللضريبة على القيمة المضافة بسعر 10%.

تشجيع إدار المستخدمين في المقاولات

من أجل تشجيع المستخدمين على تمويل المقاولات و توجيه ادخارهم لصالح المقاولات المشغلة أو مقاولات أخرى، أقر قانون المالية لسنة 2013 تدبيرا يهتم إعفاء مخططات ادخار المقاولات من الضريبة على الدخل في حدود سقف معين و عدم اعتبار الدفعة التكميلية التي يساهم بها المشغل كأجر خاضع للضريبة على الدخل. و هكذا تم :

منح إعفاء تام للدخول والأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة المحققة في إطار مخطط الادخار في المقاولات، شريطة الاحتفاظ بها في المخطط السالف الذكر لمدة 5 سنوات و أن لا يتجاوز مبلغ الدفعات المنجزة في إطار المخطط المذكور 600.000 درهم؛

المضافة و تخفيض سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الكسب من 10% إلى 7% بالنسبة للكسب المستعمل في صنع الأغذية المعدة لتغذية المواشي والدواجن.

مواكبة هيكله المقاولات

في إطار مواصلة سياسة تشجيع عمليات إعادة هيكلة وتركيز الشركات و رغبة في تحسين تنافسية هذه الشركات للتصدي للمنافسة الدولية، يقترح تمديد العمل بالنظام الانتقالي لاندماج الشركات إلى غاية 31 دجنبر 2016.

و من أجل تشجيع المقاولات الصغرى و المتوسطة لدعم هيكلتها المالية و وضعيتها في السوق و تمكينها من التصدي للمنافسة الدولية، تم تمديد الاستفادة من تخفيض الضريبة على الشركات أو الحد الأدنى يساوي 20% من الزيادة لفائدة الشركات التي تقوم ما بين فاتح يناير و 31 دجنبر 2013 بزيادة في رأس مالها وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 7 من قانون المالية لسنة 2013. كما تخضع هذه الشركات للتسجيل مقابل الواجب الثابت المحدد في 1000 درهم.

و بغية تشجيع عمليات المساهمة بالذمة المهنية لشخص أو أشخاص طبيعيين في شركة خاضعة للضريبة على الشركات و منح فرصة إضافية لعدد أكبر من الخاضعين للضريبة على الدخل لإعادة هيكلة نشاطهم و الاستفادة من هذا الإجراء، تم تمديد العمل بهذا النظام من فاتح يناير 2013 إلى 31 دجنبر 2014.

كما تخضع للتسجيل مقابل الواجب الثابت المحدد في 1000 درهم بدل 1% عمليات تأسيس الشركات أو المجموعات ذات النفع الاقتصادي و الزيادة في رأس مالها، المنجزة عن طريق حصص مشاركة مجردة، عندما لا يتجاوز رأس المال المكتتب به مبلغ 500000 درهم.

تدابير من أجل تشجيع البورصة

من أجل تشجيع الشركات لولوج سوق البورصة، أقر قانون المالية لسنة 2013 تمديد الاستفادة من التحفيزات الضريبية المتمثلة في تطبيق تخفيض بنسبة 25% فيما يخص الشركات التي تدخل للبورصة في إطار فتح رأسمالها وبيع سنداتنا وبنسبة 50% فيما يخص الشركات التي تقوم بإدراج سنداتنا في البورصة مع الرفع من رأسمالها بنسبة

ملف

أما بالنسبة للأشخاص الذاتيين، فإن هذه المساهمة سوف تطبق على الدخل المهنية و الأجر و الدخل المعتبرة في حكمها والدخل العقارية. وتحتسب المساهمة على أساس الدخل أو الدخل الصافية من الضريبة من مصدر مغربي المكتسبة أو المحققة ما بين فاتح يناير 2013 و 31 ديسمبر 2015 والتي يعادل مبلغ دخلها أو دخولها 360.000 درهم وفق الجدول التالي :

سعر المساهمة	مبلغ الدخل أو الدخل الصافية من الضريبة بالدرهم
2%	من 360.000 إلى 600.000 درهم
4%	من 600.001 إلى 840.000 درهم
6%	مازاد عن 840.000 درهم

و إلى جانب التدابير السالفة الذكر والتي تهم الجانب الاجتماعي، أقر قانون المالية لسنة 2013 مجموعة أخرى من المقترضات نذكر منها:

تمديد العمل بإعفاء عمليات القرض التي تقوم بها جمعيات السلفات الصغرى

من أجل دعم تطوير التمويلات الصغرى و كذا تشجيع صغار المقاولين على تنمية مشاريعهم الخاصة التي تمكن من إدماجهم في النسيج الاقتصادي، تم تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لعمليات القرض التي تقوم بها جمعيات السلفات الصغرى لفائدة عملائها إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

تمديد العمل بإعفاء التعويض الممنوح للمتدربين

لضمان إدماج أفضل للشباب الحامل للشواهد في سوق العمل و تعزيز القدرة الشرائية لهذه الفئة من السكان النشيطين، تم تمديد الأجل المتعلق بإعفاء التعويض الإجمالي الشهري عن التدريب المحدد في 6.000 درهم والمدفوع للمتدربين خريجي التعليم العالي أو التكوين المهني الذين يتم تشغيلهم في مؤسسات القطاع الخاص إلى غاية 31 دجنبر 2016.

إعفاء الدفعة التكميلية التي تدفعها المقاول المشغلة للأجراء في حدود 10% من المبلغ السنوي للأجر الخاضع للضريبة.

تعزير التضامن و التماسك الاجتماعي

فيما يخص المجال الاجتماعي، أحدث قانون المالية لسنة 2013 مساهمتين اجتماعيتين لتعزير التضامن الوطني. فقد تم تحديد مبلغ المساهمة الاجتماعية برسم ما يسلمه الشخص لنفسه من مبان معدة للسكن الشخصي في 60 درهما للمتر المربع من المساحة المغطاة مع تطبيق الإعفاء بالنسبة للمباني التي لا تتعدى مساحتها المغطاة 300 متر مربع. و يتم وضع الإقرار مع دفع مبلغ المساهمة لدى قابض إدارة الضرائب خلال 90 يوما الموالية لتاريخ تسليم رخصة السكن من لدن السلطة المختصة. و يخص هذا التدبير المباني التي تم تسليم رخص سكن في شأنها ابتداء من فاتح يناير 2013.

و تهم المساهمة الاجتماعية الثانية الأرباح و الدخل الخاضعة للضريبة على الشركات حيث تطبق هذه المساهمة برسم السنوات المحاسبية الثلاث المفتوحة إبتداء من فاتح يناير 2013 باستثناء الشركات المعفاة من الضريبة على الشركات بصفة دائمة. و تحتسب المساهمة على أساس الربح الصافي للسنة المحاسبية والذي يعادل أو يتجاوز مبلغه 15.000.000 درهم وفق الجدول التالي :

سعر المساهمة	مبلغ الربح الصافي بالدرهم
0,5%	من 15 مليون إلى أقل من 25 مليون
1%	من 25 مليون إلى أقل من 50 مليون
1,5%	من 50 مليون إلى أقل من 100 مليون
2%	من 100 مليون فما فوق

ويجب على الشركات أن تودع لدى قابض إدارة الضرائب إقرارا يتضمن مبلغ الربح الصافي المصرح به ومبلغ المساهمة المطابق له وذلك خلال 3 أشهر الموالية لتاريخ اختتام كل سنة محاسبية.

وأخيرا، إعطاء الحق للمالكين على الشياخ و الخاضعين بهذه الصفة لرسم السكن و رسم الخدمات الجماعية لاقتناء إما سكنا ذات القيمة العقارية المخفضة أو سكنا اجتماعيا أو سكنا مخصصا للطبقة المتوسطة مع تحديد المساحة المغطاة للسكن الاجتماعي ما بين 50 و 80 متر مربع عوض 50 و 100 متر مربع.

تدعيم أجواء الثقة بين الإدارة و المزمين

تدابير من أجل توضيح المساطر

توضيح إلزامية الإقرار بعوائد الأسهم وحصص المشاركة و الدخول المعتبرة في حكمها : يهدف هذا التدبير إلى التمييز بين الشركات غير المدرجة في البورصة والتي توزع عوائد الأسهم بصفة مباشرة و بين الشركات المدرجة في البورصة و التي توزع عوائد أسهمها عن طريق الوسطاء الماليين المؤهلين لمسك حساب السندات.

و قد تبين من خلال الممارسة أن هناك اختلافا في التأويلات فيما يخص تحديد الشخص الملزم بالتصريح و الأداء و الذي يتحمل الجزاءات في حالة وجود إخلال.

ولتصحيح هذه الوضعية، تم توضيح مسؤولية الأشخاص الملزمين بالإقرار السنوي بعوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها، المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة أو المقيدة في حساب المستفيدين، مع تبيان ما يلي:

- بالنسبة للشركات غير المدرجة في البورصة والتي توزع مباشرة عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها، فإن مسؤولية الإقرار السنوي ترجع لهذه الشركات؛
- بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة فإن هذه المسؤولية تعود للوسطاء الماليين المؤهلين لمسك حساب السندات والمتدخلين في أداء تلك العوائد.

تطبيق سعر 20% غير الإبرائي على المكافآت الممنوحة للأجراء الذين يشغلون مناصب عمل لحساب الشركة المكتسبة لصفة «القطب المالي للدار البيضاء» وذلك لمدة أقصاها 5 سنوات ابتداء من تاريخ توليهم لمهامهم بدل تطبيق نفس السعر بشكل إبرائي

الرفع من نسبة التخفيض الجزائي المطبق على المعاشات

في إطار قانون المالية لسنة 2013 تم رفع نسبة التخفيض الجزائي المطبق على المعاشات من أجل تحديد صافي الدخل المفروضة عليه الضريبة على الدخل من 40% إلى 55%.

و من جهة أخرى، تم اتخاذ مجموعة من التدابير في مجال العقار نذكر منها:

إحداث منتج جديد موجه للطبقة المتوسطة

في هذا الإطار، تم إعفاء المستفيدين من السكن الموجه إلى الطبقة المتوسطة من أداء واجبات التسجيل و رسوم التحفيظ العقاري بالنسبة للمساكن :

التي تتراوح مساحتها المغطاة ما بين 80 و 120 متر مربع؛

لا يتجاوز ثمن البيع المتر المربع المغطى 6.000 درهم باحتساب الضريبة على القيمة المضافة؛

وتخصيص هذه المساكن للمواطنين الذين لا يتعدى دخلهم الشهري الصافي من الضريبة 20.000 درهم ورصدها للسكنى الرئيسية لمدة 4 سنوات.

تمديد العمل بالتحفيظات الممنوحة للسكن ذو القيمة العقارية المنخفضة

في إطار السياسة الحكومية الهادفة إلى تدعيم البرامج الاجتماعية المخصصة للفئات المعوزة، تم تمديد العمل بالإعفاءات من جميع الضرائب و الرسوم و الواجبات بالنسبة للمنعشين العقاريين فيما يخص العقود والأنشطة والدخول المتعلقة بإنجاز مساكن ذات قيمة عقارية مخفضة (140.000 درهم) إلى غاية 31 دجنبر 2020 و ذلك من أجل محاربة السكن غير اللائق بتشجيع عمليات إنجاز المساكن ذات القيمة العقارية المنخفضة.

كما يمكن للمنعشين العقاريين المذكورين تفويت 10% على الأكثر من هذه المساكن للمؤجرين أشخاصا معنويين أو ذاتيين خاضعين لنظام النتيجة الصافية الحقيقية لغرض الكراء وفق الشروط المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

ملف

الإعفاء من واجبات التسجيل لعقود إعادة الاقتناء اللاحق للأصول العقارية من طرف المؤسسة المبادرة والتي كانت موضوع تفويت سابق في إطار عملية التسديد.

تخفيض نسبة الجزاءات المترتبة عن المخالفات الناجمة عن الإقرارات المتعلقة بالمكافآت المخولة أو المدفوعة من 25% إلى 15%.

إلغاء الغرامات و الزيادات وفوائد التأخير و صوائر التحصيل. ويهم هذا التدبير الغرامات و الزيادات و صوائر التحصيل الصادر في شأنها قبل فاتح يناير 2012 أمر بالتحصيل يتضمن المبلغ الأصلي للضرائب و الواجبات و الرسوم المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب وكذا تلك التي تم حذفها أو إدماجها في هذه المدونة و التي ظلت إلى غاية 31 دجنبر 2012 غير مستخلصة، شريطة أن يقوم الخاضعون للضريبة المعنيون بتسديد أصل هذه الضرائب و الواجبات و الرسوم تلقائيا قبل 31 دجنبر 2013. أما بالنسبة للمدينين فقط بالغرامات و الزيادات و صوائر التحصيل غير المستخلصة إلى غاية 31 دجنبر 2012، فبإمكانهم الاستفادة من تخفيض قدره 50% من هذه الغرامات و الزيادات و الصوائر شريطة أداء 50% المتبقية قبل 31 دجنبر 2013.

المصدر: المديرية العامة للضرائب

إحداث مسطرة مبسطة لتطبيق الجزاءات في حالة الإقرار الذي لا يتضمن العناصر المنصوص عليها في القانون وذلك بالنسبة للإقرارات المتعلقة بدخول رؤوس الأموال المنقولة و كذا المكافآت المخولة أو المدفوعة للغير.

تدابير من أجل تبسيط المساطر

بالنسبة للإعفاء من الضريبة العامة على الدخل صنف الأرباح العقارية الممنوح عند بيع مسكن مخصص للسكنى الرئيسية، تم تقليص مدة السكنى الرئيسية من 8 إلى 6 سنوات.

كما أن قانون المالية لسنة 2013 عمل على مراجعة أسعار الجزاءات المترتبة عن المخالفات الناجمة عن الإقرارات المتعلقة بدخول رؤوس الأموال المنقولة من أجل ملاءمته مع الجزاءات المماثلة المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب، و ذلك بتخفيض نسبة هذا الجزاء من 25% إلى 15%.

إعفاءات و تخفيضات

إلى جانب التخفيف من العبء الضريبي، فإن قانون المالية لسنة 2013 أقر مجموعة من الإعفاءات نذكر منها:

إعفاء عقود التأسيس و الزيادة في رأس مال الشركات المكتسبة لصفة «القطب المالي للدار البيضاء» من واجبات التسجيل.

التدابير الجمركية لقانون مالية 2013

يمثل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، والتخفيف من النظام الزجري الجمركي المعمول به وتكييفه مع تحرير التجارة الخارجية، أبرز السمات التي تميز المقتضيات الجمركية المقترحة في إطار قانون مالية 2013.

تعريف الرسوم الجمركية

مراجعة الهيكلية التعريفية المطبقة على المواد الفلاحية

تتميز هيكلية التعريفية الحالية للمنتجات الفلاحية المصنفة في الفصول من 01 إلى 24 من تعرفة رسوم الاستيراد بنسب مرتفعة ومقادير متعددة لرسم الاستيراد، مما يترتب عنه تباين في الأسعار المطبقة بالنسبة لرسم الاستيراد بين حد أدنى قدره 2.5% وحد أقصى يصل إلى 304%.

ويضاف إلى هاته الهيكلية التعريفية المعقدة، الفرق الجبائي بين نظام الحق العام والنظام التفضيلي المنصوص عليه في الاتفاقيات التعريفية واتفاقيات التبادل الحر المبرمة من لدن المغرب (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتفاقية الرباعية، الدول العربية، الخ).

و من شأن هذا الفرق الجبائي أن يخلق خلا تعريفيًا يتضخم مع التحرير التدريجي المنصوص عليه في هاته الاتفاقيات، مما قد يترتب عنه تحول في تمويل بلادنا نحو مصادر أعلى كلفة على حساب الكفاءة الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن من بين أهم الدعائم التي يقوم عليها مخطط المغرب الأخضر هي تنمية الزراعة الحديثة من خلال تشجيع الاستثمار الصناعي ذي الإنتاجية العالية والقيمة المضافة المرتفعة. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بإعادة هيكلية التعريفية الجمركية للمنتجات الفلاحية وذلك لتمكين العاملين بالقطاع الفلاحي من عوامل الإنتاج التي تمكنهم من لعب دورهم كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب.

اعتبارا لما سبق، أعاد قانون مالية هذه السنة النظر في هيكلية التعريفية الجمركية للمنتجات الفلاحية وذلك بغية دعم الأهداف التالية:

- تعزيز انخراط القطاع الفلاحي المغربي في السوق العالمية، وذلك بطريقة متحكم فيها تراعي أهداف مخطط المغرب الأخضر.
- تحسين القدرة التنافسية لمختلف مكونات القطاع الفلاحي، وخاصة منها تلك التي تتوفر على إمكانيات عالية للتطور، مع مراعاة حساسيتها.
- تنسيق وترشيد التعريفية الجمركية من أجل توضيحها وتبسيطها بالنسبة للعاملين الاقتصاديين، وذلك بتخفيض الحد الأقصى لرسم الاستيراد إلى 200% مع اعتماد 14% مقادير من هذا الرسم عوض 37 المعمول بها حاليا.
- خفض من الفارق الجبائي بين نظام الحق العام و النظام التفضيلي وذلك قصد الحيلولة دون تحول التبادلات التجارية نحو مصادر محدودة المردودية.
- محاربة التهريب و تقويم بعض الاختلالات التعريفية.

تنسيق رسوم الاستيراد المطبقة على أقمشة المفروشات:

تخضع حاليا أقمشة المفروشات إلى رسم استيراد بنسبة 17.5%. غير أن هاته الأقمشة عندما تكون مصنفة في الفصل 58 من التعريفية الجمركية فلا تخضع إلا لنسبة 10% من رسم الاستيراد.

و يعزى هذا التباين في تطبيق رسم الاستيراد إلى عدم وجود أي تمييز بين أقمشة الملابس و أقمشة المفروشات في الفصل 58 المذكور أعلاه.

لذا و بغية تدارك هذا التباين في تطبيق رسم الاستيراد وبالتالي تعزيز إنتاجية القطاع الوطني لإنتاج أقمشة المفروشات، تم تمييز هذا النوع من الأقمشة في الفصل 58 من تعريفية رسوم الاستيراد مع تطبيق رسم استيراد بنسبة 17.5%.

• اعتماد مبلغ تحصيل أدنى من أجل صيانة مستوى مداخيل الدولة.

يشار إلى أن هذا الإصلاح سيأخذ منحى تصاعديا على مراحل خلال ثلاث سنوات.

التنصيص على الامتيازات الممنوحة لبعض الفئات من الأشخاص

لكي يكون للامتيازات الممنوحة لبعض الفئات من الأشخاص عند التعشير على سياراتهم سندا قانونيا، تم الإدراج في القانون المالي لسنة 2013، مقتضى قانوني يمنح لهذه الفئات من الأشخاص تخفيضا على قيمة السيارة في حالتها الجديدة. ويمنح هذا التخفيض وفقا للصيغة التالية:

• 85% على قيمة السيارة في حالتها الجديدة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج؛

• 50% على قيمة السيارة في حالتها الجديدة لفائدة الدبلوماسيين المغاربة عند العودة النهائية.

و قد تم تحديد و تأطير شروط منح هذا الامتياز لتفادي أي شطط في هذا المجال.

تسوية متأخرات الزيادات و الغرامات و غرامات التأخير المتعلقة بالرسوم و المكوس المستحقة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

في إطار الجهود المبذولة لتحسين عمليات تحصيل المداخيل الجمركية و تطهير وضعية الملزمين إزاء الإدارة، تم إدراج مقتضى يرمي إلى إعفاء الملزمين من أداء الزيادات و الغرامات و غرامات التأخير المتعلقة بالرسوم و المكوس المستحقة لإدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة قبل تاريخ فاتح يناير 2012 و بقيت دون أداء إلى غاية 31 دجنبر 2012 و ذلك شريطة قيام الملزمين المعنيين بأداء متأخرات الرسوم و المكوس قبل تاريخ 31 دجنبر 2013.

مدونة الجمارك و الضرائب غير المباشرة :

عدم أداء الرسوم و المكوس في حالة تسوية حسابات مستودع الادخار الحر الخصوصي عن طريق التصدير خارج الأجل المحددة.

إصلاح النظام الجبائي المطبق على التبغ المصنع

يمكن اعتبار إصلاح النظام الجبائي المطبق على التبغ المصنع كشرط مسبق قبل استكمال تحرير القطاع، وذلك قصد إرساء قواعد المنافسة بين الفاعلين المعنيين. ويبقى هاجس تعزيز مداخيل الدولة هدفا أسمى إلى جانب مراعاة صحة المستهلك.

فالمنظومة الجاري بها العمل، تنص على تحديد ثمن أدنى للأنواع الجديدة التي تم تسويقها اعتبارا من فاتح يناير 2011، وهو تاريخ تحرير احتكار الاستيراد والتوزيع بالجملة. وموازية مع ذلك، تستمر الأنواع المتداولة قبل هذا التاريخ، خاضعة لأثمنة أقل من الثمن الأدنى والذي يمثل الوسط الحسابي البسيط المتعلق بأثمنة البيع للعموم الخاصة بالتبغ المصنع والمطبعة على نوع مماثل. إلا أن اشتراط الثمن الأدنى، يعتبر تمييزا تعسفيا يمنح وضعية ريعية.

ومن ناحية أخرى فإن الاكتفاء بالشق القيمي (ad valorem) كوعاء للضريبة على الاستهلاك الداخلي، لا يستجيب لما تتوخاه السياسة العامة من أهداف. وذلك أن الضرائب ذات الوعاء القيمي، يكتنفها الكثير من المساوئ نذكر من بينها:

• صعوبة وضع توقعات بالنسبة لمداخيل الدولة؛

• اعتماد ثمن المنتج كوعاء للضريبة، يدفع بالمصنعين إلى تخفيض أثمنة البيع؛

• تطبيق هذه البنية الجبائية يؤدي إلى فوارق شاسعة بين أسعار الأنواع الرخيصة والأخرى الثمينة، مما يتسبب في نزوح عدد كبير من المدخنين نحو استهلاك الأنواع الرخيصة؛

• حصول تلاعب على مستوى تحديد قيمة المنتج، لأن القيمة هي وعاء الضريبة (مثال ذلك الأثمنة الدافعة نحو النزوح المذكور)؛

يستخلص من الاعتبارات المذكورة، ضرورة الإقدام على إصلاح النظام الجبائي الخاص بالتبغ المصنع، مع الأخذ بعين الاعتبار تعليمات بعض الهيئات الدولية وكذا تجارب بعض الدول الشركاء وخاصة الأوروبية. وتجدر الإشارة إلى أن النظام المقترح في إطار قانون المالية، يمتاز بمزج ثلاثة عناصر:

• إحداث شق جبائي عيني؛

• الإبقاء على جزء من الشق الجبائي المقام على أساس أثمنة البيع، ومن ثمة على القيمة؛

و يتعين الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الإدارة قد وضعت ميكانزمات مراقبة أوتوماتيكية تمكن من التقريب بين القيمة و الوزن المصرح بهما عند فتح الحساب ومن جهة أخرى القيمة و الوزن المصرح بهما للتصفيه.

التصدير المؤقت لأجل تحسين الصنع السلبي مع اعتماد نظام المبادلة بالمثيل

يرمي التعديل المدرج في إطار قانون المالية، والمستوحى من ما هو معمول به عالميا و من توصيات اتفاقية كيوطو لتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية، إلى خلق نظام جمركي جديد يمكن من تصدير، بصفة نهائية، بضائع معينة قصد إصلاحها و استيراد بضائع تعويضية مع الإعفاء التام من المكوس و الرسوم الجمركية المستحقة. و يتعين أن يكون لبضائع التعويض نفس التصنيف التعريفي و نفس المميزات التقنية و أن تكون لها نفس الجودة التجارية للبضائع المعيبة.

من جهة أخرى و من أجل الاستجابة لطلبات المتعاملين الاقتصاديين المستعجلة، يقترح كذلك الترخيص بالاستيراد المسبق لبضائع التعويض قبل تصدير البضائع المعيبة. و يهدف هذا التدبير إلى تلافي توقف سلسلة الإنتاج أو توقف وسيلة الإنتاج عن العمل ابتداء من تاريخ التصدير و إلى غاية تاريخ استيراد بضاعة التعويض. و تحدد بنص تنظيمي شروط تحقيق هذا النظام الجديد.

مراجعة النظام الجزري الجمركي

يتميز النظام الجزري الجمركي الحالي بالطابع المتشدد و الجزري بحيث يمكن أن تصل الغرامات المالية إلى خمسة أضعاف قيمة البضاعة موضوع النزاع إضافة إلى عقوبات أخرى. و أخذ بعين الاعتبار الإطار الجديد المتميز بتحرير التجارة الخارجية و تفكيك التعريفات الجمركية، بدأ من الملائم إدخال تعديلات على هذا النظام في اتجاه ملائمة مع هذا المناخ و تبسيطه. و هكذا، فإن التعديلات التي تم إدخالها تهدف إلى:

- إحداث تراتبية للعقوبات المالية بحسب خطورة المخالفات و درجة الضرر الذي تحدثه؛
- تأسيس العقوبة المالية على الضرائب و الرسوم باعتبارها مكونا أساسيا للضرر، علما بأن الهاجس الأساسي يبقى الضرائب و الرسوم الجمركية و أن الغرامة الجمركية تكتسي

سمحت، تسوية عمليات القبول المؤقت و القبول المؤقت لأجل تحسين الصنع الفعال عن طريق التصدير خارج الآجال، للإدارة بمواكبة المقاولات المصدرة و بالخصوص في الظروف الصعبة. غير أن البضائع الموضوعة تحت نظام مستودع الادخار الحر الخصوصي من طرف محطات التمويل لا تستفيد من هذا الامتياز، رغم أن الغالبية العظمى من هذه البضائع هي موجهة للتحويل من أجل التصدير كغيرها من البضائع الموضوعة تحت نظام القبول المؤقت لأجل تحسين الصنع الفعال. و هكذا، فإن التعديل الذي أدخل في إطار قانون المالية لهذه السنة يرمي إلى تمديد التصدير خارج الآجال لفائدة مستودعات الادخار الحر الخصوصي التي تحقق 85% من رقم معاملاتها عن طريق تفويت البضائع تحت أحد الأنظمة الموقفة من أجل التحويل لتصدير منتجات المقاصة.

تصفية حسابات القبول المؤقت لأجل تحسين الصنع الفعال على أساس العناصر المصرح بها من قبل المتعهد فقط:

ينص المقتضى الخاص بكيفيات تصفية حسابات القبول المؤقت لأجل تحسين الصنع الفعال، على أن التصفية يمكن أن تكون على أساس أحكام الملحق II للمرسوم رقم 2-77-862 المتخذ لتطبيق مدونة الجمارك أو على أساس العناصر المصرح بها من قبل المتعهد. و قد تم اعتماد نظام التصريح قصد الأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية و تغير طبيعة المدخلات المستعملة. غير أن التجربة قد بينت بأن اللجوء إلى هذه الثنائية في عمليات التصفية، ينتج عنه لبس لدى المتعاملين الاقتصاديين الذين يستعملون الكيفية المنصوص عليها في الملحق المذكور دون أن تتطابق مع واقع مسلسل الإنتاج و بالتالي يجدون أنفسهم أمام فوارق تنحو غالبا نحو النقصان.

و عليه، فإن نظام التصريح يسمح للمتعهد بالتصريح عند التصفية بالنفايات و المردودية المتطابقة مع واقع مسلسلهم الإنتاجي. و تراقب الإدارة العناصر المصرح بها، و يمكنها لأسباب تقنية اللجوء إلى القطاع الوزاري المعني، في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ تسجيل التصريح المتعلق بالتصدير المودع على إثر القبول المؤقت لأجل تحسين الصنع الفعال المقصود. و بعد انصرام هذا الأجل، تعتبر العناصر المصرح بها من قبل المتعهد مقبولة.

المرسوم رقم 2-12-321 الصادر في 13 شعبان 1433 (3 يوليو 2012) بوقف استيفاء مبلغ رسم الاستيراد المفروض على استيراد الحليب المعقم (UHT) المفروزة قشدته و المفروزة نصف قشدته و التام.

في إطار تتبع تزويد الأسواق بالمواد الأساسية خلال شهر رمضان المبارك لسنة 1433 هجرية وبعد تقييم العرض لمنتجات الحليب، اتضح أن الوضعية المرتقبة للاحتياطي من الحليب خلال هذا الشهر ستكون مستحسنة باستثناء الحليب UHT الذي سيعرف خصا صا يقدر ب 7 ملايين لتر مقارنة بالسنة الماضية. ويرجع هذا الخصا ص إلى صعوبات الإنتاج من الحليب UHT عند إحدى أهم الوحدات الصناعية بالمغرب.

ومن أجل سد هذا الخصا ص وتجنب أي نفاذ لمنتجات الحليب خلال شهر رمضان، يُقترح اللجوء لاستيراد كمية تقدر ب 20000 طن معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب.

هذا الإجراء سيعمل به خلال مدة شهر (من 15 يوليو 2012 إلى 15 غشت 2012) وسيتمكن من سد الخصا ص من الحليب UHT وتأمين تزويد منتظم للأسواق خلال شهر رمضان الذي يعرف طلبا متزايدا في هذه المادة.

المرسوم رقم 2-12-511 الصادر في 5 ذي القعدة 1433 (21 سبتمبر 2012) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين و مشتقاته.

بلغت حصيلة تجميع القمح اللين على المستوى الوطني إلى نهاية شهر غشت 15,3 مليون قنطار، أي أقل من المستوى المتوقع مسبقا. و بالفعل، فإن الحصيلة خلال شهر غشت بلغت فقط 9 مليون قنطار عوض 8,2 مليون قنطار المتوقعة، كما أن حصيلة الأسبوع الأول من شهر شتنبر تقل بكثير عن تلك المتوقعة مسبقا بحيث بلغت 24 مليون قنطار عوض 5 مليون قنطار.

و بمراجعة توقعات المحصول خلال شهر شتنبر نحو الانخفاض، فإن المخزون النهائي في آخر شتنبر سيكون حوالي 13 مليون قنطار الشيء الذي سيحول دون التموين العادي للسوق المحلي و بالتالي سيؤدي إلى اللجوء إلى استيراد القمح اللين ابتداء من شهر أكتوبر.

صبغة تعويض مدني و أن الغرامة المبينة على أساس القيمة يعمل بها في حالات خرق المقتضيات المتعلقة بالمنع؛

- جعل العقوبة أكثر واقعية عبر تناسب الغرامة مع الضرر المحدث بالنسبة للمخالفات المتعلقة بالتهريب كما بالنسبة لباقي المخالفات باعتماد الغرامة المالية على أساس الضرائب و الرسوم الجمركية عوضا عن قيمة البضائع.

التأهيل و المصادقة

التأهيل

بمقتضى الفصلين 5 و 183 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 339-1-77 الصادر في 25 شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) كما تم تعديلها وتتميمها، يمكن أن تقوم الحكومة بتغيير أو وقف استيفاء، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب و الرسوم المفروضة على الواردات والصادرات وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك بناء على قانون «إذن بإصدار» وذلك وفقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

في هذا الإطار، ينص البند I من الفصل 2 من قانون المالية لسنة 2013، على تأهيل الحكومة لاتخاذ الإجراءات التالية بمقتضى مراسيم وذلك خلال السنة المالية 2013

تغيير أو وقف استيفاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب و الرسوم المفروضة على الواردات والصادرات، وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك؛

تغيير أو تتميم كذلك بمراسيم قوائم المنتجات التي يعود أصلها ومصدرها إلى بعض البلدان الإفريقية المستفيدة من الإعفاء أو التخفيض من رسم الاستيراد وكذا قائمة الدول المذكورة.

المصادقة:

إن المراسيم المتخذة بموجب التأهيل التشريعي المشار إليه أعلاه، يجب أن تخضع للمصادقة البرلمانية عند انتهاء الأجل المنصوص عليه في قانون التأهيل وذلك طبقا لأحكام الفصل 70 من الدستور. لذا، فإن البند II من المادة 2 من قانون المالية لسنة 2013، يرمي إلى المصادقة على المرسوم التالي المتخذ سنة 2012:

ملف

سيتجاوز 332 درهم للقنطار و بالتالي، فإن هذا الثمن يفوق بكثير السعر المستهدف المحدد في 260 درهم للقنطار.

و بناء على ما تقدم و بهدف تأمين تمويل منتظم للسوق المحلي، تم اقتراح توقيف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين و مشتقاته الوارد في السطرين التعريفيين 1001.90.90.90 و 1001.90.90.10، ابتداء من فاتح أكتوبر إلى غاية 31 دجنبر 2012.

المصدر: مديرية الجمارك و الضرائب غير المباشرة

و على الصعيد الدولي تميزت أئمة القمح اللين بتسجيل انخفاض خلال الأسبوع الأول من شهر شتنبر يمكن رده بالخصوص إلى تحسن الظروف المناخية في الولايات المتحدة الأمريكية، مما قد يقوي احتمال رجوع الأئمة الدولية إلى مستويات لا يتطلب معه التدخل لدعم ثمن الخبز.

واعتبارا للمستوى الحالي للأئمة العالمية للقمح اللين التي تتراوح بين 350 و 355 دولارا للطن، فإن الثمن عند الاستيراد

ميزانية المواطن : دليل المواطن لقانون مالية 2013

في إطار التوجه الرامي لتكريس حق المواطن في المعلومة، و تقريبه من مضامين قانون المالية، صدرت ميزانية المواطن برسم سنة 2013، مستعرضة التوجهات الأساسية للقانون و معطياته المرقمة .

المعطيات المرقمة لقانون المالية لسنة 2013 :

الفرضيات	حجم النفقات و الموارد
نسبة النمو : 4,5%؛	الموارد : 345,913 مليار درهم؛
نسبة عجز الميزانية : 4,8% من الناتج الداخلي الخام؛	النفقات : 358,203 مليار درهم ؛
متوسط سعر البترول : 105\$ / للبرميل؛ سعر الصرف (دولار/ درهم) : 8,5 .	فائض النفقات على الموارد : 12,290 مليار درهم؛

يكتسي قانون المالية أهمية بالغة، بصفته الأداة الرئيسية بيد الحكومة لإنجاز الأهداف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، و كذا الوسيلة المثلى لتحديد أولويات الإنفاق العمومي. كما يحظى هذا القانون بتتبع و اهتمام المواطنين لما يترتب عنه من آثار مباشرة على ظروفهم المعيشية.

وفي هذا الإطار، تصدر وزارة الاقتصاد والمالية للسنة الثانية على التوالي «ميزانية المواطن». وتندرج هذه المبادرة في إطار الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسين التواصل مع المواطن و تكريس الحقوق التي نص عليها الدستور، خاصة الحق في الولوج إلى المعلومة.

التوجهات الأساسية لقانون مالية 2013

تقوية آليات التضامن الاجتماعي و المجالي

عمل قانون مالية 2013 على تعزيز آليات استهداف الفئات المعوزة طبقا للمادتين 31 و 34 من الدستور و ذلك من خلال تسريع عملية تعميم نظام المساعدة الطبية «راميد» و توطيد وتوسيع قاعدة المستفيدين من برنامج «تيسير» للمساعدات المالية المشروطة المباشرة و مواصلة عملية «مليون محفظة». و من أجل دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، سيتم منح مساعدات مالية للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ودعم الأنشطة المدرة للدخل و إحداث وحدات الاستقبال والتوجيه على المستوى الإقليمي، بشراكة مع التعاون الوطني...

و من أجل تقوية و ضمان موارد قارة لفائدة صندوق التماسك الاجتماعي (طبقا للمادتين 39 و 40 من الدستور)، تم إقرار مصادر جديدة للتمويل و هي مساهمة اجتماعية للتضامن

و من جهة أخرى، يهدف هذا الإصدار إلى إرساء قواعد الحكامة الجيدة والشفافية من خلال إشراك المواطن بشكل أكثر فاعلية في النقاش العام حول السياسات والاختيارات العمومية التي تعبر عنها ميزانية الدولة و كذا تتبع تنفيذ هذه السياسات .

هذا، وقد عملت الوزارة، بعد التشاور مع بعض الفعاليات المدنية المعنية، على إغناء دليل «ميزانية المواطن» لهذه السنة بتقديم ملخص مبسط ومفهوم للمعطيات الميزانية، خصوصا الفرضيات و التوجهات الأساسية لقانون مالية 2013، مع التركيز على المؤشرات المتعلقة بالاستقرار الماكرو اقتصادي وكذا الموارد المحصلة من مختلف المصادر و توزيع النفقات حسب المحاور الرئيسية للسياسات الاجتماعية، بالإضافة إلى التدابير ذات الطابع الاقتصادي وتلك الرامية إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

النهوض بالخدمات الاجتماعية

في مجال التربية و التعليم، حظي تأهيل المنظومة التربوية بغلاف مالي قدره 42,38 مليار درهم، يرصد لبناء مؤسسات تعليمية جديدة بما فيها الداخليات (بناء 569 مؤسسة تعليمية و 80 إعدادية متوفرة على الداخليات و 60 مؤسسة في المستوى الثانوي و 30 داخلية...).

و من أجل تطوير التعليم العالي، تم رصد غلاف مالي يناهز 9,66 مليار درهم، يخص لبناء 6 مؤسسات جامعية جديدة (كلية الطب والصيدلة بكل من أكادير وطنجة، المدرسة العليا للتكنولوجيا ببني ملال، المدرسة العليا للتكنولوجيا بقلعة السراغنة، المدرسة الوطنية للتجارة و التسيير بالداخلة و كلية علوم الشريعة بالسمارة) و تأهيل البنيات التحتية للمؤسسات الجامعية لاستقبال 509.076 طالب برسم السنة الدراسية 2012 - 2013، و رفع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الحالية من خلال وضع 19.000 سرير إضافي و كذا فتح 6 مطاعم جديدة.

كما عمل قانون مالية هذه السنة على إيلاء عناية خاصة لصحة المواطنين و تيسير الولوج للخدمات الصحية عن طريق تخصيص غلاف مالي يقدر ب 12,7 مليار درهم يمكن من إنشاء 30 وحدة طبية استعجالية للقرب و وضع ثمانية مصالح للمساعدة الطبية الاستعجالية و كذا تفعيل 15 مصلحة متنقلة للمستعجلات والإنعاش. كما سيتم خلال هذه السنة إعطاء الانطلاقة لأول تجربة للنقل الطبي بواسطة المروحيات و تطوير أقطاب استعجالية متخصصة و تعزيز توفير وتتبع الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية على مستوى سلاسل الخدمات الاستعجالية.

و سيخصص الغلاف المرصود لقطاع الصحة لمواصلة تأهيل المستشفيات العمومية وتحسين خدماتها في إطار تعزيز الإصلاح الاستشفائي ليشمل 21 مستشفى و مواصلة أشغال بناء مستشفيات جهوية وإقليمية ومحلية و مراكز القرب لعلاج السرطان (بني ملال وورزازات وتطوان والراشيدية) ومراكز جهوية لعلاج السرطان (بالعيون ومكناس، ووجدة وطنجة وأسفي) و كذا استكمال أشغال البناء والتجهيز للمركز الاستشفائي الجامعي لوجدة و إعطاء انطلاق الدراسات من أجل بناء المراكز الاستشفائية الجامعية لأكادير وطنجة .

برسم الأرباح تطبق على الشركات التي تحقق ربحا صافيا يفوق 15 مليون درهم، وعلى الدخول الصافية للأشخاص الذاتيين التي تفوق أو تساوي 360.000 درهم و مساهمة التضامن تعوض الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على التسليم الذاتي للبنائات السكنية. كما تم رفع نسبة الضريبة على الدخل بالنسبة للأرباح المتأتية من بيع العقارات غير المبنية التي دخلت المدار الحضري و كذا الرفع من الحصة المخصصة لصندوق التماسك الاجتماعي من الرسم الداخلي للاستهلاك على السجائر المصنعة. و سيستفيد صندوق التماسك الاجتماعي من المبالغ المحصلة عن طريق استرجاع دعم السكر.

و في نفس النطاق، ستتم مواصلة تفعيل المرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية برصد مبلغ 17 مليار درهم و ذلك من أجل تمويل برنامج مكافحة الفقر بالوسط القروي (لفائدة 701 جماعة قروية) و برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري (لفائدة 530 حيا حضريا) و برنامج محاربة الهشاشة الذي يسعى إلى تحسين ودعم وتعزيز الإدماج العائلي والاجتماعي. كما سيتم دعم البرنامج الخاص بتأهيل المجال الترابي و كذا أنشطة التكوين وتعزيز القدرات والتواصل في إطار البرنامج الأفقي، الذي يروم من خلال مشاريعه تعزيز قدرات الفاعلين المكلفين بالتنمية البشرية.

و قد عمل قانون مالية هذه السنة على إيلاء عناية خاصة للعالم القروي والمناطق الجبلية عبر البرنامج الخاص بتأهيل المجال الترابي الذي سيتم إنجازه خلال الفترة 2011-2015 بغلاف مالي يقدر ب 4,9 مليار درهم. و يهدف هذا البرنامج إلى تحسين ظروف عيش سكان بعض المناطق الجبلية أو التي تعاني من العزلة، وتقليص الفوارق في مجال الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات وخدمات القرب، و ذلك من خلال التركيز على المجالات المرتبطة بالطرق و المسالك و الماء الصالح للشرب و الكهرباء و الخدمات المرتبطة بالصحة و التعليم و كذا توفير السكن الوظيفي لفائدة موظفي التربية الوطنية و الصحة.

و من جهة أخرى، سيتم تعزيز موارد صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية من 1 مليار درهم إلى 1,5 مليار درهم برسم سنة 2013.

ملف

الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي. أما بشأن دعم المواد الغذائية الأولية و المواد النفطية، فقد خصص 40 مليار درهم لصندوق المقاصة.

دعم المقاولات الصغرى و المتوسطة

يتضمن قانون مالية هذه السنة مجموعة من التدابير الهادفة إلى خلق مناخ يشجع على تطوير المقاولات الصغرى و المتوسطة، تتمثل في تقليص عبئها الضريبي عبر تخفيض الضريبة المطبقة على الشركات التي تحقق أرباحا تساوي أو تقل عن 300.000 درهم من 30% إلى 10% و تشجيعها على رفع رأسمالها و كذا مواكبة هيكلتها و تقوية قدراتها التنافسية، من خلال ضمان الحياد الجبائي في عمليات الاندماج.

هذا بالموازاة مع مجموعة من التدابير المواكبة و الرامية بالخصوص لتعزيز الثقة و التي تتمثل في تخويل حصة لا تقل عن 20% من الصفقات العمومية للمقاولات الصغرى و المتوسطة و تكثيف الجهود لتقليص مدة استرجاع الضريبة على القيمة المضافة (حيث سجلت المبالغ المسترجعة زيادة بـ 30% سنة 2012 (و تشجيع الملمزمين على تصفية ديونهم الضريبية عن طريق الحذف الكلي لغرامات التأخير، و ذلك من الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2013.

كما ستعمل الحكومة على تقوية القدرات التدييرية للمقاولات الصغرى و المتوسطة عبر دعم الابتكار من خلال تفعيل آليات «انطلاق» و «تطوير» و دعم البحث في التكنولوجيات المتقدمة (110 مليون درهم) و مواصلة تفعيل برامج «امتياز» و «مساندة» و «إنهاء» لدعم المقاولات التي تتوفر على إمكانات ذاتية للتطور (400 مليون درهم) و ترسيخ استعمال تكنولوجيا الاعلام بالمقاولات الصغرى و المتوسطة، و ذلك عبر مواصلة تفعيل برامج «مساندة تكنولوجيا الإتصال»، الرامي إلى إدماج نظم المعلومات بهذه المقاولات.

مواصلة السياسة الإردية لدعم الاستثمار العمومي

يبلغ الحجم الإجمالي للإستثمار العمومي برسم سنة 2013، 180,3 مليار درهم ستخصص لمواصلة تأهيل البنيات التحتية من طرق سيارة و سريعة و موانئ و سكك حديدية و سدود و مطارات و مركبات الطاقة الشمسية و الريحية و مشاريع

كما سيتم خلال هذه السنة وضع خدمات صحية للأمراض النفسية في مجموع المستشفيات الجهوية و تأهيل مراكز الولادة الاستشفائية و عصنة التجهيزات و تعزيز الإجراءات المواكبة لتعميم نظام المساعدة الطبية.

أما قطاع السكن، فقد حظي بغلاف مالي يبلغ حوالي 4 مليار درهم مخصصة لتيسير الولوج إلى السكن عن طريق توسيع مجال تدخل صندوق التضامن للسكنى و الاندماج الحضري من خلال تخصيص حصيلة الرسم الخاص المفروض على حديد البناء و 20% من الناتج الضريبي على الرمل و توسيع مجال تدخله ليشمل النفقات المتعلقة بالمعالجة و التدخل في النسيج العتيق و البنيات الآيلة للسقوط و كذلك عبر تمديد الإعفاءات الضريبية الممنوحة لبرامج إنجاز المساكن ذات القيمة العقارية المنخفضة إلى غاية 31 دجنبر 2020، و ذلك بهدف محاربة السكن غير اللائق.

فتح إمكانات جديدة للتشغيل

تعترم الحكومة في إطار قانون مالية 2013 إحداث 24.340 منصباً مالياً يوجه بالأساس لقطاعات التعليم و الصحة و العدل بما يناهز 11.800 منصب موزعة على الشكل التالي:

- 8.000 منصب مالي لقطاع التربية الوطنية؛
- 2.300 منصب مالي لقطاع الصحة؛
- 1.000 منصب مالي لقطاع العدل؛
- 500 منصب مالي لقطاع التعليم العالي.

دعم القدرة الشرائية للمواطنين

تتمثل الإجراءات الرامية لدعم القدرة الشرائية للمواطنين في تيسير الولوج إلى السكن من خلال الإعفاء من واجبات التسجيل و التمير و كذا من واجبات التقييد في سجلات المحافظة العقارية بالنسبة للسكن الرئيسي الذي تتراوح مساحته المغطاة ما بين 80 و 120 متر مربع و لا يتعدى ثمن بيعه 6000 درهم للمتر مربع و تسهيل و لوج التعاونيات السكنية عبر وضع آليات تمكنها من الاستفادة من خدمات صناديق ضمان السكن «FOGALOGE» و «FOGARIM».

كما سيتم تقليص ثمن 320 دواء تتعلق بعلاج الأمراض الخطيرة و المزمنة و تخصيص ما يعادل 4 مليار درهم لتنفيذ التزامات

ملف

قطاعات صناعية جديدة ذات قيمة مضافة عالية في الصناعات الكيماوية والشبه كيميائية و الصناعات الدوائية و كذا تطوير المناولة الصناعية و نقل التكنولوجيا و الاندماج الصناعي من خلال دعم بروز نسيج صناعي يواكب المشاريع الاستثمارية الكبرى (رنو ، بومباردي و الصناعات المرتبطة بالسكك الحديدية).

بالإضافة إلى ذلك، تهدف التدابير المتخذة إلى إعادة تموقع قطاع النسيج والألبسة كي يصبح أكثر تنافسية في السوق العالمية وتوفير الموارد البشرية المؤهلة من خلال تفعيل برامج التكوين في مجالات صناعة السيارات و الالكترونيك وصناعة الطائرات بالموازاة مع استقطاب الاستثمارات في مجال التكوين العالي الجودة.

موازاة مع هذه التدابير، سعت الحكومة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض رسوم استيراد المواد الأولية بالنسبة للقطاعات التالية: قطاع تربية الحيوانات و المواشي و قطاع الصناعات الغذائية الفلاحية و قطاع الصناعة الصيدلية و كذا قطاع الصناعة التقليدية بالإضافة إلى تطوير شبكة وطنية مندمجة للمناطق اللوجستكية بالقرب من أهم أحواض الاستهلاك ومناطق الإنتاج.

المصدر: مديرية الميزانية

التنمية الحضرية والخدمات الاجتماعية.

كما سيتم ترمين الاستثمارات المنجزة بناء على تقييم واقعي لما تم إنجازه في إطار الاستراتيجيات القطاعية و إطلاق جيل جديد من الاستثمارات يشجع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية

يهدف مشروع قانون المالية لسنة 2013 إلى خفض عجز الميزانية إلى 4,8% من الناتج الداخلي الخام و ذلك من خلال تحسين الموارد الجبائية بزيادة حوالي 9 مليار درهم (+ 1% من الناتج الداخلي الخام) و ترشيد النفقات بتقليص مجموع النفقات ب 1,6 في المائة من الناتج الداخلي الخام.

تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني

من أجل تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني و جعله أكثر إنتاجية و تنمية و تنويع العرض التصديري، اتخذت الحكومة في إطار قنون المالية العديد من الإجراءات و التدابير الرامية لتحفيز شروط الاستثمار الصناعي من خلال تخصيص 590 مليون درهم لمواصلة تطوير المهن العالمية للمغرب في قطاع السيارات و الطيران والخدمات عن بعد والإلكترونيك و تطوير

قانون المالية 2013

تقرير

التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2013

تضرر النشاط الاقتصادي العالمي بشكل كبير خلال سنة 2012، بعد أن سجل تراجعاً ملحوظاً خلال سنة 2011، حيث تبين أن الخروج من الأزمة أصبح أكثر تعقيداً مما كان متوقعاً. أما المغرب، فقد واصل الاستفادة من ثمار الإصلاحات الديمقراطية ومن المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية التي واكبتها وطبعت نموذج التنمية المرتكز على تعزيز النمو الذاتي بفضل دعم الاستثمار العمومي وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، ومواصلة مسار تنويع النسيج الاقتصادي. إلا أن التفاقم المستمر للعجز التجاري لا زال يشكل أهم الانشغالات المطروحة.

فقد تدهورت الآفاق الاقتصادية لمنطقة الأورو بشكل حاد نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية وتأثيرها على الثقة الاقتصادية. ومن المتوقع أن يتراجع الناتج الداخلي الخام بنسبة 0,4% سنة 2012 بعد 1,4% سنة 2011 قبل أن يرتفع بشكل طفيف إلى 0,2% سنة 2013.

ويتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة ليسجل نسبة 2,2% سنة 2012 وحوالي 2,1% سنة 2013 مقابل 1,8% سنة 2011. فقد مكن تحسن دخل الأسر والاستقرار النسبي لسوق العقار واعتدال أسعار المنتجات النفطية من دعم انتعاش الاستهلاك الخاص، الذي يعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي.

بالنسبة للاقتصاد الياباني، فمن المتوقع أن يسجل تباطؤاً ليستقر نموه السنوي في 2,2% سنة 2012، متأثراً بضعف الطلب الخارجي فضلاً عن ارتفاع سعر صرف الين. ومن المتوقع أن يستمر النمو بوتيرة معتدلة ليسجل 1,2% سنة 2013، متأثراً بتباطؤ النفقات المتعلقة بإعادة إعمار البلاد.

وفي البلدان الناشئة والنامية، فبالرغم من تراجع معدل النمو، إلا أنه لا يزال قوياً، بفضل المقاومة النسبية لأداء الطلب الداخلي. ويتوقع أن يسجل 5,3% سنة 2012 مقابل 6,2% سنة 2011 قبل أن يرتفع نسبياً سنة 2013 ليبلغ 5,6%. ويفسر هذا التراجع بضعف طلب البلدان المتقدمة وبتزايد المخاوف من المخاطر وانعكاساتها على تدفق رؤوس الأموال.

ويتوقع أن يتعزز النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2012 ليصل إلى 5,3% مقابل 3,3% سنة

حاول التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2013، في جزءه الأول، استقراء التطورات التي يعرفها المحيط الدولي والإقليمي، وذلك من أجل رصد الرهانات الملحة، والتحديات الأكثر أهمية وكذا الفرص التي يتوجب استغلالها لصالح الاقتصاد الوطني.

وارتكز الجزء الثاني من هذا التقرير على تحليل أسس النموذج التنموي المغربي، من حيث القدرة على الصمود، وتحقيق النمو الاقتصادي ومواجهة الصعاب، سعياً نحو تصحيح الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني التي قد تعرقل مسيرة النمو التي تميز بها المغرب خلال العشرية الأخيرة.

فيما خصص الجزء الثالث من التقرير لدراسة التطورات والتحويلات البنوية التي طبعت العشرية الأخيرة وكذا لتقييم آثار الإصلاحات التي همت المالية العمومية، حيث شكل مدخلا يوظف المنطق الذي ارتكزت عليه صياغة مشروع قانون المالية لسنة 2013، بأولوياته ومحاوره الإصلاحية والإجراءات المترتبة عن هذه الأولويات.

المغرب في محيطه الدولي والجهوي

واصل نمو الاقتصاد العالمي تراجعاً خلال سنة 2012 ليصل إلى نسبة 3,3%، مقابل 3,8% سنة 2011 و5,1% سنة 2010، نتيجة الآثار المترتبة عن أزمة الديون في منطقة الأورو وارتفاع أسعار السلع الأولية، فضلاً عن تشديد السياسات الاقتصادية في البلدان الناشئة. ويتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي العالمي 3,6% سنة 2013، حسب صندوق النقد الدولي. وستظل معدلات النمو متباينة بين البلدان والمناطق.

تقارير

للمجلس الأوروبي. وهي فرصة لتعزيز مسلسل تحديث النظام التشريعي والمؤسسي لدعم التقارب والاندماج في السوق الأوروبي.

ما بين مسلسل التحول الديمقراطي الذي تشهده دول المنطقة وأزمة منطقة الأورو، الشريك الرئيسي للمغرب العربي، يفرض الاندماج الإقليمي نفسه كرافعة أساسية للتنمية في المنطقة المغاربية برمتها، من خلال تعزيز القدرات الاقتصادية للدول المعنية وتوسيع أسواقها ورفع من قدرتها على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي إطار هذا الارتباط الاستراتيجي «شمال-جنوب» حرص المغرب على تقوية تموقعه في الأسواق الإفريقية جنوب الصحراء، لا سيما من خلال توقيع الاتفاقيات التجارية مع العديد من البلدان، ووضع إطار قانوني محفز للتجارة والاستثمار مع دول هذه المنطقة. وبلغ حجم المبادلات التجارية بين المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء 11,9 مليار درهم سنة 2011، أي أنه تضاعف ثلاثة مرات خلال العشرية الأخيرة.

ومن ناحية جاذبيته للاستثمارات المباشرة الأجنبية، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المغرب زيادة بنسبة 60% سنة 2011، حيث بلغت 2,5 مليار دولار، وذلك بعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض، وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية¹، أي ما يعادل 6% من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا سنة 2011 و33% من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا الشمالية. وتبقى آفاق جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المغرب رهينة بتطور النشاط الاقتصادي والمالي العالمي، خاصة في منطقة الأورو.

2011، قبل أن يتراجع إلى 3,6% سنة 2013. ومع ذلك، لا تزال المنطقة تواجه مناخا غير مستقر يتعلق بعملية التحول الديمقراطي. فعلى المدى المتوسط، تبقى الآفاق مفتوحة على سيناريوهات إيجابية، خاصة إذا واكبت التغييرات السياسية حكمة جيدة وإصلاحات عميقة وسريعة.

وموازاة مع هذه التطورات، تتوقع منظمة التجارة العالمية استمرار تباطؤ حجم التجارة العالمية للبضائع، ليسجل تطورا بنسبة 2,5% في 2012 مقابل 5% سنة 2011. ويعزى هذا التراجع إلى توقعات تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي. ويتوقع في هذا الإطار ارتفاع حجم الصادرات بحوالي 2,5% سنة 2012، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع المعدل المسجل خلال العشرين سنة الأخيرة (5,5%). وبالنسبة لسنة 2013، من المنتظر أن يرتفع حجم المبادلات العالمية للبضائع بنسبة 4,5% وفقا لمنظمة التجارة العالمية.

وفي ظل هذه التطورات، يتوقع أن يعرف حجم الطلب الخارجي على البضائع الموجه نحو المغرب تباطؤا في وتيرة نموه سنة 2012، ليسجل نسبة تبلغ حوالي 0,7%، بعد أن سجل 4,4% سنة 2011 و12% سنة

2010. ويرتبط هذا التطور أساسا بتراجع وتيرة نمو الواردات في بلدان الاتحاد الأوروبي وخاصة الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب (فرنسا وإسبانيا). وخلال سنة 2013، سيحافظ الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب على معدل نمو بحوالي 1%.

وفي نفس السياق، فقد سجلت المبادلات التجارية المغربية مع الاتحاد الأوروبي عجزا بلغ 45,4 مليار درهم سنة 2011. ومع ذلك يبقى المغرب مستمرا في اندماجه في الاقتصاد العالمي حيث توجت جهوده في مجال الديمقراطية سنة 2011 بحصوله على وضع شريك من أجل الديمقراطية لدى الجمعية البرلمانية



1 ووفقا للإحصائيات الصادرة عن مكتب الصرف، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المغرب بلغت 25,6 مليار درهم سنة 2011، أي ما يعادل 3,2 مليار دولار، أي 2,5 مليار دولار صافي من نفقات الاستثمارات المباشرة، كما جاء في تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويعزى هذا الفارق إلى كون الاستثمار الأجنبي المباشر يتم تقييمه على أساس صاف، أي بحاصل طرح النفقات المتعلقة بالاستثمار من عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تقارير

حيث شهدت مساهمة الاستهلاك النهائي للأسر، بصفته العنصر الرئيسي للطلب الداخلي، تزايدا من 1,8 نقطة نمو خلال الفترة 1999-2005 إلى 3 نقاط خلال الفترة 2006-2011. ومن العوامل التي ساعدت على ذلك، الإجراءات المتخذة لصالح دعم القدرة الشرائية للأسر. وسجل التكوين الخام للرأس المال الثابت معدل نمو بلغ 6,5% في المتوسط خلال الفترة 2006-2011 مقابل 6,2% خلال الفترة 1999-2005.

غير أن المساهمة الموجبة لعناصر الطلب النهائي الداخلي لم يواكبها تطور المبادلات الخارجية الذي عرف مساهمة سالبة بلغت 1,3- نقطة في المعدل السنوي خلال الفترة 2006-2011 مقابل مساهمة إيجابية ضعيفة بلغت 0,1 نقطة خلال الفترة 1999-2005.

ونظرا لهذه التحولات، يبقى تحقيق نمو مستدام وخلق لفرص الشغل رهينا بدعم فعال للقطاعات المنتجة (فلاحة، معادن، صناعة...) يركز على قنوات للتوصيل كفيلة بدعم النسيج الإنتاجي (اللوجستيك، الطاقة...). ويلعب القطاع الثالث (تجارة، سياحة، الاتصالات...) دورا جوهريا في ضمان دعم فعال للنسيج الإنتاجي وتحسين مردوديته مع إحداث تحول سوسيو اقتصادي عميق والذي ساهم في التحول التدريجي للاقتصاد الوطني نحو اقتصاد الخدمات.

وفي هذا الصدد، تواصل القطاعات الاستراتيجية كالزراعة والصيد والمعادن والعقار والتجارة الداخلية، تطورها مع آفاق واعدة خلال السنوات القادمة. وفيما يخص القطاع الفلاحي، يستمر مخطط المغرب الأخضر في التأثير إيجابيا على أداء القطاع كما يشهد على ذلك تطور الإنتاج الفلاحي الذي عرف زيادة بنسبة 40% بين سنتي 2007 و2011² واستثمار زهاء 38,1 مليار درهم خلال الفترة 2010-2012. كما قطع مخطط أليوتيس أشواط متقدمة خصوصا في مجال دعم الاستغلال الدائم للثروات السمكية وتشجيع التنافسية وكذا تطوير تربية الأحياء المائية.

كذلك، وتحت تأثير انتعاش الطلب العالمي وارتفاع أسعار الفوسفات ومشتقاته من جهة، والاستراتيجية الجديدة لتنمية القطاع المعتمدة من طرف مجموعة المكتب الشريف

إجمالا، وفي ظل ظرفية دولية غير ملائمة، يظل الرهان الذي يتوجب على المغرب ربحه للحد من تداعيات الأزمة هو الرفع من تنافسيته وترجمة المخاطر المحتملة إلى فرص، وذلك من خلال استغلال الامتيازات التي تخولها له القطاعات الواعدة.

تطور الاقتصاد الوطني : القدرة على الصمود ورفع التحديات

في ظل سياق دولي وإقليمي مضطرب، أبان نموذج النمو المغربي عن إمكانيات هامة وقدرة كبيرة على الصمود، حيث نجح المغرب في الجمع بين إصلاحاته الديمقراطية ومكتسبات الماضي من جهة، وبين نموذج الاقتصاد التنموي من جهة أخرى، للحفاظ على معدل نمو سنوي بلغ 4,9% في المتوسط خلال الفترة 2006-2011 مقابل 3,8% ما بين 1999 و2005.

ويؤكد التحليل الهيكلي لنمو الاقتصاد الوطني انخراط المغرب في طريق تنويع القاعدة الإنتاجية وتحديث النسيج الإنتاجي والتخصص التدريجي في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية. وعلى مستوى التنويع القطاعي، يساهم القطاع الثالث بنسبة مهمة في النمو حيث تزايدت حصته من القيمة المضافة الإجمالية منتقلة من 55,2% في المتوسط خلال الفترة 1995-2005 إلى 56% خلال الفترة 2006-2011. وفيما يخص القطاع الأول، فقد بلغ معدل نموه 6,9% خلال الفترة 2006-2011 بعد 0,6% خلال الفترة 1999-2005. ونتيجة لذلك، عرفت مساهمته في إجمالي القيمة المضافة تحسنا ملموسا بين الفترتين منتقلة من 0,1 نقطة إلى 1,2 نقطة، علما أن حصته المتوسطة من مجموع هذه القيمة المضافة بقيت مستقرة (حوالي 17%). أما بالنسبة للقطاع الثاني، نتيجة انخفاض معدل نموه من 8,3% إلى 4,3%، وكذا حصته المتوسطة من القيمة المضافة الإجمالية من 28% إلى 26% على التوالي، فقد عرفت مساهمته في نمو إجمالي القيمة المضافة بعض التراجع من 1,1 نقطة خلال الفترة 1999-2005 إلى 0,9 نقطة خلال الفترة 2006-2011.

وقد سجل كل من الاستهلاك الداخلي والاستثمار، باعتبارهما الرافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي الوطني، دينامية ملموسة،

2 المصدر : وزارة الفلاحة (2012).

تقارير

وفيما يتعلق بقطاعات الدعم، سجل المغرب تحسنا في أدائه اللوجستيكي «فوق المتوسط»، بين مجموعة البلدان المتوسطة الدخل. وفي مجال الطاقة، وفي إطار تفعيل السياسة الطاقية المعلن عنها سنة 2009، تم إعطاء الانطلاقة للعديد من المشاريع والإصلاحات المتعلقة بجوانب مختلفة تهم تعزيز العرض الطاقى والإطار المؤسسي والتشريعي والمالي.

وفيما يخص قطاع الاتصالات، فقد سجل نمو مستمر، حيث بلغ رقم معاملاته 43 مليار درهم سنة 2011، أي بزيادة قدرها 18,4% مقارنة مع سنة 2010. كما أدت دينامية القطاع، والذي تم تحفيزه بتنفيذ خطة المغرب الرقمي 2013، إلى تحديث البنية التحتية، وتطوير الاستعمالات الرقمية بسبب الابتكار التقني، وتكثيف استعمالات الاتصالات، وظهور مهن جديدة خاصة منها المتعلقة بأنشطة ترحيل الخدمات.

وفيما يخص مساهمة الجهات في خلق الثروة الوطنية، يبرز تحليل الناتج الداخلي الخام حسب الجهات، خلال الفترة 2010-1998، تقدما لجهة الدار البيضاء-سطات التي ساهمت في المتوسط بنسبة 24,6% في تكوين الناتج الداخلي الخام الوطني متبوعة بجهات الرباط-سلا-القنيطرة (15,7%)، ومراكش-آسفي (11,1%)، ثم سوس-ماسة (10,5%). غير أن تحليل وتيرة النمو حسب الجهات، يوضح أن الجهات الأقل مساهمة تبدو أكثر دينامية، مسجلة بذلك معدلات نمو تتجاوز معدل النمو الوطني (6,2%). وهي جهات العيون الساقية الحمراء والداخلة وادي الذهب ومراكش أسفي ثم درعة تافيلالت بمعدلات نمو بلغت 11,4% و9,6% و7,7% ثم 7,2% على التوالي. بالإضافة إلى التركيز المجالي، فقد تم رصد تركيز قطاعي مرتبط بمؤهلات الجهات وخاصياتها وتركيباتها الديمغرافية، زيادة على مؤهلاتها الاقتصادية والاجتماعية.

بالنسبة للقطاع المالي، فقد ظلت دينامية القروض البنكية موجهة بالخصوص إلى تمويل مديونية الأسر والخزينة. وفي نفس السياق، عرف الادخار الداخلي تراجعاً بنسبة 4,8% ليصل إلى 183,3 مليار درهم بعد تحقيقه زيادة بنسبة 6,6% سنة 2010، لتصل بذلك حصته في الناتج الداخلي الخام إلى

للفوسفات من جهة أخرى، حقق قطاع الفوسفات ومشتقاته نتائج جد إيجابية سنة 2011 كما يبرز ذلك ارتفاع القيمة المضافة للقطاع بنسبة 41,3%³ مقارنة مع 2010.

وبالنسبة لقطاع العقار، فقد انخرط ابتداء من سنة 2011 في دينامية جديدة، كما يبرز ذلك التطور الإيجابي للمؤشرات الرئيسية للقطاع. فعلى إثر تنفيذ البرنامج التحفيزي للسكن الاجتماعي، والذي يمثل 60% من قطاع العقار، سجل إنتاج السكن الاجتماعي نمو بلغ 37% مقارنة مع سنة 2010. وتتطلع استراتيجية وزارة الإسكان للفترة 2012-2016 إلى إرساء الأسس الأولية لسياسة إرادية للمدينة قادرة على خلق مدينة متضامنة ومتكاملة ومنتجة.

وتشكل القطاعات الناشئة رافعات جديدة للتنمية، كقطاع السيارات الذي يعتبر من أهم القطاعات المحركة للصناعة الوطنية وللميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، حيث حقق هذا القطاع خلال الثلاث سنوات الماضية إنجازات جد مهمة، وهو ما يزيه ارتفاع صادرات القطاع بمعدل نمو سنوي بلغ 18% بين سنتي 2008 و2011. وشهدت صادرات قطاع الطيران تقدماً جلياً بعد ثلاث سنوات من تفعيل الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، حيث حققت متوسط نمو سنوي ناهز 18,3% خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2011. كذلك الشأن بالنسبة لقطاع ترحيل الخدمات الذي يحقق دينامية كبيرة على الصعيد الدولي⁴ حيث يقدر معدل نموه السنوي بحوالي 15%.

كذلك يجب إعادة تموقع قطاعات ذات إمكانيات واعدة، تنافسياً واستراتيجياً، منها على الخصوص قطاع الصناعات الغذائية، الذي وبالرغم من توفره على عدة فرص للتنمية، فإن بنية النسيج الإنتاجي تظل هشة، لاسيما على مستوى الصادرات. ومن أجل التصدي لانخفاض وتيرة الانتاج التي عرفها قطاع النسيج والألبسة (تراجع القيمة المضافة للقطاع بنسبة 0,72% كمعدل سنوي بين سنتي 2000 و2011)، قامت السلطات العمومية بتفعيل مجموعة من التدابير والإجراءات في إطار مخطط الإقلاع الصناعي، والتي تهدف إلى تعزيز المكاسب وإعادة تموقع القطاع.

3 المصدر : مديرية المنشآت العامة والخصوصية.

4 دراسة أجريت سنة 2008 من قبل شركة دولية «فروست أند سوليفان» مختصة في تقديم الاستشارات في استراتيجيات النمو.

تقارير

وفي مجال التمدرس ومحاربة الأمية، سجلت معدلات تدرس الأطفال بالمستوى الابتدائي ارتفاعا ملحوظا ما بين 2007-2008 و2011-2012، منتقلة من 91,4% إلى 97,9%. وموازية مع ذلك، بلغ معدل الأمية لدى الساكنة البالغة 10 سنوات فما فوق 30% سنة 2010 مقابل 55% سنة 1994.

ومن أجل بلوغ هدف تعميم التعليم الابتدائي في أفق 2015 وتماشيا مع محتوى البرنامج الحكومي، قامت الوزارة المكلفة بالقطاع بإعداد مخطط استراتيجي خلال الفترة 2013-2016 يرتكز على أربع توجهات استراتيجية تشمل توفير عرض مدرسي يأخذ بعين الاعتبار الإنصاف والمساواة في الحظوظ، وتحسين جودة المحتويات البيداغوجية، وتطوير حكمة المنظومة التربوية، وكذا رفع مستوى التدبير الجيد للموارد البشرية وتعزيز طاقاتها ومؤهلاتها.

كما عرفت أهم المؤشرات الصحية تطورا إيجابيا خلال العشرية الأخيرة، حيث تم تسجيل تقدم مهم في مجال صحة الأم والطفل وانخفضت بالتالي نسبة الوفيات بشكل كبير. وبالرغم من ذلك، تبقى الحاجيات والفجوات مهمة خاصة في المجال القروي.

ووعيا منها بهذه التحديات، أعطت وزارة الصحة الانطلاقة لبرنامج «انتظارات» في الخامس من أبريل 2012. ويهدف هذا البرنامج إلى رصد ارتسامات وانتظارات المواطنين ومختلف المتدخلين في مجال الصحة. كما أعطيت الانطلاقة الرسمية لتعميم نظام التغطية الصحية ابتداء من شهر أبريل 2012.

كما تم الشروع في حوار حول إصلاح شامل لأنظمة التقاعد على أساس سيناريوهات تساهم في الحفاظ على استمرارية مختلف الصناديق والتي أصبح بعضها يدنو من تسجيل أول عجز في توازناته.

لا شك أن الأوراش الكبرى للإصلاحات السياسية والاقتصادية التي باشرتها بلادنا، خلال السنوات الأخيرة، والتي توجت بإصدار دستور جديد، عززت النموذج الديمقراطي و التنموي المغربي، إلا أن إنجاحها يتطلب التزام جميع المؤسسات الوطنية. وكما يستدعي ذلك، تحديد الأولويات وترتيبها حسب أهميتها وبناء على مقاربة واضحة. ويتعلق الأمر، كما جاء في الخطاب الملكي الموجه للأمم بتاريخ 30 يوليوز 2012، بالأوراش المهيكلة التي

22,8% سنة 2011 مقابل 25,2% سنة 2010 وذلك رغم اتخاذ مجموعة من التحفيزات لصالح الادخار الطويل الأجل في إطار قانون المالية لسنة 2011، حيث تم وضع منتوجات مالية جديدة كمخطط ادخار الأسهم ومخطط ادخار التكوين ومخطط ادخار السكن. ويتمثل التحدي الأكبر في تعبئة الادخار الإضافي، مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على دينامية ومكانة الاستهلاك الداخلي وكذا التطورات الأخيرة التي ميزت مديونية الأسر بالمغرب.

وعلى العموم، ورغم أن الاقتصاد الوطني قد أبان على قدرة كبيرة على الصمود فلا زالت هناك هشاشات بنيوية تعيق تطوره والتي أثرت بشكل كبير على تنافسيته. يتعلق الأمر بالعرض الصناعي الذي يرتكز بشكل قوي على المناولة والتخصص في الأنشطة الصناعية ذات الحمولة التكنولوجية المنخفضة، وتركيز قوي للصادرات الصناعية على بعض الأسواق للاتحاد الأوروبي، وعدم توفر المدخلات على مستوى السوق الوطنية مما يكبح تطور عرض التصدير ذي القيمة المضافة العالية ويضعف الامتيازات النسبية للمغرب من حيث التكلفة والوقت مقارنة مع المنافسين المباشرين... وعيا منه بنقاط الضعف هاته، ومن أجل الرفع من تنافسية اقتصاده، يسعى المغرب إلى تحويل المخاطر المحتملة إلى فرص وإمكانات. ولتحقيق ذلك، فإن المغرب مدعو إلى مضاعفة جهوده لتنفيذ جميع الإصلاحات (تحسين مناخ الأعمال في إطار ماكرو اقتصادي سليم، وتأهيل اليد العاملة...) والحرص على تفعيلها وتبعتها.

وقد أثرت التطورات الاقتصادية في المغرب خلال العقد الأخير بشكل إيجابي على المستوى الاجتماعي، رغم التحديات البنوية التي تواجه النموذج التنموي المغربي، حيث تراجع معدل البطالة من 13,8% سنة 1999 إلى 8,9% سنة 2011. وفي التصريح الحكومي الأخير، جعلت الحكومة من محاربة بطالة الشباب ورشا أولويا يرمي إلى تحقيق معدل بطالة بنسبة 8% خلال الفترة 2012-2016. في هذا الإطار، تم اتخاذ إجراءات خاصين للتكوين من أجل الإدماج لصالح الشباب. ويتعلق الأمر بعقد الإدماج المطور وعقد الإدماج المهني. إلى جانب ذلك، وللتشجيع على خلق المقاولات، تضمنت الإجراءات المبرمجة برنامجين جديدين من أجل إنعاش التشغيل، ويتمثلان في برنامجي «مبادرة» و«تأطير».

تقارير

تديرية تخدم التنمية ورفاهية المواطنين عوض مقارنة تقتصر على المنطق القانوني والمحاسباتي. كما يهدف هذا المشروع مواصلة ترشيد نفقات الدولة، وإصلاح قانون الصفقات العمومية وإصلاح نظام المقاصة وإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية.

إن اختيارات الدولة برسم السنة المالية 2013 تهدف الى خفض عجز الميزانية إلى 4,8% من الناتج الداخلي الخام وتقليصه إلى 3% من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2016، وذلك رغم الجهد المبذول لفائدة الاستثمار العمومي ودعم القدرة الشرائية. ولتحقيق ذلك، ستعمل السلطات العمومية على مواصلة الإصلاح الضريبي مع تبني مقاربة تشاركية في إطار المناظرة الوطنية حول الإصلاح الضريبي المقرر عقدها سنة 2013.

في هذا السياق، يتوقع مشروع قانون المالية لسنة 2013 تحقيق حوالي 207,4 مليار درهم من المداخيل العادية (دون احتساب مداخيل الخوصصة ومداخيل صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص بالطرفي) بزيادة قدرها 10,9% مقارنة مع السنة المالية 2012.

كما أن الاستعمال الأمثل للنفقات العمومية يشكل أولوية وطنية، وذلك عبر التحكم في تكاليف المقاصة وحذف المصاريف غير المنتجة وخفض نمط الحياة للدولة وتجميع الموارد المتاحة داخل الإدارة. إذ ستبلغ نفقات السلع والخدمات سنة 2013 ما يقارب 148,3 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 4,9% مقارنة مع سنة 2012. وتقدر نفقات فوائد الدين بحوالي 22,4 مليار درهم، مسجلة زيادة بنسبة 10,6% مقارنة مع سنة 2012، لتمثل 2,5% من الناتج الداخلي الخام. والمتوقع كذلك أن تبلغ نفقات المقاصة (مع احتساب صندوق دعم الأسعار) مستوى 4,4% من الناتج الداخلي الخام، أي بمبلغ 40 مليار درهم، وذلك على أساس سعر متوسط لبرميل البترول يبلغ 105 دولار، ومعدل سعر صرف قدره 8,5 درهم لكل دولار.

وعلى مستوى الاستثمار في ميزانية الدولة، يتجم قانون المالية لسنة 2013 إرادة السلطات العمومية لمواصلة جهودها لدعم النشاط الاقتصادي. ولهذا، سيتم تعبئة مبلغ 47,5 مليار درهم، مع احتساب الصندوق الخاص للطرفي، أي 5,2% من الناتج الداخلي الخام.

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

تعزز مقتضيات الدستور الجديد والتي تضع ضمن أولوياتها إصلاح قطاع العدل والجهوية المتقدمة، والتي تتطلب بالإضافة إلى تعبئة الموارد الضرورية، وضع إجراءات مواكبة تتلخص في أربع محاور أساسية: التعاقد، وتعزيز دور القطاع الخاص، والنظام الجهوي للمعلومات الإحصائية، وإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية.

المالية العمومية

للحفاظ على معدل نمو قوي ومستدام ومحدث لفرص الشغل، ينبغي مواصلة البرامج الاستثمارية، وخاصة المتعلقة بالبنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية التي أطلقت خلال العقد الأخير، مع دعم الاستثمار في القطاع الخاص، مما يتطلب مواصلة الإصلاحات المهيكلة والرامية إلى تعزيز الحكامة والرفع من نجاعة النفقات العمومية.

وعلى هذا الأساس، يروم مشروع قانون المالية لسنة 2013، الذي تم إعداده في سياق عالمي وإقليمي مضطرب ومطبوخ بعدة تحديات، بلوغ الأهداف الرئيسية المتمثلة في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، ودعم النسيج الإنتاجي وتطوير الآليات المرتبطة بإنعاش التشغيل، والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية ومحاربة الفقر وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والهيكلية، وإعادة التوازنات الماكرو اقتصادية.

ويتوقع هذا المشروع أن يواصل الاقتصاد الوطني نموه خلال سنة 2013 ليصل إلى 4,5%، بالأسعار الثابتة، بعد 3,4% خلال سنة 2012، مع ارتفاع الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة 4,5%، وهو نفس المستوى المرتقب لسنة 2012، وذلك بناء على انتعاش النمو الاقتصادي العالمي خلال سنة 2013 حيث من المنتظر أن يصل إلى 3,6% مقابل 3,3% خلال سنة 2012، واستقرار سعر البترول في حدود 105 دولار للبرميل، وعلى فرضية سعر صرف الأورو مقابل الدولار في مستوى 1,25.

على المستوى الميزناتي، يعد مشروع قانون المالية لسنة 2013 مناسبة لإعطاء دفعة جديدة لتحديث الدولة ولتحسين أداء التدبير العمومي، ولإحداث تغيير عميق في المنظومة الميزناتية في اتجاه الرفع من الفعالية والمسؤولية لدى المسيرين، وتطوير نظام المالية العمومية انطلاقا من مقارنة تركز على ثقافة

التقرير حول قطاع المؤسسات والمنشآت العامة لسنة 2013

تقدر استثمارات المؤسسات والمنشآت العامة المبرمجة برسم سنة 2013، ما قدره 114,4 مليار درهم محافظة بذلك على مستواها المرتفع مع التركيز على نجاعة ومردودية استثماراتها لمواكبة تنمية اقتصاد وطني تنافسي منتج للثروة وللمناصب الشغل من جهة، وإعادة التوازنات الماكرو اقتصادية والاجتماعية والمجالية من جهة أخرى.

تتمثل أهم مؤشرات النشاط والنتائج لقطاع المؤسسات والمنشآت العامة برسم سنة 2011 ونسبة تطورها مقارنة بسنة 2010 كالتالي:

- رقم المعاملات: 189 مليار درهم (+11,8%)؛
- القيمة المضافة: 81,2 مليار درهم (+15,3%)؛
- القيمة المضافة / الناتج الخام: 6,9% (8,9%)؛
- النتائج الجارية: 33,5 مليار درهم (+4,7%)؛
- نتائج الاستغلال: 34,9 مليار درهم (+20%)؛
- مجموع النتائج الصافية: 27,8 مليار درهم (+23,7%)؛
- قدرة التمويل الذاتي: 49,7 مليار درهم (+52,1%)؛
- مجموع الموازنات: 920,4 مليار درهم (+5,7%)؛
- الأموال الذاتية: 363 مليار درهم (+8,9%)؛
- ديون التمويل: 158,7 مليار درهم (+6,1%)؛
- الديون/ الناتج الداخلي الإجمالي: 19% (19,2%)؛
- المردودية التشغيلية: 61,4 مليار درهم (+8,5%)؛
- المردودية المالية: 7,6% (6,7%)؛
- المردودية التجارية: 14,7% 13,2%؛
- خزينة المنشآت العامة: 25,4 مليار درهم (33,2 مليار درهم)؛
- التوظيفات: 182,9 مليار درهم (177,1 مليار درهم). وتعود حصة 95% من هذا المبلغ إلى توظيفات المؤسسات والمنشآت التالية: الصندوق المغربي للتقاعد (71,8 مليار درهم) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (47 مليار درهم) وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (21,3 مليار درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (19,5 مليار درهم).

تشكل المؤسسات والمنشآت العامة فاعلا متميزا في تنفيذ السياسة الحكومية في مختلف القطاعات حيث تساهم بدينامية متزايدة في إنجاز الأهداف الإستراتيجية القطاعية وتحقيق المشاريع المهيكلة بالمغرب. و على الرغم من الظرفية التي تطبعها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والاضطرابات التي تعرفها أسعار المواد الأولية وكذا الأحداث الجيوسياسية في المنطقة، سجلت المؤسسات والمنشآت العامة خلال سنتي 2010 و 2011 إنجازات جيدة على مستوى أنشطتها ورقم معاملاتها وقيمتها المضافة وكذا نتائجها. كما عرفت هذه الهيئات خلال نفس الفترة تحسناً في وضعيتها المالية.

تماشيا مع البرنامج الحكومي لسنة 2013 والذي يروم تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار المنتج وإنجاز الإصلاحات الهيكلية إضافة إلى تحسين الحكامة، فإن المؤسسات والمنشآت العامة تسعى إلى المساهمة في تحقيق هذه الأهداف من خلال أربع محاور هامة تخص :

- ترسيخ نجاعة ومردودية استثماراتها المنجزة وتسريع وتيرة إنجاز البرامج الاستثمارية التي توجد قيد التنفيذ، مع تفضيل اللجوء إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- تحسين الأداء وجودة الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات والمنشآت العامة؛
- ترشيد وضبط النفقات؛
- تحسين الحكامة وتقوية الشفافية على ضوء توصيات ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العامة المعلن عنه في مارس 2012.

تطور أداء قطاع المؤسسات والمنشآت العامة

العلاقات المالية بين الدولة والمنشآت العامة

انتقلت الإمدادات المالية الموجهة للمنشآت العامة من 9,3 مليار

تقارير

السكك الحديدية والموانئ والطرق والطرق السيارة. وقد استفادت المؤسسات والمنشآت العامة من التمويل المقدم من طرف هذا الصندوق بمبلغ وصل إلى 13,7 مليار درهم حتى نهاية سنة 2011، أي بنسبة 62% من مجموع التمويلات المقدمة من طرف الصندوق والتي بلغت 22 مليار درهم.

وتقدر استثمارات المؤسسات والمنشآت العامة المبرمجة برسم سنة 2013، ما قدره 114,4 مليار درهم محافظة بذلك على مستواها المرتفع مع التركيز على نجاعة ومردودية استثمارات هذه المنشآت لتمكينها من الوصول إلى أهداف البرنامج الحكومي.

ومن أجل تنويع مصادر تمويل المشاريع، تم وضع اللامسات الأخيرة على مشروع قانون حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص يهدف إلى وضع ترسانة قانونية واضحة ومرنة تمكن من توطيد مناخ الثقة بالنسبة لهذا النوع من الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما أن تطوير هذه الشراكة سيمكن من تقوية توفير الخدمات والبنيات الاقتصادية والاجتماعية ذات جودة عالية وبتكلفة أقل وكذا تقاسم المخاطر المرتبطة بالقطاع الخاص.

مساهمة المؤسسات والمنشآت العامة في التجارة الخارجية

إن مساهمة المؤسسات والمنشآت العامة في الصادرات تتجسد على وجه الخصوص من خلال صادرات المجموع الشريف للفوسفات كرائد على صعيد السوق العالمية. ويتوفر المجموع في الوقت ذاته على وجود صناعي في أربع قارات ووجود تجاري في خمس قارات. وشكلت صادرات المجموعة (الفوسفات ومشتقاته)، إلى متم سنة 2011، حصة 28% من إجمالي صادرات المغرب. وتتم هذه الانجازات من خلال الاستثمارات المبرمجة في إطار المخطط التنموي الشمولي للمجموع برسم الفترة الممتدة ما بين 2010 و2020 بمبلغ إجمالي قدره 114 مليار درهم لتمكينه من قدرة إنتاجية تناهز 50 مليون طن في السنة عبر عدد من مشاريع البنية التحتية لوحداث الإنتاج خصوصا مشروع الجرف الأصفر.

وتلعب المؤسسات والمنشآت العامة دورا مهما إذ تشكل رافعة هامة من شأنها أن تسهم في جعل المغرب قاعدة للصادرات والاستثمار. وفي هذا الإطار، تدرج مساهمات ومهام بعض

درهم سنة 2002 إلى 16,8 مليار درهم سنة 2011 بمعدل نمو سنوي يناهز 6,8% مقابل 8,3% من النفقات العادية للميزانية العامة للدولة.

كما عرفت الموارد المتأتية من المؤسسات والمنشآت العامة، خلال الفترة الممتدة بين سنة 2002 وسنة 2011، نسبة تطور متوسطة بلغت 10,6% مقابل 7% لموارد الميزانية العامة للدولة حيث انتقلت من 4.241 مليون درهم سنة 2002 إلى 10.483 مليون درهم خلال سنة 2011.

وبلغت المبالغ المترتبة عن نشاط المؤسسات والمنشآت العامة برسم الضريبة على الشركات 5.759 مليون درهم مقابل 4.894 مليون درهم سنة 2010.

إنجازات استثمارات المؤسسات والمنشآت العامة خلال 2011

بلغ حجم استثمارات المؤسسات والمنشآت العامة ما قدره 68,9 مليار درهم سنة 2011 أي ما يفوق مرتين الاستثمار المنجز خلال 2005، مما يؤكد حفاظ المؤسسات والمنشآت العامة على المستوى المرتفع لاستثماراتها مقارنة مع الحقبة السابقة، حيث بلغت إنجازات القطاع برسم الفترة 2009-2011 ما قدره 204 مليار درهم أي بنسبة نمو وصلت 30,2% مقارنة بإنجازات الفترة 2006-2008 التي بلغت 157 مليار درهم. ويبرز التوزيع القطاعي لاستثمارات المؤسسات والمنشآت العامة أهم الميادين التي همتها هذه الاستثمارات و هي البنيات التحتية (36%) والقطاعات الاجتماعية كالسكن والتعمير والتنمية الترابية (24%) وقطاعات الطاقة والمعادن (22%).

أما فيما يخص تمويل نفقات استثمار المؤسسات والمنشآت العامة لسنة 2011، يظل التمويل الذاتي الوسيلة الأكثر اعتماداً حيث مثلت قدرة التمويل الذاتي العامة للقطاع ما يعادل 72,1% من مجموع استثمارات المؤسسات والمنشآت العامة متبوعة بمساهمة الميزانية العامة للدولة المتمثلة في الزيادة في الرأسمال وفي إعانات الدولة الممنوحة لفائدة هذه الهيئات برسم ميزانية التجهيز.

كما يساهم صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تمويل مشاريع بعض المؤسسات والمنشآت العامة خاصة تلك المهتمة بمجالات السكن الاقتصادي والسياحة وإعادة التأهيل الحضري والصناعة والطاقة وكذا البنيات التحتية في قطاعات

البنيات التحتية للموانئ ونقل البضائع والمسافرين ونقل البضائع واللوجستيك وكذا قطاع الاتصالات والمجال السمعي البصري. وفي هذا السياق، تحظى الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام متزايد.

فعلى المستوى الفلاحي، يتم تدخل المؤسسات والمنشآت العامة في إطار مخطط المغرب الأخضر (وكالة التنمية الفلاحية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي...) عن طريق تنفيذ عدة مشاريع لدعم السلاسل الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية، وكذلك المشاريع المجدية اقتصاديا لتحسين دخل الفلاحين. كما يتم تنفيذ هذا المخطط في سياق تناسق متزايد مع السياسة المائية من أجل التدبير المستدام للموارد المائية. كما تابع المكتب الوطني للصيد مساهمته، في إطار مخطط « هاليوتيس»، من أجل تثمين الإنتاج وتعزيز تنافسية قطاع الصيد.

وفي مجال الطاقة والمعادن، تم تسجيل إنجازات مهمة بفضل الفاعلين العموميين. ففيما يخص قطاع المعادن، يقوم المغرب بتعزيز مركزه بفضل تنفيذ الإستراتيجية الرامية إلى توطيد المكانة الريادية للمجمع الشريف للفوسفات من خلال تقوية البنيات المؤسسية والمالية للمجمع. وفيما يتعلق بقطاع الطاقة، تميز عمل المؤسسات والمنشآت العامة بمواصلة الإستراتيجية الهادفة إلى التقليل من التبعية الطاقية وتطوير الطاقات المتجددة ودعم النجاعة الطاقية. وفي إطار تنفيذ الإستراتيجية الجديدة لتطوير الطاقات المتجددة من خلال برامج الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، تم العمل على تفعيل الإطار القانوني والمؤسسي الملائم من خلال إنشاء الوكالة المغربية للطاقة الشمسية وشركة الاستثمارات الطاقية والوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. وفي هذا السياق، وقع المغرب على الإعلان السياسي لميثاق الطاقة الهادف إلى تعزيز التعاون بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هذا القطاع.

المؤسسات والمنشآت العامة في الترويج والإنعاش الاقتصادي. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والمركز المغربي لإنعاش الصادرات اللذان يتكلفان بتطوير وإنعاش الاستثمارات وينجزان العديد من الأعمال لتحسين العرض المغربي.

مساهمة المنشآت العامة في التنمية الجهوية وتنافسية المجالات الإقليمية

تساهم المؤسسات والمنشآت العامة في تحقيق التنمية الجهوية حيث أنجزت المؤسسات التي تعمل على المستوى المحلي أو الجهوي حوالي 45,3% من مجموع استثمارات قطاع المنشآت العامة برسم سنة 2011 مقابل 34,8% سنة 2010. وفي هذا الصدد، فقد أنجزت الوكالات الجهوية للتنمية (وكالة تنمية أقاليم الشمال ووكالة تنمية الأقاليم الشرقية ووكالة تنمية أقاليم الجنوب)، بمعية شركاءها، مشاريع تنموية بما فيها من مشاريع مهيكلة (طرق ومحطات طرقية وتهيئة حضرية) وإجراءات القرب (دعم الجمعيات وأنشطة مذرة للدخل وصناعة تقليدية).

ومن جهة أخرى، وفي مجال التهيئة والتنمية الجهوية، تقوم وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق وشركة تنمية بحيرة مرشिका بإنجاز دراسات وأشغال مرتبطة بإزالة التلوث وإعادة تأهيل الوسط البيئي وكذلك تهيئة الفضاءات الثقافية وفضاءات الترفيه علاوة على مناطق سكنية وتجارية وسياحية.

دور المؤسسات والمنشآت العامة في تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية والأوراش المهيكلية

تم إعطاء دفعة قوية لسياسة الأوراش الكبرى والمشاريع المهيكلية للاستفادة من مسلسل تحرير الاقتصاد الذي انخرط فيه بلادنا في قطاعات النقل الطرقي والسككي والجوي وتدبير



تقارير

إصلاح منظومة المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمنشآت العامة

يتمثل تحديث المراقبة المالية للدولة في تحسين ممارسة المراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيآت أخرى التي يُوَظَرها القانون رقم 00-69 الصادر في سنة 2003 وذلك من خلال تطوير آليات التسيير وأدوات المراقبة وكذا الشروع في الإصلاح الذي سيتمكن، فضلا عن ترسيخ إنجازات المنظومة الحالية، من إرساء ممارسات الحكامة الجيدة وتعزيز استقلالية ومسؤولية المؤسسات والمنشآت العامة لتطوير أدائها وشفافيتها. في هذا الصدد، تم اتخاذ مجموعة من التدابير تهم على الخصوص :

- تقييم شروط تطبيق المراقبة المواكبة ؛
- وضع إطار مرجعي يحدد أساليب وأدوات و وسائل تسيير المؤسسات والمنشآت العامة طبقا للمادة 17 من القانون رقم 00-69 ؛
- توسيع مجال تطبيق مشروع المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية ليشمل المؤسسات العامة مع أخذ خصوصياتها بعين الاعتبار؛
- وضع مراجع منمطة للمراقبة وذلك من أجل تنسيق وتوحيد أساليب عمل مراقبي الدولة ومندوبي الحكومة والخزنة المكلفين بالأداء لدى المؤسسات والمنشآت العامة عبر وضع قائمة الوثائق وكذا الدلائل المنهجية من أجل تأطير أفضل لأنشطة المراقبة؛
- تقوية قدرات المراقبة من خلال تكثيف عمليات التكوين.

ويرمي هذا الإصلاح إلى تعزيز فعالية الرقابة من خلال ربطها بالحكامه وتوجيهها نحو تتبع الأداء والوقاية من المخاطر والمحافظة على الممتلكات العامة بالإضافة إلى التأكد من صحة وتطابق التسيير وذلك بالاستناد إلى أفضل الممارسات في هذا المجال مع الأخذ بعين الاعتبار انتظارات الشركاء.

تطوير أدوات تسيير المؤسسات والمنشآت العامة

تم تعزيز وتيرة تفعيل أدوات التسيير خلال سنة 2011 وخلال الستة الأشهر الأولى من 2012 لفائدة مجموعة من المؤسسات والمنشآت العامة وذلك من خلال الفحص والتوقيع على النظام

ويحظى قطاع السياحة أيضا بدعم قوي في إطار رؤية 2020 التي تهدف إلى تنويع وتثمين العرض السياحي الوطني. وفي هذا الصدد، تم إنشاء الصندوق المغربي للتنمية السياحية لتمويل الاستثمارات المبرمجة والشركة المغربية للهندسة السياحية لإعداد و تجهيز المواقع السياحية وتقوية عمل المكتب الوطني المغربي للسياحة لتعزيز مكانة المغرب كوجهة سياحية مفضلة.

على المستوى الاجتماعي، ومن أجل تنمية اجتماعية عادلة وتضامنية، يتم تكثيف الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لمكافحة الفقر وتقليل الفوارق الاجتماعية والمجالية وكذا تعزيز الشغل من خلال إجراءات العديد من المؤسسات والمنشآت العامة المتمثلة في وكالات التنمية الجهوية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات والمراكز الإستشفائية والتعاون الوطني.

وفي مجال الإسكان، تسعى مجموعة تهيئة العمران خاصة إلى القضاء على مدن الصفيح وتقليل العجز في السكن من خلال عرض متنوع وذو تكلفة منخفضة عبر برامج موجهة للطبقة المتوسطة وذات الدخل المنخفض وذلك بالانخراط في تنفيذ الأهداف الرئيسية لإستراتيجية الإسكان وسياسة المدينة.

كما لازال تأهيل العالم القروي يحظى باهتمام خاص في تدخلات المؤسسات والمنشآت العامة على الخصوص من خلال برامج الطرق القروية والكهربة الشاملة وتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب.

تقوية مراقبة وحكامه المؤسسات والمنشآت العامة

جعل الدستور الجديد من الحكامة الجيدة والشفافية مبادئ أساسية في مسلسل تعزيز وتدعيم مؤسسات الدولة الحديثة وتحسين الأداء من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للبلاد.

فيما يخص المؤسسات والمنشآت العامة، كرس البرنامج الحكومي للفترة 2012-2016 إرساء الممارسات الجيدة للحكامه من بين أهدافه الأساسية من أجل تقوية نجاعة الأداء العمومي في مسلسل اتخاذ القرار وتعزيز الأخلاقيات من خلال التخليق ومحاربة الرشوة.

تقارير

الذي تعرفه معايير المحاسبة وتوحيد الممارسات المحاسبية ونشر وتداول المعلومات المحاسبية ذات جودة.

فيما يخص تجميع الحسابات، تجدر الإشارة إلى التطورات الهامة المسجلة على صعيد بعض المجموعات العامة (المجمع الشريف للفوسفاط والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب ...) التي تقوم بإعداد حساباتها وفقا للمعايير الدولية (IFRS) وفي هذا الإطار، يتم إعداد مشروع قانون يفرض إلزامية تجميع الحسابات من طرف المجموعات العامة. وتتجلى أهم الأهداف المتوخاة في التأكد من مصداقية الحالة المالية للمجموعات العامة ومقارنة أفضل للأداء وتحسين اتخاذ القرار.

الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العامة : مرجع لتطوير حكامة المنشآت والمؤسسات العامة

يعتبر الإعلان الرسمي عن ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمنشآت العامة أهم حدث لسنة 2012 فيما يخص تحسين حكامة هذه المؤسسات. ويهدف هذا الميثاق بالخصوص إلى :

- نشر وتكريس الممارسات الجيدة لحكامة المنشآت العامة وترسيخ ثقافة المساءلة ونشر قيم الشفافية والإعلام والتواصل؛
- تحسين أداء وجدوى ونجاعة عمل المنشآت والمؤسسات العامة وذلك بتعزيز مساهماتها في تطوير نسيج اقتصادي تنافسي؛
- تقوية دور ومسؤوليات هيئة حكامة المنشآت والمؤسسات العامة وذلك بتمتع هذه الهيئة بالسلط والكفاءات والموضوعية اللازمة لتنفيذ وظيفتها في القيادة الاستراتيجية ومراقبة تدبير المؤسسة؛
- ضمان المعاملة العادلة للأطراف المعنية والحفاظ على حقوقها؛
- تقييم حكامة هذه المنشآت ووضع مخططات لتحسين تدبيرها والسهل على تتبع تطبيقها من طرف هيآت حكامة المؤسسات والمنشآت العامة.

كما عرفت سنتا 2011 و2012 تطورا ملموسا فيما يخص إحداث اللجان المتخصصة (التدقيق والإستراتيجية والاستثمارات

الأساسي للموارد البشرية ودراسة الهياكل التنظيمية وتوقيع القرارات المتعلقة بالتنظيم المالي والمحاسباتي وإنجاز والمصادقة أو تعديل أنظمة الصفقات العمومية بهدف ملاءمتها مع مرسوم الصفقات العمومية.

تعزيز التدقيقات الخارجية

تم تكتيف عمليات التدقيقات الخارجية على المؤسسات والمنشآت العامة وتوجيهها لتشمل المجالات الإستراتيجية والمؤسسية إلى جانب المجالات المالية والعملياتية والتسييرية. وقد همت العمليات التي تمت سنة 2011 وخلال الأسوس الأول من سنة 2012، الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات والوكالة الوطنية للموائى والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب.

ويتم إخبار المجالس التداولية للمؤسسات والمنشآت العامة التي خضعت للتدقيق بنتائج هاته التدقيقات الخارجية. كما تم إرساء تتبع دائم لضمان حسن تنفيذ التوصيات الناجمة عن هذه التدقيقات من طرف المؤسسات والمنشآت المعنية.

إصلاح نظام الصفقات العمومية الخاص بالمؤسسات والمنشآت العامة

لقد تم إعداد نص تنظيمي جديد للصفقات العمومية ليشكل مرجعا وحيدا يتعين تطبيقه من طرف كل من الدولة والمؤسسات العامة. ويهدف هذا الإطار الجديد إلى:

- استيعاب أفضل من طرف المؤسسات العامة لمساطر صفقاتها؛
- تحسين نظم المعلومات والتسيير لهاته المؤسسات؛
- تحميل المسؤولية لهيآت حكامتها؛
- ترشيد أفضل لنفقاتها وتحسين مردودية أنشطتها.

التنميط المحاسبي وتجميع الحسابات

تتم مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز التنميط المحاسبي من خلال تأهيل النظام المحاسبي وإرساء إجبارية تجميع الحسابات خاصة للمجموعات العامة.

ومن المتوقع تأهيل النظام المحاسبي من خلال وضع مدونة عامة جديدة للتنميط المحاسبي تهدف الى مسايرة التطور

تقارير

وتمت كذلك مواصلة التعميم التدريجي لنظام التعاقد وذلك عبر التجديد أو المبادرة أو الإعداد أو الصياغة النهائية لمشاريع عقود برامج جديدة مع الوكالة الوطنية للموائى والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ومجموعة التهيئة العمران والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة الانجازات السمعية البصرية «صورياد 2M» وبريد المغرب والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش والشركة المغربية للهندسة السياحية.

وسوف تتيح الإنجازات المحققة أو المرصدة في مجال تحسين حكمة المؤسسات والمنشآت العامة والتعميم التدريجي للتعاقد متعدد السنوات بينها وبين الدولة وكذا تحديث طرق تدخلها، من تحسين كفاءة هذه الهيآت وكذا إنتاجيتها باعتبارها فاعلا أساسيا في تطبيق السياسات العمومية وبالتالي سيمكنها من مواجهة متطلبات السياق الدولي والوطني خاصة، التحديات المرتبطة بتنافسية الاقتصاد الوطني وإرساء قواعد تنمية قوية ومستدامة والمحافظة على التوازنات الماكرو اقتصادية وكذا التحديات المتعلقة بالولوج المتساوي للمواطنين إلى الخدمات الأساسية ومواصلة المجهودات الرامية إلى تحسين البرامج الاجتماعية المقدمة لهم. ويضاف إلى ماسبق، الإختيار الأمثل وتسريع وتيرة انجاز البرامج الاستثمارية وكذا تنويع مصادر تمويلها من خلال اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المصدر: مديرية المنشآت العامة و الخوصصة

والتعيينات والتعويضات ...) المنبثقة عن هيآت حكمة العديد من المنشآت والمؤسسات العامة وكذا تنشيط اللجان الموجودة في هذه المنشآت وذلك ارتباطا بالرهانات والدينامية التي تطبع نطاق تدخل المحافظة العامة، من جهة، والجهود الرامية إلى تعزيز الممارسات الجيدة للحكمة داخل القطاع من جهة أخرى.

التعاقد متعدد السنوات بين الدولة والمنشآت والمؤسسات العامة

منذ تكريسه سنة 2003 في القانون رقم 00-69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت والمؤسسات العامة، شكل مسلسل العلاقات التعاقدية بين الدولة وهاته الهيآت أحد ثوابت السلطات العمومية في مجال حكمة وتسيير المنشآت والمؤسسات العامة. وقد اتسمت سنة 2011 بإبرام عقدين جديدين مع كل من الصندوق المغربي للتقاعد ومجموعة شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية.

ويتم التتبع والتقييم السنوي لتنفيذ مقتضيات العقود من طرف لجان التتبع المحدثة بموجب هذه العقود. وقد تم عقد مجموعة من الاجتماعات خلال سنة 2011 والنصف الأول من سنة 2012 من طرف لجان تتبع العقود التي كانت قيد التنفيذ والتي خُصصت لتقييم تنفيذ مقتضيات هاته العقود.

تقرير النفقات الجبائية لسنة 2013

أسفرت الجهود المبذولة من أجل توسيع الوعاء الضريبي عن تعزيز حصة الموارد الضريبية ضمن الموارد العادية التي ارتفعت من 84,3%، سنة 2000 إلى 85,2% سنة 2011. و يتجلى هذا الارتفاع في تحسين موارد الضرائب المباشرة التي انتقلت حصتها ضمن مجموع الموارد الضريبية من 32,9% سنة 2000 إلى 36,9% سنة 2011، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 9,7%، في الوقت الذي تطور فيه الناتج الداخلي الخام الجاري بمقدار 6,2% بالنسبة لهذه الفترة.

تبنى المغرب مبدأ نشر المعطيات المتعلقة بالنفقات الجبائية كل سنة وذلك بإدراج تقييم هذه النفقات ضمن آلياته المتعلقة بتدبير السياسة المالية. فالتقرير حول النفقات الجبائية لسنة 2012 هو الثامن من نوعه بعد التقارير التي سبق إعدادها منذ سنة 2005. وكما هو الشأن بالنسبة لسابقه، فقد تم إرفاقه كملحق لمشروع القانون المالي لسنة 2013 بهدف إرساء مبدأ الشفافية في تدبير المال العام.

لتقدير كلفة النفقات الجبائية خلال سنة 2012 فقد تم إعداد جرد 402 تدبيرا استثنائيا مقابل 399 سنة 2011 و 384 سنة 2010 و 393 تدبيرا سنة 2009.

ويبين الجدول التالي التطور الذي عرفته التدابير الاستثنائية في الفترة ما بين 2011 و 2012 :

تطور عدد التدابير الاستثنائية

نسبة التغير 12/11		تقييم 2012			تقييم 2011			الضريبة
تقييم	إحصاء	تدابير تم تقييمها	الحصة	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	الحصة	تدابير تم إحصاؤها	
1,8%	1,6%	115	31,6%	127	113	32,3%	129	الضريبة على القيمة المضافة
10,3%	2,2%	64	22,9%	92	58	22,6%	90	الضريبة على الشركات
0,0%	3,8%	40	20,6%	83	40	20,1%	80	الضريبة على الدخل
7,8%	0,0%	55	22,4%	90	51	22,6%	90	واجبات التسجيل و التبر
0,0%	0,0%	7	1,7%	7	7	1,8%	7	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
50,0%	0,0%	3	0,7%	3	2	0,8%	3	الرسوم الجمركية
4,8%	0,8%	284	100%	402	271	100%	399	المجموع

وهكذا، فقد انتقل عدد التدابير التي تم إحصاؤها من 399 تدبيرا سنة 2011 إلى 402 تدبيرا سنة 2012، منها 284 تدبيرا كانت موضوع تقييم سنة 2012 مقابل 271 تدبيرا سنة 2011.

وتشكل حصة التدابير التي تم تقييمها في مجموع التدابير التي تم إحصاؤها 70,6% سنة 2012 مقابل 67,9% سنة 2011. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة كانت في حدود 30,3% سنة 2005.

تقييم التدابير الاستثنائية

بيان	2009	2010	2011	2012	نسبة التغيير 12/11
عدد التدابير التي تم إحصاؤها	393	384	399	402	0,8%
عدد التدابير التي تم تقييمها	202	225	271	284	4,8%
المبلغ بملايين الدرهم	28 734	29 801	32 722	36 310	11,0%

يلاحظ أن مبلغ النفقات الجبائية التي وقع تقييمها سنة 2012 قد ارتفع إلى 36.310 مليون درهم مقابل 32.722 مليون درهم سنة 2011، أي بزيادة 11% وتمثل حصتها 19% من مجموع الموارد الضريبية مقابل 17,9% سنة 2011. أما بالنسبة لحصتها في الناتج الداخلي الخام فتمثل 4,3% سنة 2012 و 4,1% سنة 2011.

و إذا ما استثنينا الرسوم الجمركية و الرسوم الداخلية على الاستهلاك، تصبح حصة النفقات الجبائية هي:

- 21,4% من الموارد الضريبية المعتبرة (الضريبة على الشركات، الضريبة على الدخل، الضريبة على القيمة المضافة، واجبات التسجيل و التنبر) مقابل 20,3% سنة 2011 .

- 4% من الناتج الداخلي الخام بالنسبة لسنة 2012 مقابل 3,7% سنة 2011.

وتمثل الإعفاءات الكلية مبلغ 20.282 مليون درهم أي 55,9% من مجموع التدابير التي تم تقييمها، متبوعة بتخفيضات في الأسعار بمبلغ 8.397 مليون درهم أي بحصة 23,1%.

و تقدر الزيادة التي عرفتها النفقات الجبائية برسم سنة 2012 مقارنة مع سنة 2011 بنسبة 11% و هي ناتجة عن عمليات التحيين و إلى تقدير الانعكاس المالي للتدابير التي وقع تقييمها مؤخرا بمبلغ 1.327 مليون درهم.

وقد تم تقييم النفقات الجبائية بالنسبة لكل ضريبة على الشكل التالي :

تقييم النفقات الجبائية بالنسبة لكل ضريبة

بملايين الدرهم

نسبة التغيير 12/11	تقييم 2012		تقييم 2011		الضريبة
	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	
4,0%	39,6%	14 374	46,2%	13 821	الضريبة على القيمة المضافة
38,2%	27,1%	9 843	20,2%	7 122	الضريبة على الشركات
0,8%	11,0%	3 981	14,1%	3 951	الضريبة على الدخل
2,5%	15,6%	5 676	13,1%	5 537	واجبات التسجيل و التنبر
3,6%	3,9%	1 407	4,3%	1 359	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
10,3%	2,8%	1 029	2,1%	933	الرسوم الجمركية
11%	100%	36 310	100%	32 722	المجموع

وهكذا، انتقل مبلغ النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة، التي تمثل الحصة الكبرى للنفقات الجبائية (39,6%)، من 13.821 مليون درهم سنة 2011 إلى 14.374 مليون درهم سنة 2012.

و إذا ما استثنينا من هذا المبلغ النفقات الجبائية المرتبطة بتخفيض الأسعار، فإن مبلغ التقدير يرتفع إلى 11.801 مليون درهم سنة 2012، أي بمعدل 82,1% من مجموع النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة.

تقارير

و بالنسبة للضريبة على الشركات، فقد بلغت النفقات الجبائية المرتبطة بها 9.843 مليون درهم سنة 2012، و غالبية هذه النفقات استفادت منها المقاولات (8.526 مليون درهم، منها 4.013 مليون درهم همت المصدرين).

أما النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على الدخل، فقد بلغت 3.981 مليون درهم منها 2.222 مليون درهم لفائدة الأسر.

و فيما يرجع لواجبات التسجيل و التنبر، بلغت النفقات الجبائية المرتبطة بها 5.676 مليون درهم، أي بنسبة 15,6% من مجموع النفقات، تتجلى بالخصوص في النشاطات العقارية بمبلغ 2.772 مليون درهم.

و تتمثل هذه النفقات بالنسبة للمستفيدين في الجدول التالي :

المستفيدون الرئيسيون

بملايين الدرهم

2012				2011		المستفيدون
الحصة	المبلغ	الحصة	العدد	المبلغ	العدد	
60,5%	21 971	44,3%	178	19 786	174	المقاولات
8,1%	2 940	4,5%	18	3 072	16	من بينها : - المنعشون العقاريون
12,1%	4 389	3,2%	13	3 003	13	- المصدرون
25,8%	9 373	26,6%	107	9 314	109	الأسر
13,2%	4 780	13,9%	56	3 468	56	المرافق العامة
0,5%	186	15,2%	61	154	60	آخرون
100%	36 310	100%	402	32 722	399	المجموع

يتبين من الجدول أنه في سنة 2012 استفادت المقاولات بنسبة 44,3% من التدابير الجبائية التي تم إحصاؤها، فيما استفادت الأسر من 26,6%.

يتمثل تقييم النفقات الجبائية بالنسبة لكل قطاع فيما يلي :

القطاعات الرئيسية

المبلغ بملايين الدرهم

2012					2011			القطاعات
الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	الحصة	تدابير تم إحصاؤها	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	
17,4%	6 317	35	11%	44	5 446	33	41	النشاطات العقارية
11,5%	4 164	23	8%	31	4 326	23	31	الفلاحة، الصيد البحري
0,7%	241	4	1%	4	237	3	4	النشر، الطباعة
2,7%	988	4	1%	4	1 394	3	4	الكهرباء و الغاز
12,1%	4 389	8	3%	13	3 003	5	13	التصدير
1,1%	392	5	1%	5	343	4	5	صناعة السيارات والصناعات الكيماوية
7,8%	2 830	14	3%	14	2 696	14	14	الصناعات الغذائية
4,7%	1 703	28	10%	40	1 513	29	40	الوساطة المالية
8,1%	2 955	14	4%	18	2 814	14	18	الاحتياط الاجتماعي

تقارير

4,6%	1 667	19	7%	28	929	18	28	المناطق
4,8%	1 725	35	13%	52	1 592	34	53	الصحة و العمل الاجتماعي
3,4%	1 217	13	5%	19	1403	13	20	قطاع النقل
6,2%	2 254	8	4%	16	1 970	7	15	المرافق العامة
1,2%	446	4	1%	4	636	4	4	السياحة
11,3%	4 087	22	7%	27	3 575	20	27	امتيازات مشتركة لكافة القطاعات
2,6%	933	48	21%	83	846	47	82	قطاعات أخرى
100%	36 310	284	100%	402	32 722	271	399	المجموع

يلاحظ أن النشاطات العقارية هي الأكثر استفادة من التدابير الاستثنائية وذلك ب 44 تديرا بلغ ما تم تقييمه منها 6.317 مليون درهم سنة 2012 مقابل 5.446 مليون درهم سنة 2011 ، مسجلة ارتفاعا قدره 16%. و تمثل هذه النشاطات 17,4% من النفقات الجبائية التي تم تقييمها سنة 2012.

أما النفقات الجبائية المرتبطة بالإعفاء من جميع الضرائب و الرسوم لفائدة برامج السكن الاجتماعي الجاري تنفيذها، فقد بلغت 2.552 مليون درهم منها 1.661 مليون درهم تتعلق بالضريبة على القيمة المضافة و502 مليون درهم تتعلق بالضريبة على الشركات و 330 مليون درهم تتعلق برسوم التسجيل و59 مليون درهم تتعلق بالضريبة على الدخل.

في حين بلغت النفقات الجبائية المخولة لقطاع الطاقة 988 مليون درهم سنة 2012، أي بنسبة 2,7 % من مجموع النفقات، وتعود هذه النفقات إلى الضريبة على القيمة المضافة (332 مليون درهم) و إلى الرسوم الداخلية على الإستهلاك (656 مليون درهم).

أما قطاع النقل فقد استفاد من 19 تديرا استثنائيا، 13 من هذه التدابير تم تقييمها بمبلغ 1.217 مليون درهم سنة 2012 منها :

- 327 مليون درهم بالنسبة لعمليات النقل الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة بسعر 14%؛

- 751 مليون درهم بالنسبة للرسوم الداخلية على الإستهلاك.

و بلغت التدابير الإضافية المخولة للمقاولات المصدرة ما مجموعه 4.389 مليون درهم من النفقات الجبائية سنة 2012 منها 4.013 مليون درهم همت الضريبة على الشركات. أما النفقات الجبائية المرتبطة بالأنظمة الضريبية التفضيلية التي تستفيد منها بعض المناطق، فقد بلغت 1.667 مليون درهم سنة 2012، و تهم هذه النفقات في أكبر جزء منها، منطقة طنجة بمبلغ 289 مليون درهم برسم الضريبة على الشركات و 60 مليون درهم برسم الضريبة على الدخل.

واستفاد القطاع السياحي من النفقات الجبائية بمبلغ 446 مليون درهم سنة 2012. وهذه النفقات ناجمة بالأساس عن تطبيق معدل 17,5% بالنسبة للمنشآت الفندقية فيما يخص جزء الأساس المفروضة عليه الضريبة المطابق لرقم أعمالها الذي تم تحقيقه بعملات أجنبية (205 مليون درهم).

المصدر: المديرية العامة للضرائب

تقرير النوع الاجتماعي برسم سنة 2013 الإنجازات و التحديات في مجال المساواة بين الجنسين

مكن التطور التدريجي لتجربة وزارة الاقتصاد والمالية في مجال برمجة الميزانية المتركزة على النتائج والمراعية للنوع الاجتماعي، على مدى عشر سنوات، من إنتاج سيل من المعارف والآليات اللازمة لتقييم السياسات العمومية من منظور النوع الاجتماعي. وهكذا، أصبحت التجربة العشرية للمغرب في مجال ميزانية النوع الاجتماعي رائدة في هذا المجال وحظيت باعتراف دولي متزايد.

الأهمية السامية لحقوق الإنسان والذي يتضمن مؤشرات بنيوية وأخرى مرتبطة بالإجراءات ومؤشرات أخرى تعكس النتائج. وتمكن هذه المؤشرات من ربط العلاقة بين التزامات الدول ومدى قبولها للواجبات المنبثقة عن المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (المؤشرات البنيوية) والجهود المبذولة للوفاء بهذه الالتزامات من خلال تنفيذ التدابير والبرامج الملائمة (المؤشرات الإجرائية) وكذا النتائج المحققة (مؤشرات النتائج).

لقد أفضى التحليل الذي اعتمده تقرير النوع الاجتماعي إلى خلاصات مكنت من استنتاج مدى التقدم الحاصل في مختلف مجالات السياسة العمومية، موازاة مع قياس حجم التحديات المطروحة وطبيعة الإشكالات التي تحول دون الاستفادة المتساوية من حقوق الإنسان بأقطابها الثلاثة (الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية والولوج العادل للحقوق الاجتماعية والاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية).

ففي مجال الولوج المنصف للنساء والرجال للحقوق المدنية والسياسية، فقد بذل المغرب عدة مجهودات تتجلى في إصلاح قانون الأسرة، قانون الجنسية، إصلاح القانون الجنائي والميثاق

يشكل تقرير ميزانية النوع الاجتماعي في طبعته الثامنة هذه السنة، والتي همت 27 قطاعا حكوميا، إنجازا متميزا ينم عن نضج التجربة المغربية في والتي استفادت لا محالة من المسيرة المتواصلة للبلاد نحو تكريس مبادئ المساواة والإنصاف. وهكذا، فقد استفاد هذا التقرير من عدة تطورات مفاهيمية ومنهجية أدت إلى اعتماد نهج تحليلي، انطلقا من سنة 2012، يستند إلى مقارنة حقوقية في تقييم السياسات العمومية من منظور النوع الاجتماعي، في انسجام تام مع أحكام الدستور الجديد.

وقد أدت هذه المنهجية إلى تقييم المكتسبات وتحديد الفجوات التي تعوق تحقيق أهداف التنمية، بغية إعادة بناء مسارات نمو شمولي أكثر عدلا وإنصافا، يمكن من تمتيع

المواطنات والمواطنين بكافة حقوقهم. لذلك يستند تقرير النوع الاجتماعي في تقييم السياسات العمومية، من منظور حقوق الإنسان، على ترجمة المعايير الدولية لهذه الحقوق إلى مؤشرات قابلة للقياس. ذلك أن أعمال حقوق الإنسان في إطار تطبيق السياسات العمومية يستوجب استخدام مجموعة من المؤشرات المحددة في الإطار المنهجي الذي وضعته المفوضية



تقارير

60 مقعدا من بين 395 مقعدا للنساء (15%). ونتيجة لذلك، بلغ العدد الإجمالي للنساء البرلمانيات المنتخبات 67 امرأة خلال الانتخابات البرلمانية لنونبر 2011، أي 17% من إجمالي البرلمانيين مقارنة بـ 10,5% خلال الانتخابات البرلمانية شهر شتنبر 2007.

وبخصوص تواجد النساء في الإدارة العمومية، فقد تحسن معدل التأييد في الوظيفة العمومية ليصل إلى 37% سنة 2010 عوض 34% سنة 2002. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل ولوج النساء الموظفات إلى مناصب المسؤولية بـ 5,3 نقاط بين 2001 و 2010 لينتقل من 10% إلى 15,3%. وبهدف تدعيم المكتسبات المتحققة في مجال إدماج المساواة بين الجنسين في إصلاح منظومة تدبير الموارد البشرية وكذا تحفيز مختلف الوزارات وحثها على اعتماد التدابير الرامية لترسيخ هذا المبدأ، قامت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، وبتعاون مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية بإحداث شبكة مشتركة بين الوزارات تضم حاليا ممثلين عن كل القطاعات تقريبا عوض 15 قطاعا وزاريا عند انطلاقتها.

وبهدف تعزيز المساواة بين الجنسين كعنصر من العناصر المشتركة بين عدة قطاعات من السياسات والبرامج العامة، قامت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بوضع المخطط الحكومي للمساواة وفق مقاربة تشاركية وبتشاور مع جميع الإدارات المعنية. ويهدف هذا المخطط إلى تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال وضع السياسات والبرامج القطاعية التي تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز الحماية القانونية للمرأة وتعزيز فرص تقلدها مناصب المسؤولية. ويرتكز هذا المخطط على ثمانية مجالات ذات أولوية وهي: إضفاء الطابع المؤسسي ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة وإرساء أسس التكافؤ، وإعادة تأهيل نظام التربية والتعليم على أساس الإنصاف والمساواة، وتعزيز الولوج العادل والمتساوي إلى الخدمات الصحية، وتطوير البنية التحتية الأساسية لتحسين معيشة النساء والفتيات، ومكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمساواة في الحصول على مناصب اتخاذ القرار الإداري وفي المؤسسات المنتخبة، وتعزيز تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في سوق الشغل والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

الجماعي.. الخ... غير أن تحديات كبيرة مازالت تقتضي القيام بالعديد من الإصلاحات.

وفي هذا الإطار، انخرط المغرب في عدد من الاتفاقيات يُوَظِرُها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويتعهد المغرب، من خلال البنود 1 و 2 و 7 و 21 و 23 المتعلقة بهذا الإعلان، على أن جميع الأشخاص يولدون أحرارا ومتساوون في الكرامة والحقوق. ومن خلال تبنيه للميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يلتزم المغرب بالتحقيق التدريجي للحقوق المعترف بها وتوفير الحد الأقصى من الموارد المتاحة، ودعم كل الإجراءات الإيجابية الكفيلة بالتخفيف أو القضاء على الظروف التي تسبب أو تساعد على استمرار التمييز المحظور بموجب هذا الميثاق.

بالإضافة إلى ذلك، التزم المغرب من خلال مصادقته على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة باتخاذ جميع الإجراءات المناسبة بما فيها التشريعية من أجل النهوض الكامل بأوضاع المرأة. وتضمن البنود 9 و 15 و 16 من هذه الاتفاقية الحق في عدالة منصفة. بالإضافة إلى ذلك، تضمن المادة 7 من الاتفاقية للمرأة الحق في التصويت وشغل وظائف عمومية والاضطلاع بجميع المهام العمومية. ومن خلال تبنيه لإعلان أهداف الألفية للتنمية، يلتزم المغرب بتحقيق الهدف الثالث (OMD3) لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما التزم المغرب بتحقيق الهدف الثامن (OMD8) الذي يتوخى التعاون مع الدول والوكالات والصناديق وبرامج التنمية لمنظومة الأمم المتحدة بغية تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

وتم تتويج هذه الجهود في استفتاء عام على الدستور المغربي الجديد الذي رسخ مبدأ المساواة والإنصاف في التمتع بالحقوق بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية الواردة في الاتفاقيات الدولية. ففيما يتعلق بالحق في المشاركة في الشؤون العامة، يعتبر المغرب من البلدان القليلة التي تعطي للمواطنين الحق في التشريع مباشرة. وتمكن المواد 14 و 15 للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني من تقديم مقترحات تشريعية من خلال الطلبات أو الملتزمات.

ومن أجل تعزيز تمثيلية النساء المغربيات في مراكز القرار السياسي، يعتبر تخصيص حصة للنساء في مراكز القرار السياسي من أهم المكتسبات. فقد حدد القانون التنظيمي رقم 11-27 المؤرخ بـ 14 أكتوبر 2011 الخاص بالانتخابات البرلمانية حصة

تقارير

وعلى الصعيد الوطني، يعترف الدستور بشكل واضح بالحق في التعليم والصحة والسكن والتكوين المهني والحصول على الماء والبيئة السليمة، ويدعو إلى محاربة كل أشكال التمييز فيما يتعلق بالتمتع بهذه الحقوق. إلا أنه رغم التقدم الكبير الذي حققه المغرب في مجال ترسيخ الحقوق الاجتماعية، فما زال يواجه تحديات كبرى في بعض المجالات.

ففي قطاع التعليم، سجل مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التمدن ارتفاعا ملحوظا على الصعيد الوطني، حيث انتقل من 0,84 سنة 2000-2001 إلى 0,94 (94 فتاة مدمرة مقابل 100 فتى) سنة 2011-2012، أي بارتفاع يقدر ب 10 نقاط مئوية. وفي المجال القروي، سجل هذا المؤشر ارتفاعا ب 18 نقطة مئوية ليصل إلى 0,94 سنة 2011-2012 مقابل 0,76 سنة 2000-2001.

وموازاة مع ذلك، أدت الجهود المبذولة في إطار برامج محو الأمية والتربية غير النظامية إلى خفض تدريجي لنسبة أمية الساكنة البالغة 10 سنوات فما فوق لتصل إلى 30% سنة 2010 مقابل 44,1% سنة 2004، أي بانخفاض يقدر ب 14,1 نقطة. غير أن النساء القرويات هن الأكثر عرضة لهذه الآفة، حيث تصل نسبة الأمية لديهن 58%. ورغم الجهود المبذولة تبقى التحديات مهمة، وهو ما سيؤثر سلبا على فعالية السياسات المتبعة في مجال التربية ومحو الأمية في حال عدم مواجهتها، خاصة إذا استمرت نسب الهدر المدرسي المرتفعة في استنزاف نظامنا التعليمي.

وفي مجال الولوج العادل للخدمات الصحية، عرفت نسبة وفيات الأمهات انخفاضا مهما خلال السنوات الخمس الأخيرة، لتصل إلى 112 لكل 100.000 ولادة حية سنة 2009-2010 حسب نتائج البحث الوطني الديموغرافي 2009-2010، أي بانخفاض يقدر ب 50,7% مقارنة مع سنة 2003-2004 (227 لكل 100.000 ولادة حية) مع تسجيل فوارق مهمة بين المجالين الحضري والقروي (73 لكل 100.000 ولادة حية في المجال الحضري، مقابل 148 لكل 100.000 ولادة في المجال القروي). وفيما يخص وفيات الأطفال والرضع، فقد واصلت انخفاضها، حيث تقلصت نسبة وفيات الأطفال أقل من سنة بنسبة 28% خلال السنوات السبع الأخيرة، منتقلة من 40 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2003 إلى 28,8 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2011. ويواجه قطاع الصحة بالمغرب عدة تحديات تتمثل في قلة الموارد البشرية المؤهلة، وبعد المراكز الصحية، ونقص مؤسسات العلاجات الصحية الأساسية وضعف الحكامة.

ويبقى إدراج مقارنة النوع الاجتماعي كعنصر مشترك بين جميع البرامج والسياسات العمومية رهين بإدماج هذه المقاربة في برمجة الميزانية التي تعتبر أساسية لتخصيص الموارد بصفة عادلة وملائمة وفعالة. ومن أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، تبنت الوزارة مشروع «برنامج إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في الميزانية» سنة 2002 في إطار شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتبني هذه العملية على تقييم فعالية ونجاعة السياسات العمومية من حيث الآثار المتوقعة على الفئة المستهدفة مع اختلاف احتياجاتها وذلك بفضل إدراج المساواة بين الجنسين في مؤشرات الأداء التي وضعتها القطاعات الوزارية. وتشتغل حاليا وزارة الاقتصاد والمالية بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إنشاء أرضية لتدبير المعارف المتعلقة بميزانية النوع الاجتماعي. ويعتبر هذا المشروع دليلا على مستوى نضج التجربة المغربية التي تعتبر تدبير المعرفة وتبادل الخبرات والتعاون أمرا ضروريا. ويبقى المغرب ملتزما بمواصلة جهوده الوطنية، ورفع التحدي المتمثل في تنزيل الدستور على أرض الواقع، وهذا يعني تنفيذ أحكام الدستور المبني على مبدأ المساواة والمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز والتزام الدولة باتخاذ جميع التدابير الضرورية، بما في ذلك التدابير التشريعية لتحقيق ذلك.

أما فيما يخص ولوج النساء والرجال إلى الحقوق الاجتماعية، فقد تم تأكيد الالتزام بها من خلال المصادقة على الميثاق الدولية، خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يشير في ديباجته إلى ضرورة ضمان الاحترام والاعتراف والتطبيق الفعلي لهذه الحقوق، خاصة الحقوق الأساسية كالحق في التعليم والصحة والسكن،.... ويشير الفصل 25 منه إلى أن كل فرد له الحق في مستوى عيش كفيل بضمان صحته ورفاهه، وكذا لأسرته، خاصة التغذية والملبس والسكن والعلاجات الطبية.... كما يضمن الفصل 26 الحق في التعليم ومجانيته على الأقل على مستوى التعليم الأساسي. ومن خلال الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التزم المغرب بالاعتراف بحق كل شخص في مستوى عيش كريم له ولأفراد عائلته. وتقر الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، في المادة 14 ضرورة القضاء على التمييز ضد المرأة القروية، مما سيكفل للمرأة مشاركتها في التنمية القروية على أساس مبدأ المساواة مع الرجل وذلك عبر ضمان ولوج عادل لوسائل النقل والتزود بالماء والكهرباء.

تقارير

وتعد الحقوق الاقتصادية جزءا لا يتجزأ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الشغل لكل شخص بوصفه جزءا أساسيا من حقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في المادة 23 من هذا الإعلان. وقد دعم الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذه الحقوق عن طريق ضمان الحق لكل فرد في الولوج إلى الشغل، وإلى عوامل الإنتاج والحق في الضمان الاجتماعي، وبصفة عامة، ضمان حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع. كما التزم المغرب باحترام تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي تنص على تحقيق المساواة في التعليم والشغل والنشاط الاقتصادي والحماية الاجتماعية (المواد 11 و13 و14).

وعلاوة على ذلك، بذل المغرب مجهودات كبيرة لبلوغ أهداف الألفية للتنمية في أفق سنة 2015، عن طريق الولوج العادل لفرص الشغل بالنسبة للمرأة. ويساهم تعزيز المساواة بين الجنسين في ممارسة نشاط اقتصادي بشكل كبير في تحسين إنتاجية القطاعات وخلق فرص الشغل وبالتالي القضاء على الفقر المدقع والجوع (الهدف 1). وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير الأنشطة المدرة للدخل لصالح النساء من شأنه أن يعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف 3)، والتنمية المستدامة (الهدف 7)، من خلال حماية البيئة والتدبير الرشيد للموارد الطبيعية.

وعلى الصعيد الوطني، تنص المادة 31 من الدستور على أن الدولة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتسهيل وولوج المواطنين والمواطنات بشكل متساو لفرص التكوين المهني والشغل والتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، تكفل المادة 35 الحق في الملكية وحرية المبادرة وتضمن المنافسة الحرة. كما تركز هذه المادة على حرية وولوج المواطنين والمواطنات للاستثمار وخلق المشاريع.

وفي إطار الجهود المبذولة لملائمة تراسناته القانونية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، عمل المغرب على إلغاء إذن الزوج للزوجة بممارسة الأنشطة التجارية (المادة 17 من القانون التجاري، 1995) وإبرام عقد الشغل (قانون الالتزامات والعقود، 1996). وفي هذا الصدد، يعزز قانون الشغل الصادر سنة 2004 حق المرأة في الشغل. كما يمنع وفقا للمادة 9، كل أشكال التمييز بما في ذلك المبني على أساس الجنس، عند التشغيل وإدارة الشغل وتوزيعه والتكوين المهني والأجر والترقية والاستفادة

بالإضافة إلى ذلك، يواصل المغرب مجهوداته من أجل ضمان وولوج عادل للسكن اللائق. وفي هذا السياق، مكن برنامج «مدن بدون صفيح» من إعلان 45 مدينة بدون صفيح عند متم شهر غشت 2012. وهكذا، انخفضت نسبة ساكنة مدن الصفيح في المجال الحضري من 8,2% سنة 2004 إلى 4,5% سنة 2011 حسب تقديرات المندوبية السامية للتخطيط. ونظرا لهذه المجهودات، احتل المغرب المرتبة الأولى على المستوى العالمي في مجال محاربة دور الصفيح حسب تقرير الأمم المتحدة للسكن.

وفيما يخص وولوج النساء إلى صندوق الضمان (FOGA-RIM) الذي أحدثته السلطات العمومية لتشجيع ذوي الدخل المحدود وغير المنتظم للولوج إلى السكن، يظهر تحليل المستفيدين حسب الجنس، خلال سنتي 2010 و2011، شبه توازن بين نسبة الرجال والنساء بنسب تصل إلى 53% و47% على التوالي. غير أن النتائج المتعلقة بشهر يوليوز 2012 تظهر ارتفاع نسبة النساء (55%) مقارنة مع الرجال (45%).

وفي مجال الولوج إلى البنيات التحتية الخاصة بالنقل والماء والكهرباء، فقد مكنت إنجازات برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب من الرفع بشكل كبير من نسبة الولوج إلى الماء الشروب، مما أدى إلى التقليل من عبء جلب المياه الذي تتحمله النساء والأطفال وتمكين الفتيات القرويات من التفرغ للدراسة. وقد شهد مؤشر وولوج الساكنة القروية للماء الشروب تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث تم الرفع من نسبة الاستفادة من الماء الشروب من 14% سنة 1994 إلى 92% عند نهاية سنة 2011. وقدرت نسبة الساكنة المستفيدة من الماء الشروب بحوالي 12,5 مليون نسمة.

وموازا مع ذلك، مكن برنامج كهربة العالم القروي من تحسين وولوج الساكنة القروية للكهرباء، حيث ارتفع معدل الكهرباء القروية من 20% سنة 1995 وإلى 97,4% سنة 2011. وتصل هذه النسبة إلى 97,7% بتمتم شهر يونيو 2012، أي ما يمثل وولوج 12 مليون شخص للكهرباء. وتجدر الإشارة، إلى أن الجهود المبذولة في إطار البرنامج الوطني للطرق القروية مكنت من تعزيز وولوج الساكنة القروية للشبكة الطرقية ومن تخفيف عزلة هذه الساكنة، حيث وصلت نسبة وولوج الساكنة القروية للشبكة الطرقية إلى 73% عند متم شهر يونيو 2012 مقابل 70,1% متم سنة 2010.

تقارير

باعتباره اقتصادا للقرب من خلال خلق وتطوير الأنشطة المدرة للدخل. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تعزيز وتوحيد التدخل الحكومي في مجال الاقتصاد الاجتماعي سواء على الصعيد الوطني أو الجهوي. وقد ارتفع عدد التعاونيات كمنهج تنظيمية داعمة لولوج سوق الشغل، حيث تسارعت وتيرة خلق هذه التعاونيات في السنوات الأخيرة، ويعكس هذا أهمية انضمام النساء والخريجين من الشباب (الطبقات الأكثر تضررا من البطالة والتهميش) إلى هذه الأشكال التنظيمية، الشيء الذي يمكن من تحقيق تقدم ليس كليا فحسب بل أيضا نوعيا. وحسب الوسط، فإن النساء القرويات هن الأكثر إقبالا على المشاركة في القطاع التعاوني.

وعلى الرغم من التدخلات المتعددة من طرف الحكومة بشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، تظل تمثيلية المرأة ضعيفة في سوق الشغل. وهكذا، فإن تطور معدل التكافؤ (ذكر/أنثى) في العمل يدل على أن الرجال (68%) أكثر ثلاث مرات من النساء (22,9%) في شغل منصب عمل. وفي المجال الحضري، تضاعف هذا المعدل بشكل غير متكافئ مقارنة مع الوسط القروي. ويعزى هذا الفرق بالأساس إلى ضعف نسبة النشاط عند الإناث أكثر منه من معوقات الولوج إلى الشغل، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 25,5% سنة 2011، وهو أحد أدنى المستويات في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من تسليط الضوء على حقيقة أن النساء يعملن في أنشطة تتسم إلى حد كبير بالهشاشة وانخفاض الأجور، كما يتضح ذلك من خلال تواجدهن القوي في فئة «العمال وعمال المزارع وصيد الأسماك» بنسبة 50,3% سنة 2011 مقابل 16,4% فقط للرجال. وبالإضافة إلى ذلك، يعد ضعف تمثيل المرأة في قنوات المعلومات والهيئات المشرفة على إدارة الشؤون الاقتصادية عائقا للمشاركة الكاملة للمرأة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

إن التملك التدريجي للمقاربة التحليلية المرتكزة على حقوق الإنسان التي تم تكريسها من خلال إعداد تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لهذه السنة، يتوافق والانتظارات والآمال التي فتح لها الدستور آفاقا واسعة. وهو ما يحث على مضاعفة الجهود بهدف إغنائها لكي تصبح آلية مهمة في خدمة مبادئ المحاسبة والمساواة بين الجنسين. وتندرج هذه المقاربة في إطار المسيرة الطويلة الهادفة إلى إرساء أسس متقدمة لتقييم السياسات العمومية إنطلاقا من مرجعية تأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية البشرية العادلة والمتوازنة والمندمجة التي يسعى الجميع لبلوغها.

من الامتيازات الاجتماعية والتدابير التأديبية والفصل من الشغل. كما تمنع المادة 346 كل أشكال التمييز بين الجنسين في الأجرة الممنوحة مقابل عمل مماثل. وقد تطلب تنفيذ جميع الالتزامات التي تعهد بها المغرب لضمان التمتع الكامل للنساء والرجال بالحقوق الاقتصادية إنجاز العديد من البرامج شملت مختلف القطاعات الوزارية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وتتوفر المرأة القروية، التي تعد من المكونات الهامة في الاقتصاد القروي والوطني، على إمكانات هائلة لوضع الأسس اللازمة للتنمية القروية المستدامة. وتتمتع بخبرة جيدة في مجال تثمين المنتجات الفلاحية والطبيعية. وبذلك أصبح إدماجها في برامج التنمية الفلاحية، وكذا تحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز حقوقها من بين الأولويات الوطنية. وتندرج في هذا الإطار، المرحلة الثانية من البرنامج المندمج للوحدات، وذلك من أجل تحسين القدرة التنافسية للأنشطة الصناعية، وهو ما يتماشى مع الأولويات الوطنية في مجال تثمين الإنتاج المحلي وتنمية دخل النساء بالوسط القروي وشبه الحضري في شمال المغرب.

وفيما يخص مشاركة المرأة في إدارة الأعمال في السنوات الأخيرة، يقدر عدد سيدات الأعمال المغربيات اللاتي يملكن أو يدرن مقاوله بحوالي 9.000 إلى 10.000 مقاوله، أي 10% من العدد الإجمالي للمقاولات على الصعيد الوطني. غير أن المقاولات المحدثة أو المسيرة من طرف النساء هي أساسا مقاولات صغرى ومتوسطة تشتغل في قطاع الخدمات (37%) والتجارة (31%) والصناعة والنسيج (21%). وبالرغم من ذلك، لازالت بعض سيدات الأعمال تواجهن بعض المشاكل المتمثلة في أوجه التفاوت بين الجنسين فيما يخص خلق المقاوله و التدبير، حيث يجدن صعوبة في الحصول على التمويل والولوج للمعلومة وكذا ضعف الاستفادة من التكوين وفي البنيات التحتية للاستقبال، كما يعانين من بعض الممارسات الاجتماعية والثقافية التمييزية. وقد ساهمت الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة في إعداد برامج من أجل تطوير المقاولات الصغرى كبرنامج «ريادة الأعمال النسائية وتأييدها» وبرنامج «بين النساء» و«تطوير قدرات البيع عند صاحبات المشاريع».

وموازاة مع ذلك، تمنح مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرصا أكثر لانخراط المرأة في الحياة العملية من خلال الأنشطة المدرة للدخل والشغل، حيث أعدت الحكومة استراتيجية 2010-2020 بهدف إنعاش وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تقرير مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2013

تميز إنجاز ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2011 بتحقيق فائض للمداخيل على النفقات بمبلغ 3.660,94 مليون درهم مقابل 3.346,41 مليون درهم سنة 2010 أي بزيادة 9,4%، فيما سجل عدد هذه المرافق برسم سنة 2012 زيادة مقارنة بسنة 2011.

3.660,94 مليون درهم مقابل 3.346,41 مليون درهم سنة 2010 أي بزيادة 9,4%.

وقد بلغ مجموع الموارد المنجزة من طرف مجموع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2011 ما قدره 5.408,52 مليون درهم مقابل توقعات قدرت ب 6.452,2 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت حوالي 84%.

وتتوزع هذه الموارد حسب طبيعتها كما يلي :

- الموارد الذاتية وسجلت 1.855,74 مليون درهم مقابل توقعات بلغت 2.674,30 مليون درهم أي بنسبة إنجاز تصل إلى 69,4%؛
- إعانات الميزانية الممنوحة لبعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وتقدر ب 482,24 مليون درهم مقابل 926,86 مليون درهم سنة 2010، أي بانخفاض يقارب النصف (48%)؛
- فائض الاستغلال والاستثمار الذي تم إنجازه في نهاية سنة 2010 وتم ترحيله إلى السنة الموالية ويصل إلى 3.070,54 مليون درهم.

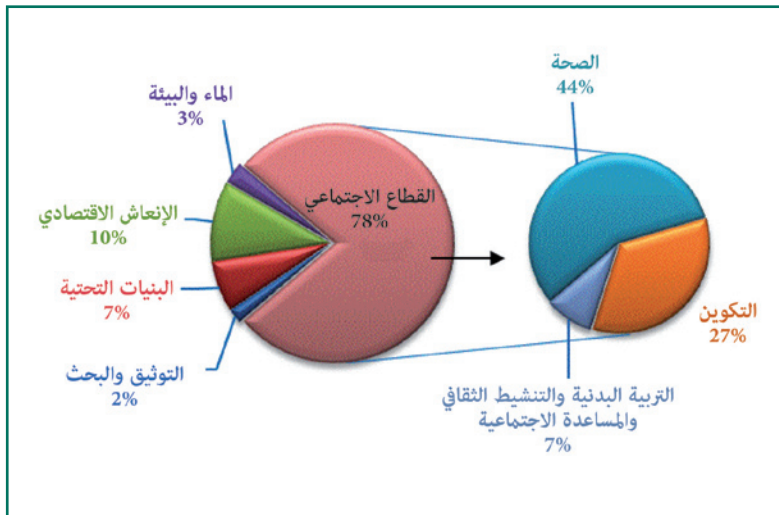
تتوفر مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة على نظام للتدبير يمكنها من فوطة خدماتها المقدمة لتغطية جزء من نفقاتها، وتلعب دورا أساسيا في تلبية حاجيات السكان في مجال الخدمات العمومية. وتساهم هذه المرافق في تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتكوين والتربية البدنية والتنمية المستدامة.

ويروم التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2013 تسليط الضوء على مختلف جوانب أنشطة هذه المرافق مع التركيز على مجهودات التحديث من أجل تفعيل مبادئ الحكامة الجيدة باعتبارها شرطا أساسيا لتحسين أداء هذه المرافق.

هذا، وقد انتقل عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة من 202 مرفق سنة 2011 إلى 205 سنة 2012 على إثر إحداث ثلاثة مرافق جديدة برسم قانون المالية لسنة 2012. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب هذه المرافق تعمل بالقطاع الاجتماعي، أي حوالي 78% أو 159 مرفقا. وتهم مجالات عملها على الخصوص الصحة والتكوين والتنشيط الرياضي والثقافي والمساعدة الاجتماعية.

في حين تعمل 22% المتبقية، أي 46 مرفقا، بقطاعات متنوعة تهتم على الخصوص بالإعاش الاقتصادي (22 مرفقا)، والبنيات التحتية (14 مرفقا)، والماء والبيئة (6 مرافق) والتوثيق والبحث (4 مرافق).

و من جهة أخرى، تميز إنجاز ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2011 بتحقيق فائض للمداخيل على النفقات بمبلغ



تقارير

نفقات المعدات والنفقات المختلفة، بمبلغ 1.248,80 مليون درهم وهو ما يمثل 45,6% من الاعتمادات المفتوحة التي بلغت 2.738,54 مليون درهم؛

نفقات الاستثمار، بمبلغ 408,65 مليون درهم مقابل توقعات قدرت ب 1.884,03 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز تقدر ب 22%.

يلاحظ أن 79% من النفقات تم إنجازها من طرف مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في القطاع الاجتماعي (64%) والبنيات التحتية (16%).

المصدر: مديرية الميزانية

كما بلغت النفقات الإجمالية المنجزة من طرف مجموع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2011 ما قدره 1.747,59 مليون درهم مقابل 4.819,90 مليون درهم من الاعتمادات المفتوحة أي بنسبة إنجاز تقدر ب 36,26%.

تتوزع النفقات المنجزة حسب طبيعتها كما يلي :

نفقات الموظفين، وتتعلق أساسا بالأجور المؤداة لفائدة الأعوان المؤقتين العاملين بالمرافق المعنية، بمبلغ 90,14 مليون درهم، مقابل 197,33 مليون درهم برسم الإعتمادات المفتوحة، أي بنسبة إنجاز بلغت 45,68%؛

تقرير الحسابات الخصوصية للخزينة

تعتبر الحسابات الخصوصية للخزينة، كأداة لتفعيل السياسات العامة للتنمية، وتساهم في تمويل المشاريع و البرامج التي تندرج في إطار تنفيذ عمليات الإصلاح و كذا الإستراتيجيات القطاعية. ويحظى مجال التنمية المحلية بالحيز الأكبر في نفقات هذه الحسابات.

أما الموارد الإجمالية المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأموال خصوصية فقد بلغت ما قدره 101.638 مليون درهم خلال سنة 2011 مقابل 103.022 مليون درهم سنة 2010 و 97.998 مليون درهم سنة 2009، أي بزيادة متوسطة تصل إلى 1,84% سنويا. خلال نفس الفترة، عرف المبلغ الإجمالي من النفقات المنجزة تطورا طفيفا حيث انتقل من 41.717 مليون درهم سنة 2009 إلى 42.489 مليون درهم سنة 2011.

تبين حصيلة أهم إنجازات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، حسب مجالات عملها، أهمية الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل المساهمة في التنمية المجالية والنهوض بالاستثمار العمومي وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وقد بلغ مجموع النفقات المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأموال خصوصية برسم سنة 2011 ما قدره 42.489 مليون درهم مقابل 47.269 مليون درهم و 41.717 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2010 و 2009 أي بزيادة سنوية بنسبة 1%.

وتتوزع النفقات المنجزة برسم سنة 2011 حسب مجالات التدخل كما يلي: (بملايين الدراهم)

- مجال التنمية المحلية : 21.821
- مجال التنمية الاجتماعية و البشرية : 7.006
- مجال البنيات التحتية : 5.377
- المجال الفلاحي والصيد البحري : 3.886
- مجال الإنعاش الاقتصادي والمالي : 397
- مجالات أخرى : 4.002

المصدر: مديرية الميزانية

عرف عدد الحسابات الخصوصية للخزينة انخفاضا ملحوظا، حيث انتقل من 132 حسابا سنة 2002 إلى 79 حسابا سنة 2012. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى إجراءات الترشيد التي تم اتخاذها من طرف الدولة خلال العشرية الأخيرة من خلال حذف الحسابات الخصوصية التي لم يعد لبقائها جدوى أو دمج تلك التي ترصد نفس العمليات.

و قد تم هذه السنة، إحداث حساب مرصد لأموال خصوصية تحت إسم «صندوق دعم التماسك الاجتماعي» مخصص لتمويل وتدعيم الأعمال الاجتماعية التي تستهدف الساكنة المعوزة. كما تم إحداث حساب قرض تحت إسم «قرض لشركة التمويل جايدة» الهدف منه تتبع العمليات المتعلقة بدين يبلغ 6 ملايين أورو مقدم من طرف الخزينة لشركة جيدة.

و تبين الحصيلة المحاسبية لحسابات القروض والتسبيقات وكذا مساهمات المغرب برسم الانخراط في الهيئات الدولية وحسابات العمليات النقدية ما يلي :

• انخفاض الجاري الإجمالي لحسابات القروض والتسبيقات من 731,17 مليون درهم سنة 2009 إلى 639,26 مليون درهم سنة 2011، أي ما يعادل -12,58%.

• ارتفاع المبلغ الإجمالي من مساهمات المغرب برسم الانخراط في الهيئات الدولية إلى 235,88 مليون درهم برسم سنة 2011 مقابل 45,10 مليون درهم سنة 2010 و 53,89 درهم برسم سنة 2009. أما الاعتمادات المرمجة خلال قانوني المالية لسنتي 2012 و 2013، فقد ارتفعت إلى 278,43 مليون درهم و 418,90 مليون درهم على التوالي.

• تسجيل الحساب المسمى «فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية» برسم سنة 2011 موارد وتحملات تصل على التوالي إلى 9,38 و 6,88 مليون درهم .

التقرير حول الموارد البشرية برسم سنة 2013

لأول مرة، يتم إدراج التقرير حول الموارد البشرية ضمن التقارير المرافقة لقانون المالية لسنة 2013، وهو تقرير يقدم نظرة تحليلية لتطور أعداد موظفي الدولة وكذا تطور كتلة الأجور بالوظيفة العمومية خلال العشر سنوات الأخيرة.

غير أنه لا بد من تسجيل أن هذا التطور اتسم بزيادة طفيفة لأعداد الموظفين بين سنوات 2003 و2005 بمعدل بلغ 0,7% و 0,5% على التوالي سنتي 2004 و2005، ليسجل بعد ذلك انخفاضا ملحوظا سنة 2006 بمعدل بلغ -3,2% على إثر مغادرة 40.000 موظفا في إطار عملية المغادرة الطوعية لموظفي الدولة المدنيين.

ابتداء من سنة 2007، عرفت أعداد موظفي الدولة زيادة تدريجية بمعدلات سنوية تراوحت ما بين 1,1% و2,3% أخذا بعين الاعتبار الفرق الصافي الناتج عن عمليات إحداث و حذف المناصب المالية.

تطور أعداد المناصب المالية المحدثه والإحالات على التقاعد

عرف إحداث المناصب المالية خلال الفترة الممتدة بين 2003 و 2012 أربع مراحل هي :

• 2003 - 2005 : بلغ عدد المناصب المالية المحدثه سنويا برسم هذه الفترة معدل 7000 منصب، ليقارب هذا المعدل عدد المحالين على التقاعد برسم نفس الفترة، أي بمعدل 5.904 إحالة على التقاعد.

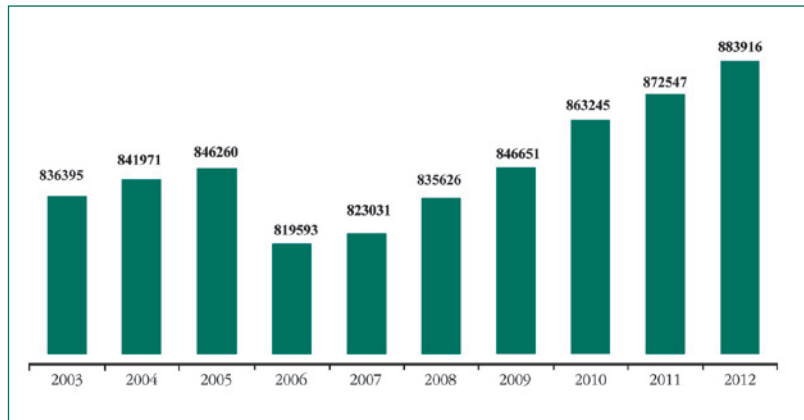
• سنة 2006 : تم إحداث 12.000 مناصبا ماليا، أي بزيادة 71% مقارنة مع سنة 2005. هذا، و يمكن تفسير هذا الإجراء، علاوة على إحالة 5.319 موظفا على التقاعد لبلوغهم حد السن القانوني، بتأثير عملية المغادرة الطوعية على حاجيات الإدارة العمومية من الموارد البشرية.

تميز التحضير للسنة المالية 2013 باتخاذ مجموعة من التدابير الجديدة تهدف الى توفير المعلومة لممثلي الأمة في البرلمان ودعم الشفافية من أجل مناقشة بناءة لمشروع قانون المالية.

وفي هذا الإطار، تم إدراج تقارير إضافية من بينها التقرير حول الموارد البشرية¹ الذي قدم تحليلا حول مجهودات الحكومة خلال العشرية الأخيرة (2003-2012) الرامية إلى تأهيل الإدارة وجعلها أكثر نجاعة وفعالية وذلك من خلال دراسة موضوعية لتطور وهيكله أعداد موظفي الدولة وكذا حجم النفقات التي تم رصدها لفائدة هؤلاء الموظفين برسم نفس الفترة.

التطور السنوي لأعداد الموظفين

تطور و هيكله أعداد موظفي الدولة برسم الفترة 2003-2012



منذ سنة 2003، عرف تطور أعداد موظفي الدولة زيادة معتدلة، مسجلا بذلك نموا سنويا متوسطا بلغ 0,62% وزيادة عامة بلغت 5,68% برسم الفترة الممتدة ما بين 2003 و 2012.

1 يقتصر التقرير على أعداد الموظفين العاملين بالإدارات العمومية و يستثني موظفي الإدارات التربوية و مستخدمي المؤسسات العمومية.

تقارير

بنسبة %20,93 و الأطر المرتبة في السلم من 10 فما فوق بنسبة %60,25 من مجموع العدد الإجمالي لموظفي الدولة المدنيين.

و يمثل العنصر النسوي %31 من أعداد موظفي الدولة المدنيين برسم سنة 2012 فيما بلغت نسبة الذكور حوالي %69.

يتضح من خلال هذا التوزيع حسب الجنس أن معدل ولوج النساء للوظيفة العمومية يبقى نسبيا محدودا، بالرغم من التحسن الطفيف الذي عرفه برسم العشر سنوات الأخيرة حيث ارتفع من %29 سنة 2003 إلى %31 سنة 2012.

كما يتضح من خلال تحليل بنيات أعداد النساء الموظفات المدنيات بالقطاعات الحكومية، تركز ملحوظ في ست قطاعات وزارية (%90)، حيث يوظف قطاع التربية الوطنية لوحده %60 من النساء الموظفات متنوع بقطاع الصحة بما يقارب %14.

أما التوزيع حسب الفئات العمرية، فيبين أن %13 من الموظفين تقل أعمارهم عن 30 سنة، ويتعلق الأمر بالموظفين حديثي الولوج إلى الإدارات العمومية، في حين أكثر من %60 من أعداد موظفي الإدارات العمومية يتراوح سنهم ما بين 40 و 60 سنة.

و يرتبط التدبير اللامركز للمصالح الإدارية بالوسائل البشرية والمادية الموضوعة رهن إشارة مختلف الجهات، ويوضح توزيع أعداد موظفي الدولة حسب الجهات تفاوتات واختلافات شاسعة حيث أن %17,34 من الموظفين والأعوان المدنيين العاملين بالوظيفة العمومية متمركزين في جهة الرباط- سلا- زمور- زعير، بمعدل تأخير يبلغ %54 في حين %9,86 من أعداد الموظفين المدنيين يعملون بجهة الدار البيضاء الكبرى من ضمنهم %60 من الأطر. و تطرح هذه النسبة إشكالية مدى قدرة هذه الأعداد من الموظفين على ضمان تدبير جيد للمصالح الإدارية الموضوعة أساسا لخدمة شريحة من السكان تتميز بنمو مضطرب وفي جهة تعرف تحولات اقتصادية واجتماعية كبرى.

وهكذا يتضح طابع التركيز الذي يطبع الإدارة المغربية وهو ما يتجلى في التمرکز الجغرافي الكثيف للموظفين المدنيين للدولة في محور البيضاء، الرباط، القنيطرة، حيث يمثلون أكثر من %37 من العدد الإجمالي للموظفين المدنيين.

• 2007-2011 : رغم الإرادة المعبر عنها سنة 2007 في احتواء إحداث المناصب المالية في 7000 منصبا على غرار سنوات 2003، 2004 و 2005، فقد عرفت فترة -2008 2011 زيادة مهمة في إحداث المناصب المالية حيث ارتفعت من 7.000 منصبا في السنة إلى 16.000 سنة 2008 ثم إلى 12.820 سنة 2009 و 23.820 سنة 2010 ليصل بعد ذلك إلى 18.800 سنة 2011. و يعزى هذا التطور إلى المجهودات المبذولة من طرف الحكومة للإستجابة لحاجيات القطاعات الاجتماعية و الأمنية (التربية الوطنية والصحة والأمن) من جهة ولتمكين حاملي الشهادات العليا المعطلين من ولوج الوظيفة العمومية من جهة أخرى.

• سنة 2012 : استمرت وثيرة إحداث المناصب المالية لتبلغ مداها، خلال هذه السنة، بإحداث 26.204 منصبا ماليا مقارنة مع معدل سنوي يصل إلى 15.680 منصبا برسم الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2011 و بزيادة %39 مقارنة مع سنة 2011، في حين أن عدد الموظفين المتوقع إحالتهم على التقاعد خلال هذه السنة هو 11.026 موظفا.

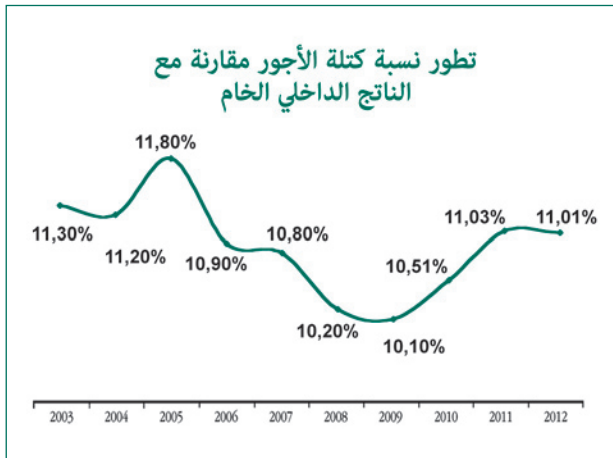
رغم الإرادة القوية المتمثلة في التحكم في إحداث المناصب المالية في مستويات معقولة، بلغ عدد المناصب المالية التي تم إحداثها برسم الفترة 2003-2012 حوالي 137.646 منصبا، تم احداث %71 منها خلال الخمس سنوات الأخيرة.

وضعية أعداد الموظفين برسم سنة 2012

يتبين من خلال تحليل توزيع أعداد موظفي الدولة حسب القطاعات برسم سنة 2012 أن من بين 883.916 موظفا بمختلف القطاعات الحكومية، %92 منهم ينتمون لسبع قطاعات حكومية، حيث تصل حصة وزارة التربية الوطنية لوحدها إلى %33 من العدد الإجمالي لموظفي الدولة، متبوعة بإدارة الدفاع الوطني ب %29 ووزارة الداخلية ب %18. أما حصة وزارات الصحة والتعليم العالي والعدل والاقتصاد والمالية فلا تتعدى %12، في حين لا تتجاوز نسبة باقي القطاعات الأخرى مجتمعة %8 من هذه الأعداد.

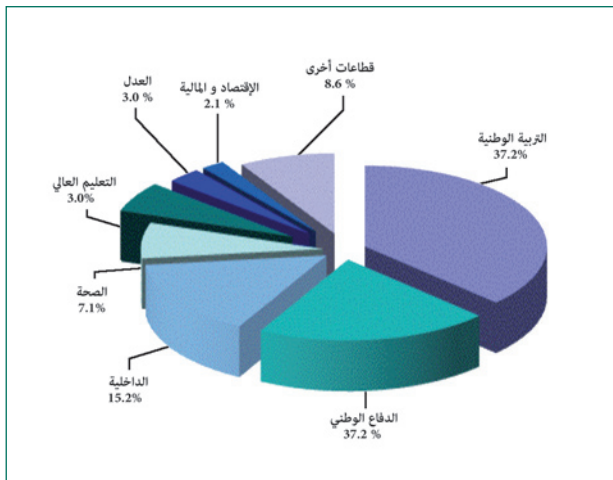
و تتوزع أعداد موظفي الدولة المدنيين لسنة 2012، حسب سلم الأجور بين أعوان التنفيذ، المرتبين في سلمى الأجور 5 و 6 بنسبة %18,82 و الموظفون المرتبون في السلم من 7 إلى 9

تقارير



وزارة ذات طبيعة اجتماعية وأمنية (التربية الوطنية والدفاع الوطني والداخلية والصحة والتعليم العالي والعدل والاقتصاد والمالية).

أما التوزيع حسب الجهات، فيوضح أن جهة الرباط-سلا-زمور-زغيرتستأثر بأكثر حصة من كتلة الأجور (18,4%)، حيث تضم حوالي 99.110 موظفا (17,34%) من المجموع الإجمالي للموظفين



المدنيين)، تليها جهة الدار البيضاء الكبرى ب 11,3%، وحوالي 17% بجهتي سوس-ماسة-درعة ومراكش-تانسيفت-الحوز.

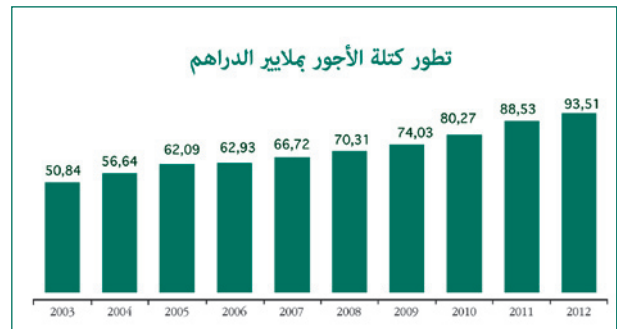
وتعزى هذه الوضعية أساسا إلى تعيين العدد الأكبر من الموظفين بهذه الجهات وكذا إلى مستويات الأجور التي يستفيد منها هؤلاء الموظفون.

العوامل المؤثرة في ارتفاع حجم كتلة الأجور

تعتبر الترقيات في الدرجة والرتبة التي يستفيد منها الموظفون من بين العوامل التي تؤثر مباشرة في ارتفاع حجم كتلة الأجور.

نفقات موظفي الدولة : تطور كتلة الأجور خلال الفترة 2003-2012

انتقلت كتلة الأجور بالوظيفة العمومية من 50.837 مليون درهم سنة 2003 إلى 93.508 مليون درهم سنة 2012 (+84%)، أي بزيادة سنوية بمعدل 7,01% خلال العشر سنوات الأخيرة، بوتيرة مرتفعة مقارنة مع تطور الاقتصاد الوطني (4,7%) خلال نفس الفترة.



حصة كتلة الأجور من الناتج الداخلي الخام

عرفت هذه النسبة تطورا تصاعديا خلال الفترة 2003-2005 حيث انتقلت من 11,3% إلى 11,8%.

غير أن هذا المؤشر قد عرف تطورا عكسيا بعد سنة 2005 من جهة، بفعل مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها (عملية المغادرة الطوعية وحذف المناصب المالية الشاغرة وإحداث مناصب مالية جديدة في حدود الحاجيات الضرورية لبعض القطاعات ذات الأولوية وكذا منع التوظيف في سلايم الأجور من 1 إلى 4 والأعوان المؤقتين) ومن جهة أخرى، بفعل تسريع وتيرة تطور مستوى نمو الاقتصاد الوطني.

وقد بلغ مؤشر كتلة الأجور على الناتج الداخلي الخام 10,51% سنة 2010 ليصل إلى 11,01% سنة 2012، وذلك بفعل الزيادات التي عرفتها أجور الموظفين في إطار اتفاق الحوار الاجتماعي التي أبرمتها 26 أبريل 2011 وكذا نتيجة الإجراءات التي استفادت منها بعض الفئات من موظفي الدولة في إطار الحوار الاجتماعي على المستوى القطاعي.

توزيع كتلة الأجور برسم سنة 2012

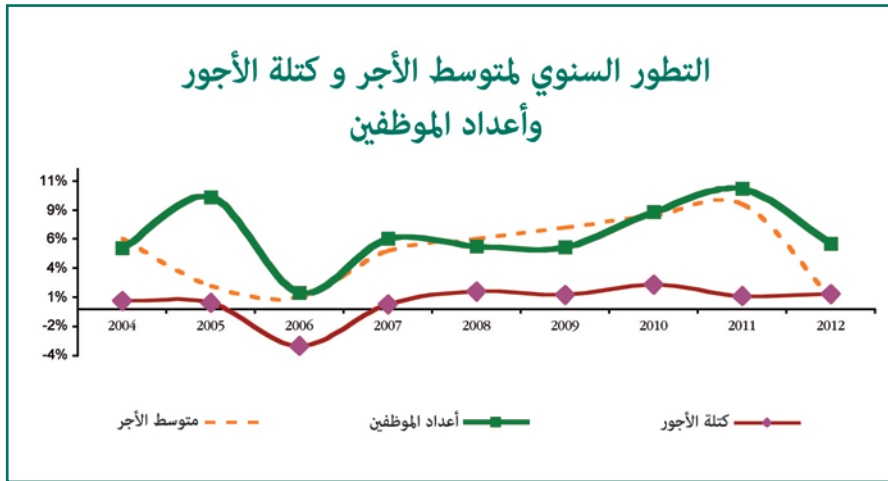
يتبين من خلال توزيع كتلة الأجور حسب القطاعات الوزارية أنه قد تم رصد 91% من نفقات الموظفين لفائدة 7 قطاعات

تقارير

و يتبين من خلال تحليل توزيع الأجور في الوظيفة العمومية، أن الفوارق بين الأجور العليا والحد الأدنى للأجر قد تقلصت بنسبة كبيرة مقارنة مع ما كانت عليه قبل سنة 2012 حيث انخفض الفارق بين أجر موظف خارج السلم والحد الأدنى للأجر إلى النصف منتقلا من 9 إلى 4,5 مرات ومن 37 إلى 17 مرة إذا تم الأخذ بعين الاعتبار أجرة أستاذ باحث بكلية الطب مرتب في الدرجة «ج» والتي تمثل أعلى أجر نظاميا بالوظيفة العمومية.

أما المتوسط الصافي الشهري للأجور، فقد ارتفع بنسبة 54% خلال الفترة 2003-2012، حيث انتقل من 4670 درهم سنة 2003 إلى 7200 درهم سنة 2012، أي بمعدل سنوي يصل إلى 5% في حين لم يسجل مؤشر أسعار الاستهلاك سوى زيادة سنوية بمعدل 1,74% خلال نفس الفترة.

و يبلغ متوسط الأجر الشهري الصافي (7200 درهم)، ويمثل 3,5 أضعاف الناتج الداخلي الإجمالي الفردي (حوالي 2100 درهم شهريا) مقابل 3 في تونس و 2 في تركيا و 0,9 في فرنسا.



ويعزى هذا الأمر أساسا إلى مستوى الناتج الداخلي الإجمالي وكذا إلى تركز أغلبية السكان النشيطين في قطاع أولي ضعيف الإنتاجية.

المصدر: مديرية الميزانية

فقد بلغت الاعتمادات المالية المخصصة لترقية الموظفين في الدرجة والرتبة حوالي 2,6 مليار درهم برسم سنة 2012 وهو ما يمثل حوالي 3% من مجموع كتلة الأجور. ومن المتوقع أن يصل المعدل السنوي لهذه الاعتمادات خلال الفترة 2012-2016 يصل حوالي 3,6 مليار درهم. وتمثل هذه الاعتمادات حوالي 3,7% من مجموع نفقات الموظفين.

أما بشأن إحداث مناصب مالية جديدة، فقد بلغ مجموع هذه المناصب خلال الفترة 2003-2012 حوالي 137.646 منصبا بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 11,5 مليار درهم، أي بمعدل سنوي بنسبة 1,2% من كتلة الأجور.

كما تميزت سياسة الأجور في الآونة الأخيرة بالزيادات المهمة والمتتالية التي تم إقرارها لفائدة كافة موظفي الدولة في إطار الاتفاقيات التي تم إبرامها بين الحكومة و الفرقاء الاجتماعيين برسم جولات الحوار الاجتماعي المركزي و القطاعي.

و في هذا الصدد تم، على مدى العشر سنوات الأخيرة، اتخاذ مجموعة من الاجراءات مكنت من تحسين الوضعية المادية و صيرورة الحياة الادارية لكافة أعوان وموظفي الدولة.

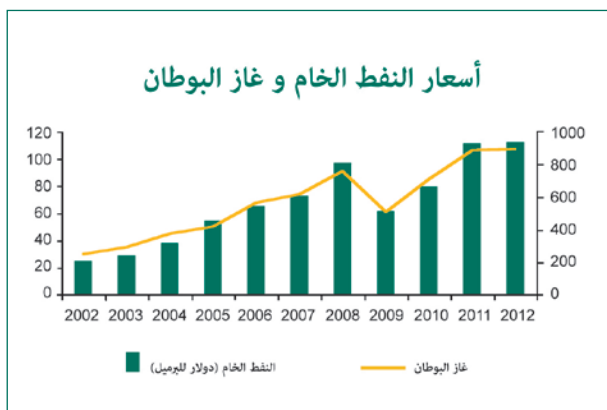
هذه التدابير التي كان لها وقع مباشر على حجم كتلة الأجور، كلفت مالية الدولة ما يناهز 40 مليار درهم (51 مليار درهم باحتساب كلفة عملية المغادرة الطوعية).

وتشكل مستويات الأجور عاملا آخر في ارتفاع حجم كتلة الأجور حيث أن

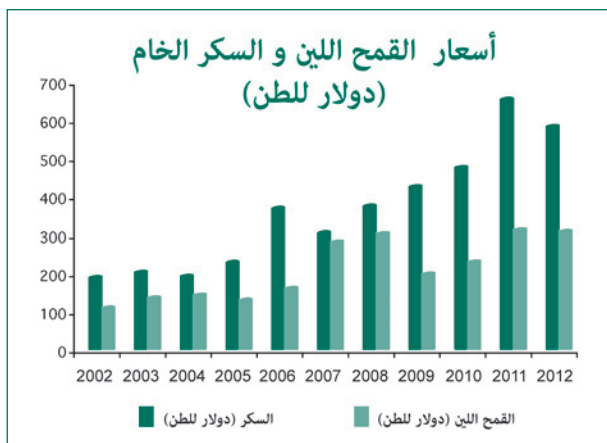
الحد الأدنى للأجور الصافية تضاعف خلال الفترة 2003-2012 لينتقل من 1.384 درهم شهريا سنة 2003 إلى 2.800 درهم شهريا سنة 2012، أي بزيادة سنوية بلغت 8,14%.

التقرير حول نظام المقاصة

يندرج التقرير الأول لنظام المقاصة الذي رافق قانون المالية لسنة 2013 في إطار دعم إصلاح المالية العمومية و خاصة سياسة الإنفاق عن طريق إعادة بلورة آلية الحماية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك في إطار مقارنة شمولية و تشاركية تضمن الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين كما تعطي نوعا من الاستقرار للنشاط الاقتصادي في مواجهة تقلبات الظرفية الاقتصادية.



كما عرفت أسعار المواد الغذائية، بما في ذلك السكر و القمح اللين تقلبات مهمة منذ سنة 2007.



الانعكاسات على السوق المحلية

أمام ارتفاع أسعار المنتجات النفطية، تم خلال الفترة 2004-2012 عكس هذه الزيادة جزئيا على أسعار البيع المحلية عند الاستهلاك حيث انتقل سعر الغازوال والبنزين على التوالي من 76,5 درهم للتر و 05,9 درهم للتر إلى 8,15 درهم للتر و 18,12 درهم للتر، وهو ما شكل زيادة على التوالي بلغت 41% و 35%.

ممكن نظام دعم أسعار بيع المنتجات البترولية وبعض المنتجات الفلاحية في بلادنا من حماية المواطنين و النسيج الانتاجي الوطني من تقلبات أسعار هذه المنتجات في السوق الدولية خلال السنوات الأخيرة مما ساهم في دعم القدرة الشرائية للمواطنين و تحقيق الاستقرار الاجتماعي. بالمقابل عرفت كلفة دعم هذه المواد ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من حوالي 4 ملايير درهم في 2002 إلى نحو 49 مليار درهم في 2011، و هو ما يمثل على التوالي 0.9% و 6.1% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وهكذا، و نظرا للأهمية الكبرى التي أصبح يحظى بها ملف نظام المقاصة، و التحديات التي يطرحها فيما يتعلق بضمان الاستقرار المالي، و دعم القدرة الشرائية و تنافسية الاقتصاد الوطني، فقد تم إنجاز تقرير حول نظام المقاصة ليرافق و لأول مرة قانون المالية لسنة 2013، و ذلك بهدف التحسيس بالتكلفة المرتفعة لدعم المواد النفطية والفلاحية و بالدور الذي تلعبه ميزانية الدولة في تحمل عبئه المالي، بالإضافة إلى تشخيص آليات الدعم وتحليل محدداته الداخلية و الخارجية والمتمثلة في تقلبات أسعار المواد المدعمة في السوق الدولية، ومستوى أسعار البيع المحلية للمنتجات المدعمة، و تطور الكميات المعروضة للاستهلاك من هذه المواد، فضلا عن تغطية هذا الاستهلاك من الإنتاج المحلي.

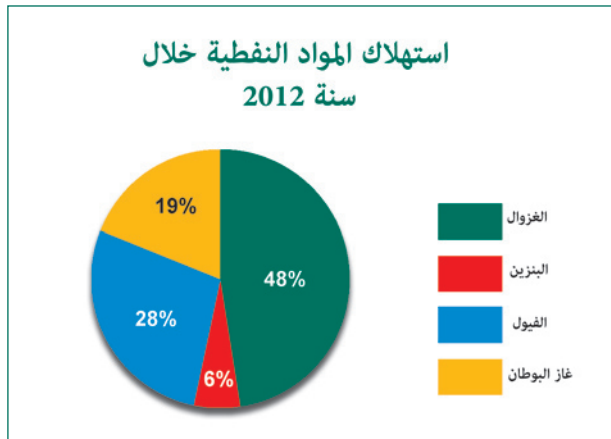
تطور أسعار المواد المدعمة في السوق الدولية

عرفت السوق العالمية للمنتجات البترولية تحولات هيكلية خلال السنوات العشر الماضية، حيث ارتفع السعر المتوسط السنوي للنفط الخام من 25 دولار للبرميل في 2002 إلى أكثر من 111 دولار للبرميل في 2011، أي بزيادة تناهز 344%. أما فيما يتعلق بسعر غاز البوتان، فقد انتقل من 248 دولار للطن (التكلفة والشحن) إلى 873 دولار للطن (التكلفة و الشحن) برسم نفس الفترة، مسجلا بذلك زيادة بنسبة 250%.

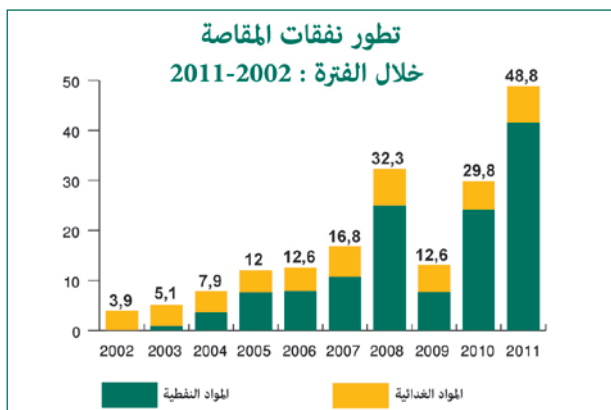
تقارير

من الزيادة في أسعار البنزين. أما بالنسبة لغاز البوتان، فقد عرف الدعم الموجه له بالمقارنة مع سعر البيع ارتفاعا حادا بين عامي 2008 و 2012 حيث انتقل من 157% إلى 224%. و بالنسبة للفيول الصناعي، فإن الدعم الموجه له بالمقارنة مع سعر البيع انتقل من 41% إلى 60% بين عامي 2008 و 2012، و الذي ظل هادئا نسبيا بعد الزيادة التي عرفتها أسعار الفيول الصناعي خلال عامي 2010 و 2012.

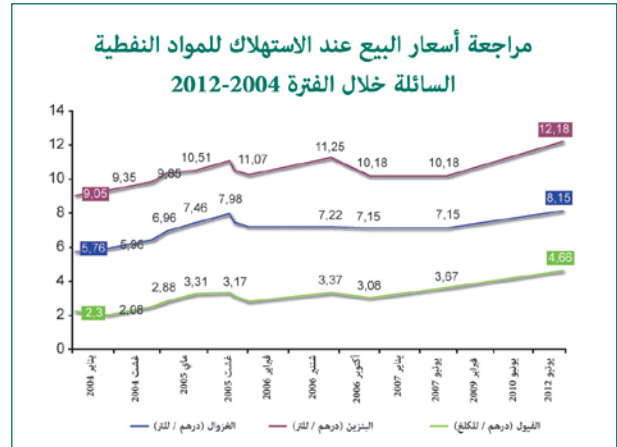
أما بالنسبة لتأثير حجم الاستهلاك، فقد تضاعف استهلاك هذه المنتجات تقريبا بين عامي 2002 و 2012 لينتقل من حوالي 6 مليون طن إلى أكثر من 11 مليون طن، أي بزيادة بلغت 80% برسم الفترة المذكورة. و تجدر الإشارة إلى أن تطور متوسط الاستهلاك السنوي لهذه المنتجات يصل الى 5% بالنسبة لغاز البوتان والغازوال والبنزين و إلى 7% بالنسبة للفيول. و يبقى هذا المعدل مرتفعا بالمقارنة مع معدل النمو السنوي للسكان الذي بلغ 1.2% برسم نفس الفترة المذكورة.



ونتيجة لذلك، فقد تطورت نفقات المقاصة من 3.9 مليار درهم في 2002 إلى ما يزيد على 48.8 مليار درهم في 2011.



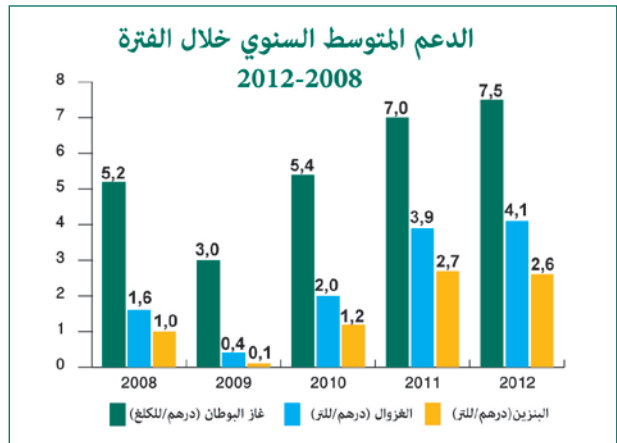
بينما تضاعف تقريبا سعر الفيول المستخدم من قبل بعض الصناعات خلال الفترة المذكورة لينتقل من 2.3 درهم للكيلوغرام إلى 4.66 درهم للكيلوغرام.



أما فيما يتعلق بأسعار غاز البوتان و الفيول المخصص لإنتاج الكهرباء، فقد ظلت من دون تغيير على الرغم من ارتفاع قوي في أسعار المنتجات البترولية في إطار العقد 2002-2012.

تطور مستوى الدعم

على الرغم من اتخاذ هذه التدابير، فقد ارتفع الدعم الأحادي الممنوح للغازوال و غاز البوتان والبنزين بشكل كبير بين 2008 و 2012. فبالنسبة للغازوال، فقد انتقلت نسبة الدعم الأحادي له من 22% في عام 2008 إلى 55% في عام 2011، و ذلك على الرغم من الزيادة التي شهدتها أسعار الغازوال التي دخلت حيز التنفيذ في يونيو 2012، فإن النسبة المذكورة لا تزال مرتفعة حيث تناهز 50%.



أما بالنسبة للبنزين، فقد ارتفعت نسبة الدعم الأحادي له من 9% في 2008 إلى 27% في 2011 و إلى 22% في 2012، على الرغم

تقارير

و 500 دولار للطن بالنسبة للسكر و 300 دولار للطن بالنسبة للقمح. وعلى هذا الأساس، فإن تكلفة الدعم المتوقعة، و في حالة عدم اتخاذ أي إجراء، يمكن أن تتراوح ما بين 45 900 مليار درهم و 300 49 مليار درهم.

تستمر تكلفة المقاصة في التأثير بشكل كبير على ميزانية الدولة، فبالنسبة للفترة 2013-2016، وإذا لم يتم اتخاذ أي إجراء، فإن التكلفة المتوقعة يمكن أن تصل إلى ما يفوق 200 مليار درهم مقابل 123 مليار درهم خلال الفترة 2009-2011. و بالتالي، فإن إصلاح نظام المقاصة يشكل إحدى أهم الأولويات المسطرة من طرف الحكومة، و الذي يجب أن يركز على مقارنة تشاركية وانخراط كافة الجهات المعنية قصد تسريع وتيرة الإصلاح بالشكل الذي يمكن من تحقيق التوازن بين مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية و دعم الطبقات الفقيرة و المعوزة.

كما يجب أن يتم هذا الإصلاح بشكل تدريجي في تكامل مع أهداف البرامج الاجتماعية المعمول بها حالياً و نخص بالذكر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و برنامج التحويلات النقدية المشروطة على مستوى برنامج «تيسير» و «نظام المساعدة الطبية» و الذي هو في طور التعميم. كما يستخلص من دراسة التجارب الدولية في مجال الرعاية و المساعدة الاجتماعية توجهها واضحاً نحو إرساء سياسة الاستهداف عوض الدعم الشامل الغير مشروط.

المصدر: مديرية الميزانية

بالنسبة للعائدات الضريبية، فقد انتقلت المداخيل المستخلصة نتيجة تطبيق الضريبة على الاستهلاك على المواد النفطية من 8.37 مليار درهم سنة 2002 الى 12.2 مليار درهم سنة 2011، أي بمعدل نمو متوسط بلغ نحو 4.2%.

أما العائدات الضريبية الناتجة عن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على المنتجات النفطية، فهي تتغير وفقاً لتغيرات أسعار هذه المنتجات في السوق الدولية. وهكذا، و بالنسبة للفترة 2002-2011، فقد انتقلت عائدات هذه الضريبة مما يقارب 2 مليار درهم في 2002 إلى أكثر من 10 مليار دولار في 2011، وذلك خلال الفترة التي ارتفع فيها متوسط سعر النفط الخام من 24.9 إلى 111.4 دولار للبرميل.

توقعات نفقات المقاصة خلال 2013

تم وضع سيناريوهين اثنين بخصوص توقعات كلفة دعم المواد الغذائية والمنتجات البترولية :

يستند السيناريو الأول على فرضيات 105 دولار للبرميل بالنسبة للنفط الخام و 840 دولار للطن بالنسبة لغاز البوتان و 500 دولار للطن بالنسبة لسعر السكر و 300 دولار للطن بالنسبة للقمح.

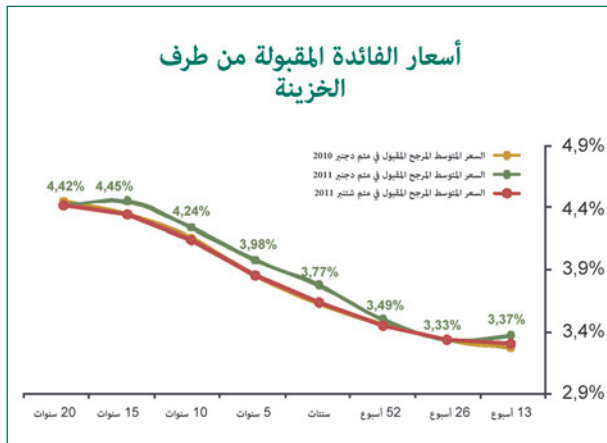
أما السيناريو الثاني، فيستند على فرضيات 110 دولار للبرميل بالنسبة للنفط الخام و 880 دولار للطن بالنسبة لغاز البوتان

التقرير السنوي للدين برسم سنة 2011

تعززت هذه السنة قائمة الوثائق المرافقة لمشروع قانون المالية من خلال إضافة التقرير السنوي للدين، و هو تقرير تعده مديرية الخزينة و المالية الخارجية سنويا. و يتضمن هذا التقرير تذكيرا للإستراتيجية المتبعة لتمويل الخزينة و التي تركز على ضمان تمويل مستقر ودائم لخزينة الدولة مع التخفيف، على المدى المتوسط والبعيد، من تكلفة الدين والمخاطر المرتبطة به و كذا التحكيم بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية مع المساهمة في تطوير سوق سندات الخزينة.

تطور التمويل الداخلي و الخارجي

بخصوص التمويل الداخلي، وعلى الرغم من ارتفاع حاجيات الخزينة نتيجة لتفاقم عجز الميزانية (6,2% سنة 2011 مقابل 4,7% سنة 2010) و انخفاض طلب عروض المستثمرين في سوق قيم الخزينة بحوالي 18%، حيث بلغ 557,4 مليار درهم سنة 2011 مقابل 679,7 مليار درهم سنة 2010، فقد استطاعت الخزينة الحصول على التمويلات الضرورية لتغطية حاجياتها دون أي تأثير يذكر على مستوى أسعار الفائدة التي سجلت ارتفاعا لا يتعدى 11 نقطة أساس في المتوسط.



و بالنسبة للموارد الخارجية التي تمت تعبئتها خلال سنة 2011، فقد بلغت حوالي 14,1 مليار درهم، أي بانخفاض قدره 35% مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2010. و إذا استثنينا احتساب الإصدار السندي في السوق المالي الدولي لسنة 2010، فإن هذه الموارد سجلت ارتفاعا بلغ 36% مقارنة مع السنة السابقة.

يسلط التقرير السنوي للدين الضوء على الجهود المبذولة من قبل مديرية الخزينة و المالية الخارجية من أجل تمويل حاجيات الخزينة، أخذا بعين الاعتبار الظرفية الوطنية والدولية حيث يتضمن وصفا للظروف التي تم فيها هذا التمويل سواء على الصعيد الدولي أو الوطني، إضافة لتحليل حول تطور محفظة الدين من حيث الحجم و خدمة الدين و من حيث بنيته حسب الأدوات و سعر الفائدة و العملات و كذا تقييم لمؤشرات الكلفة والمخاطر المعتمدة في تدبير الدين. كما تتضمن هذه الوثيقة حصيلة للتدبير النشط للدين بشقيه الداخلي و الخارجي و كذا المالية الخزينة.

المناخ العام لتمويل الخزينة خلال سنة 2011

تم تمويل الخزينة، خلال سنة 2011، في ظروف صعبة سواء على الصعيد الدولي أو الوطني. فقد عرفت الأسواق المالية الدولية في سنة 2011 عدة أحداث كبرى لعل من أهمها أزمة الديون السيادية في أوروبا التي أدت إلى انكماش النمو الاقتصادي العالمي و نقص السيولة وتشديد شروط الإقراض و ارتفاع هوامش المخاطر في الدول الناشئة. و بالنسبة للمغرب، فقد تسببت هذه الأوضاع في منحى تصاعدي لمستويات هوامش المخاطر لسندات اليورو المصدرة في السوق المالي الدولي.

أما بشأن الوضع الداخلي، فقد تميزت سنة 2011 بتشديد شروط تمويل الخزينة بسبب تفاقم عجز السيولة البنكية المرتبط أساسا بتراجع الموجودات الخارجية.

تقارير

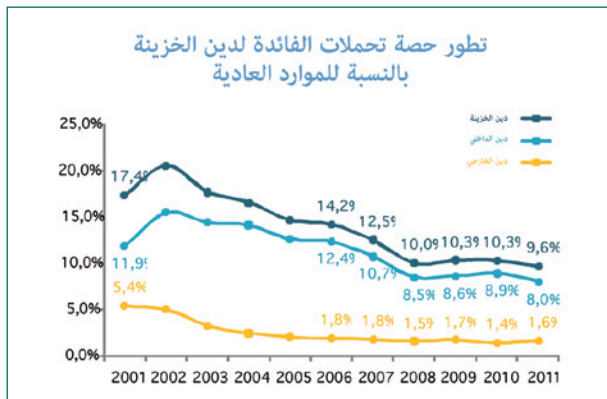
و فيما يخص بنية الدين حسب العملات، تمثل الديون بالدرهم أهم مكون لديون الخزينة حيث سجلت حصتها ارتفاعا طفيفا سنة 2011 مقارنة مع سنة 2010 بلغت نسبة 76% مقابل ما يقرب من 75% على التوالي نتيجة الحصة الكبيرة التي تمثلها إصدارات السوق الداخلي داخل بنية دين الخزينة. و تجدر الإشارة إلى أن حصة اليورو بقيت مستقرة في حدود 18% أي تقريبا نفس المستوى المسجل في متم السنة السابقة.

بنية دين الخزينة حسب العملات

مليون درهم	2011		2010	
	حجم	حصة	حجم	حصة
الدرهم المغربي	673 328	76%	289 223	75%
اليورو	78 212	18%	72 306	19%
الدولار الأمريكي	12 344	3%	12 307	3%
الدينار الكويتي	3 548	1%	3 461	1%
الين الياباني	3 661	1%	3 461	1%
المجموع	430 923	100%	384 605	100%

مقابل 4,7% سنة 2010، أي بتحسّن قدره 20 نقطة أساس. و يعزى هذا التحسن بنسبة كبيرة إلى انخفاض التكلفة المتوسطة للدين الداخلي التي انتقلت من 5,25% إلى 4,83% أي بانخفاض يقدر بحوالي 42 نقطة أساس مقابل ارتفاع التكلفة المتوسطة للدين الخارجي بلغ 33 نقطة أساس.

و وصلت حصة تحملات الفائدة لدين الخزينة نسبة للموارد العادية إلى 9,6% في متم سنة 2011 مقابل 10,3% سنة 2010، مسجلة بذلك انخفاضا قدره 0,7 نقطة مئوية. و تجدر الإشارة إلى أن هذا المعامل قد انخفض ب 11 نقطة مئوية خلال العقد الأخير، أي بانخفاض يناهز 1.1 نقطة سنويا

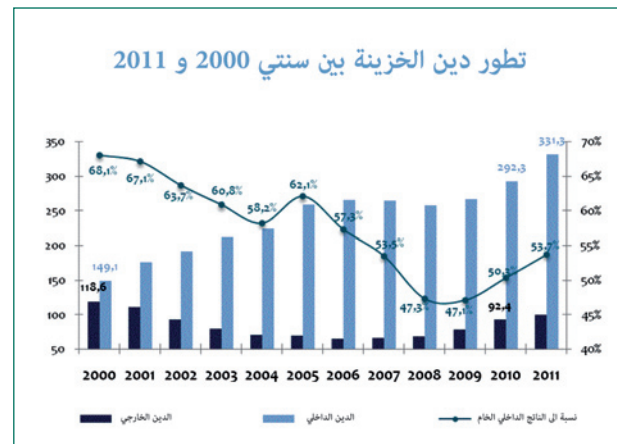


تطور دين الخزينة

بلغ حجم دين الخزينة (الدين الداخلي والخارجي) 430,9 مليار درهم في متم سنة 2011، مقابل 384,6 مليار درهم في متم سنة 2010، بزيادة قدرها 46,3 مليار درهم أو 12%. ويعزى هذا التطور إلى الزيادة في حجم الدين الداخلي و الخارجي بحوالي 39,1 و 7,2 مليار درهم على التوالي.

أما نسبة دين الخزينة إلى الناتج الداخلي الخام، فقد عرفت ارتفاعا للسنة الثانية على التوالي حيث بلغت 53,7% مقابل 50,3% المسجلة سنة 2010. ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى عجز الميزانية الناتج عن السياسة الإيرادية للحكومة الرامية إلى دعم الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي و كذا الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يبقى في نسب مقبولة خاصة إذا علمنا أن العشرية الأخيرة 2009-2000 سجلت انخفاضا قدره 20,9 نقطة لنسبة دين الخزينة إلى الناتج الداخلي الخام.

وحسب نوعية الدين، فإن هذا المؤشر بلغ بالنسبة للدين الداخلي للخزينة 41,3% سنة 2011 مقابل 38,3% سنة 2010. أما فيما يخص الدين الخارجي، فإن هذه النسبة بلغت 12,4% مقابل 12,1% السنة السابقة.



أما في شأن بنية الدين حسب نوع الأدوات، فيعد الدين القابل للتداول المكون الرئيسي لدين الخزينة، حيث بلغ حجمه 330,3 مليار درهم متم سنة 2011، أي بحصة 77% من حجم دين الخزينة. وتشكل سندات الخزينة المكون الأساسي للدين المتداول وذلك بحصة 95%، بارتفاع بلغ نقطة واحدة مقارنة بسنة 2010.

تقارير

مبلغ 821,2 مليون درهم من سندات الخزينة ذات أجل 10 و 5 سنوات و استرجاع مبلغ 814,4 مليون درهم من سندات الخزينة ذات أجل 52 أسبوع و 5 سنوات. و تعتبر هذه العمليات إيجابية على عدة مستويات حيث مكنت من :

- المساهمة في تمليس جدول سداد الدين الداخلي؛
- الرفع من المدة الزمنية المتوسطة للمحفظة باستبدال دين ذو مدة متبقية أقل من سنة بدين ذو مدة متبقية تقارب 5 و 10 سنوات؛
- الرفع من الإصدارات ذات الأمد الطويل للاستجابة لرغبة السوق في مرحلة تميزت بانخفاض احتياجات الخزينة؛
- تأقلم السوق مع عمليات التدبير النشط للدين تحسبا لعمليات أخرى قد يتم اللجوء إليها مستقبلا لتبادل جزء من السندات المرجعية التي تم خلقها مؤخرا و التي يصل حجمها إلى 10 مليار درهم.

التدبير النشط للمديونية الخارجية

فيما يخص المديونية الخارجية، فقد تمت معالجة ما يعادل 3,5 مليار درهم من الدين خلال سنة 2011 ليصل بذلك المبلغ الإجمالي المعالج منذ 1996 إلى ما يفوق 64 مليار درهم. وقد لجأت الخزينة خلال هذه السنة، من جهة، إلى آلية تحويل الدين إلى استثمارات عمومية، حيث تجاوز مجموع الديون التي تم تحويلها إلى استثمارات عمومية في البرنامج المبرم مع إسبانيا، خلال سنة 2011، 50 مليون درهم مقابل 5 مليون درهم خلال سنة 2010، ليصل بذلك مجموع المبالغ المحولة في إطار هذا البرنامج، حتى نهاية 2011، إلى أكثر من 246 مليون درهم، وهو ما يعادل 44% من الغلاف الإجمالي المخصص لهذا البرنامج. و ناهز مجموع المبالغ المحولة، خلال سنة 2011، في إطار اتفاقية تحويل الدين إلى استثمارات عمومية المبرمة مع إيطاليا 71 مليون درهم، لتصل بذلك نسبة استعمال الغلاف المخصص لهذه الاتفاقية إلى حوالي 86%، أي ما يعادل 192 مليون درهم.

و من جهة أخرى، أنجزت مديرية الخزينة والمالية الخارجية، خلال سنة 2011، أربع عمليات مقايضة (Swap) من أجل تثبيت أسعار الفائدة لمجموعة من القروض الممنوحة من قبل البنك الدولي، مستغلة المستوى المنخفض لهذه الأسعار (حوالي 4% بالنسبة لقروض تتجاوز آجال استحقاقها 12 سنة)

أما التحملات الإجمالية للدين الخارجي للخزينة نسبة إلى المداويل الجارية لميزان الأداءات، فقد بلغت 2,7% سنة 2011 مقابل 2,5% سنة 2010، مسجلة بذلك ارتفاعا يقدر ب 0,2 نقطة مئوية.

و سجلت مؤشرات المخاطر انخفاض حصة الدين قصير الأمد بحوالي 4 نقاط مئوية، حيث بلغت 14% في متم سنة 2011 مقابل 18% سنة 2010. و يعود هذا التراجع إلى الانخفاض المهم الذي عرفته حصة الدين قصير الأمد في محفظة الدين الداخلي، حيث انتقلت من 21% سنة 2010 إلى 16% خلال سنة 2011 وذلك نتيجة تكثيف الخزينة للإصدارات متوسطة و طويلة المدى و التي وصلت حصتها 75% في متم 2011 مقابل 58% سنة 2010.

و بلغت المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة 5 سنوات و 6 أشهر، مسجلة انخفاضا بشهرين مقارنة مع 2010. و يعزى هذا التراجع أساسا إلى انخفاض المدة الزمنية المتبقية لسداد الدين الداخلي للخزينة بحوالي 3 أشهر مقارنة مع نهاية سنة 2010. أما بالنسبة للدين الخارجي للخزينة، فمتوسط المدة المتبقية للسداد ارتفع ب 3 أشهر ليبلغ 7 سنوات و 6 أشهر في متم سنة 2011.

التدبير النشط لدين الخزينة

يهدف التدبير النشط لكل من الدين الداخلي و الخارجي أساسا إلى تقليص التكاليف والمخاطر المالية المرتبطة بدين الخزينة. و يعتمد التدبير النشط للدين الداخلي على عمليات إعادة شراء وعمليات تبادل السندات في السوق الثانوية بهدف تمليس جدول سداد الدين، الشيء الذي يمكن من التحكم في المخاطر المالية. أما التدبير النشط للمديونية الخارجية، فيعتمد على التخفيف من عبء وكلفة الدين عن طريق تحويله إلى استثمارات وإعادة تمويل الديون المستحقة ذات سعر فائدة مرتفع.

التدبير النشط للدين الداخلي

تمكنت مديرية الخزينة والمالية الخارجية سنة 2011، ولأول مرة، من إنجاز عمليات تبادل سندات الخزينة و ذلك في إطار التدبير النشط للدين الداخلي. و قد مكنت هذه العمليات، التي تم إنجازها خلال شهر أبريل و يونيو 2011، من إصدار

تقارير

الخارجي العمومي. لكن، ورغم اللجوء المتزايد إلى التمويلات الخارجية في إطار سياسة التحكيم بين الموارد الداخلية والخارجية المتبعة، فإن هذا اللجوء يتم بشكل متحكم فيه وذلك بتفضيل القروض ذات الشروط الميسرة (حجم القروض، سعر الفائدة، أجل الاستحقاق...) و خاصة تلك التي يتم منحها من طرف الدائنين متعددي الأطراف.

من جانبها، تشكل ديون المؤسسات والشركات العامة 47% من الدين الخارجي العمومي بحجم ناهز 89,5 مليار درهم. و قد استمرت ديون المؤسسات والشركات العامة في الارتفاع منذ سنة 2005 وذلك بسبب لجوء هذه المؤسسات إلى التمويلات الخارجية لتغطية حاجيات تمويل مشاريعها الاستثمارية الطموحة.

السحوبات على القروض الخارجية

بلغت الموارد الخارجية التي تمت تعبئتها خلال سنة 2011 من قبل القطاع العام 25,5 مليار درهم، بانخفاض بلغ 19,6% عن المستوى المسجل سنة 2010 (31,8 مليار درهم). لكن، إذا لم يؤخذ في الحسبان الإصدار السندي في السوق المالي الدولي لسنة 2010، فإن هذه الموارد تكون قد سجلت ارتفاعا بمقدار 25% مقارنة مع السنة السابقة.

خدمة الدين الخارجي العمومي

بلغت تحملات الدين الخارجي العمومي من أصل الدين و فوائد و عمولات سنة 2011 ما مقداره 17,5 مليار درهم مقابل 15,4 مليار درهم سنة 2010، مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 2,1 مليار درهم. و مثلت خدمة الدين الخارجي العمومي سنة 2011 نسبة 4,9% من المداخيل الجارية لميزان الأداءات مقابل 4,7% سنة 2010.

التدبير النشط لمالية الخزينة

يهدف تدبير مالية الخزينة إلى ضمان تدبير أمثل للمال العام و التأكد من أن الدولة تتوفر، في كل وقت و تحت أي ظرف، على موارد مالية كافية لأداء التزاماتها المالية و تجنب وجود رصيد مدين في نهاية اليوم على مستوى الحساب الجاري للخزينة المفتوح لدى بنك المغرب. هذا الحرص على التدبير الجيد للمال العام يتجلى يوميا في التدبير العملي لمالية الدولة عن طريق القيام بعمليات توظيف الفائض المؤقت من الحساب الجاري

نتيجة للسياسات النقدية المعتمدة من طرف الدول المتقدمة في سياق الأزمة المالية الدولية. و بلغ حجم هذه القروض، التي تم تثبيت أسعار فائدتها، أكثر من 3.3 مليار درهم، الشيء الذي مكن من تقليص نسبة القروض ذات سعر فائدة متغير في محفظة الدين الخارجي إلى حوالي 33% والاقتراب من أهداف تركيبة الحقيقية المرجعية (25% إلى 30%).

تطور الدين الخارجي العمومي

تطور الحجم

يتشكل الدين الخارجي العمومي من الدين الخارجي للخزينة و الدين الخارجي للمؤسسات والشركات العامة. و قد بلغ حجم الدين الخارجي العمومي في نهاية 2011 حوالي 189,1 مليار درهم، بزيادة قدرها 15,3 مليار درهم عن المستوى المسجل سنة 2010. وتعزى هذه الزيادة إلى :

- الرصيد الايجابي للتدفقات الصافية للاقتراض الخارجي للخزينة و الذي بلغ 13.7 مليار درهم خلال 2011؛
- ارتفاع حصة الدين الخارجي في سندات اليورو؛
- تأثير سعر الصرف نتيجة ارتفاع قيمة معظم العملات الأجنبية مقابل الدرهم خاصة الين الياباني (8%) و الدولار الأمريكي و العملات المرتبطة به (3%).

من جانبها، بلغت نسبة الدين الخارجي العمومي إلى الناتج الداخلي الخام 23,5% بزيادة 0,8 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع المستوى المسجل سنة 2010 (22,7%).

تطور بنية الدين حسب الدائنين

تحتل المؤسسات الدولية للتنمية المرتبة الأولى بين مجموعة الدائنين للمغرب بحجم دين بلغ 97,8 مليار درهم، أي ما يعادل 51,7% من الدين الخارجي العمومي. وفيما يتعلق بالديون الثنائية، فقد بلغ حجمها 73,2 مليار درهم أو 38,7% من مجموع الدين الخارجي العمومي. ومن جانبه، بلغ حجم دين المستثمرين الأجانب في السوق المالي الدولي والبنك التجارية مبلغ 18,2 مليار درهم، أي 9,6% من مجموع الدين الخارجي العمومي.

تطور بنية الدين حسب المدينين

حسب المقترضين، بلغ دين الخزينة، التي تعتبر أول مقترض، 99,6 مليار درهم وهو ما يعادل 53% من مجموع الدين

الإجراءات المتخذة من أجل تخفيض عدد الخطوط القابلة للتداول في السوق الداخلي

من أجل الرفع من نجاعة سوق المزادات وخفض تكلفة دين الدولة، نهجت الخزينة سلسلة من التدابير لتطوير السوق الثانوية عبر اتخاذ إجراءات تهدف إلى الرفع من سيولة السندات. و تتمثل هذه الإجراءات، التي تهدف أساسا إلى التخفيض من عدد الخطوط المتواجدة والرفع من حجمها م في :

اعتماد تقنية إصدار سندات الخزينة عبر المماثلة، و هي أولى الإجراءات المتخذة من أجل خفض عدد الخطوط المتواجدة وذلك في شهر دجنبر 1997. وتعتمد هذه التقنية على إصدار سندات بنفس مواصفات سعر الفائدة و الأجال المتوفرة في الإصدارات المرتبطة بها. وهكذا فإن الإصدارات المتتالية لها نفس تاريخ سداد ونفس سعر فائدة القرض المرتبطة به، مكونة بذلك خطأ واحدا يتم إعادة فتحه خلال كل حصة مزاد، ويتم التخلي عنه عندما يبلغ الحجم الأقصى المحدد. و بفضل هذه التقنية، فإن عدد الخطوط المصدرة قد تقلص من 157 سنة 1997 إلى 34 خطأ سنة 1998.

الرفع من حجم الخطوط، المتداول ابتداء من سنة 2001. فمن أجل تقليص عدد الخطوط، تم الرفع التدريجي لحجمها، حيث انتقل من مليار درهم إلى 1.5 مليار درهم ثم 2 مليار درهم للخطوط القصيرة الأمد و إلى 3 مليار درهم للخطوط ذات الأمد المتوسط و الطويل سنة 2002. و في سنة 2006، بلغ حجم سندات الخزينة ذات الأمد القصير 2,5 مليار درهم، و 3,5 مليار درهم بالنسبة للسندات ذات أجل سنتين و 5 مليار درهم لسندات الخزينة ذات أجل خمس سنوات فأكثر. وقد تم خلق سنة 2011 خطين مرجعيين ذوا أجل 5 و 10 سنوات و بحجم أقصى يصل إلى 10 مليار درهم.

إنجاز عمليات استرجاع و تبادل سندات الخزينة، التي وضعت لها الخزينة إطارا قانونيا ابتداء من سنة 2008. حيث تتم عمليات الاسترجاع إما بالتراضي أو عن طريق طلب العروض. و يتوخى من عمليات استرجاع سندات الخزينة عن طريق التراضي سحب الخطوط القليلة السيولة من السوق. أما عمليات تبادل السندات، فترتكز على استرجاع سندات قديمة و استبدالها بسندات جديدة. و يهدف اللجوء إلى هذا النوع من العمليات إلى سحب الخطوط القليلة السيولة من السوق و إعطاء المستثمرين فرص لإعادة توظيف استثماراتهم. و قد تمكنت الخزينة من إنجاز عمليتي تبادل سندات الخزينة سنة 2011 وذلك باسترجاع ما قيمته 4,814 مليون درهم.

حصيلة الإجراءات المتخذة لتقليص عدد الخطوط

نتيجة لتقنية الإصدار عبر المماثلة والرفع التدريجي من حجم الخطوط المنشأة، فإن عدد هذه الأخيرة عرف انخفاضا من 157 خطأ منشأ خلال سنة 1997 إلى 39 خط خلال سنة 2000 ثم إلى 16 خط فقط سنة 2011، وهذا رغم ارتفاع حجم الاكتتابات السنوية. في غياب هذين الإجراءين، فإن عدد الخطوط التي كانت سوف تصدر سنة 2011 هي 696 خط بدلا من 16 خط.

بالنسبة لعدد الخطوط المتداولة في سوق قيم الخزينة، فإنه انخفض ثلاث مرات حيث انتقل من 321 سنة 1997 إلى 115 خط سنة 2011، في الوقت الذي ارتفع الحجم الجمالي لهذه السندات 5 مرات.

و من هذا المنطلق، يمكن القول أن هذه الإجراءات حققت الأهداف المتوخاة منها بتقليص عدد الخطوط.

وقد استفادت سيولة السوق أيضا من هذه الإجراءات بحيث أن معدل دوران سندات الخزينة انتقل من 8% سنة 2000 إلى 54% سنة 2011، مما يعني أن أكثر من نصف حجم الدين المصدر عن طريق المزادات قد تم تبادله بين المستثمرين في السوق الثانوية.

تقارير

وحسب نوعية العمليات، فقد بلغ حجم عمليات التوظيف عبر استحقاق سندات الخزينة حوالي 315,2 مليار درهم سنة 2011 مقابل 189,4 مليار درهم السنة السابقة، بينما بلغ الحجم الموظف في السوق القائمة بين البنوك حوالي 114,1 مليار درهم مقابل 199,9 مليار درهم سنة 2010. و هكذا فإن الخزينة، في إطار تدبيرها للمالية العمومية، تفضل الأمن (عمليات الاستحقاق) على المرودية (عمليات اقتراض السيولة في السوق النقدية).

و لمواجهة تدهور الحساب الجاري للخزينة إثر ظهور حاجيات ظرفية، لجأت الخزينة خلال سنة 2011 إلى 3 عمليات لاقتراض السيولة في السوق النقدية بلغ حجمها الاجمالي 3,4 مليار درهم.

و قد مكن التدبير النشط لمالية الخزينة من تحصيل عائدات تقدر بحوالي 117,7 مليون درهم (صافية من الضرائب) مما ساهم في التخفيض من تحملات خدمة الدين.

المصدر: مديرية الخزينة و المالية الخارجية

للخزينة في السوق النقدية و بعمليات اقتراض السيولة في السوق القائمة ما بين البنوك على مدى جد قصير لمواجهة نفقات آنية، من جهة، و في تتبع رصيد الحساب الجاري للخزينة طوال النهار من أجل القيام بعمليات التوظيف أو الاقتراض في حالة تحسن أو تدهور غير متوقع لرصيد هذا الحساب من جهة أخرى.

العمليات المنجزة سنة 2011 و الفوائد المحصل عليها

قامت الخزينة، خلال سنة 2011، ب 306 عملية توظيف فائض الحساب الجاري للخزينة من بينها 218 عملية استحقاق سندات الخزينة و 88 عملية التوظيف في السوق القائمة بين البنوك و 3 عمليات لاقتراض السيولة في السوق النقدية.

هكذا، بلغ الحجم الإجمالي لعمليات توظيف فائض الحساب الجاري للخزينة في السوق النقدية حوالي 429,3 مليار درهم سنة 2011 مقابل 389,4 مليار درهم سنة 2010. و فيما يتعلق بمعدل تغطية طلب العروض، فقد وصل إلى 72% مقابل 55% سنة 2010. و تجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع تم في ظروف تتسم بتفاقم عجز السيولة البنكية.

قانون المالية 2013

المناقشة في البرلمان

قانون المالية لسنة 2013: أهم التعديلات

على غرار السنوات السابقة، لازالت المادة الضريبية تتصدر قائمة التعديلات التي تقدمت بها الفرق والمجموعات البرلمانية بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2013. و يعزى هذا إلى الدور الذي تتجلى به التدابير الضريبية كمحرك اقتصادي واجتماعي.



قليلا ما استأثر مشروع قانون المالية بنقاش حاد داخل اللجان و الفرق البرلمانية كالنقاش الذي عرفه مشروع قانون المالية لسنة 2013. فقد عرفت التعديلات التي تقدمت بها الفرق والمجموعات البرلمانية نقاشا هاما حيث بلغ إجمالي التعديلات المقبولة 100 تعديلا ضمن 527 مقترح تعديل. و قد خصت أغلبية التعديلات المادة الضريبية.

تعديلات التدابير الجبائية :

- المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة عن الأرباح والدخول كما يلي :
- المساهمة المترتبة عن أرباح الشركات :
- * من 15 مليون إلى أقل من 25 مليون درهم : 0,5% ;
- * من 25 مليون إلى أقل من 50 مليون درهم : 1% ;
- * من 50 مليون إلى أقل من 100 مليون درهم : 1,5% ;
- * من 100 مليون فما فوق : 2% .
- المساهمة المترتبة عن دخل أو دخول الأشخاص الذاتيين :
- * من 360.000 إلى 600.000 درهم : 2% ;
- * من 600.001 إلى 840.000 درهم : 4% ;
- * ما زاد عن 840.000 : 6% .
- رفع مستوى أرباح الشركات للاستفادة من سعر مخفض للضريبة على الشركات بنسبة 10 % إلى 300.000 درهم عوض 200.000 درهم؛
- السكن الموجه للطبقة المتوسطة :
- * تخفيض عدد المساكن من 300 إلى 150 وحدة ؛
- * رفع ثمن المتر المربع من 5.000 إلى 6.000 درهم ؛
- * تحديد المساحة المغطاة ما بين 80 إلى 120 مترا مربعا عوض 150 و 100 متر مربع؛
- * رفع سقف الدخل الشهري الصافي للمواطن المستهدف إلى 20.000 درهم عوض 15.000 درهم.
- تمكين المنعشين العقاريين من تفويت 10% من المساكن ذات التكلفة العقارية المخفضة المبنية (140.000 درهم) توجه للكراء بمبلغ لا يتعدى 700 درهم ؛
- رفع نسبة الخصم الجزافي لتحديد الدخل الصافي الخاضع للضريبة على الدخل بالنسبة للمعاشات من 40% إلى 55%؛
- الرفع من سن الأولاد الذين يعولهم الملزم من 25 إلى 27 سنة بالنسبة للخصم على الأعباء العائلية؛
- القطاع غير المهيكل : تمديد أجل العمل بالتدبير المتعلق بالملزمين الذين يقومون بالكشف عن هويتهم إلى غاية 31 ديسمبر 2014؛

المناقشة في البرلمان

- تخفيض مبلغ الغرامة المفروضة على مرتكبي بعض الجرح الجمركية و المتعلقة بالتملص أو الغش في التصريح بالقيمة الحقيقية للبضاعة المستوردة؛
- تحديد مبلغ الموارد المحصلة برسوم الضرائب الداخلية على الاستهلاك المفروضة على السجائر على الأقل في 53,6% من ثمن البيع للعموم مع احتساب الرسوم؛
- تحديد التاريخ الأقصى لتسوية المتأخرات المتعلقة بالرسوم و المكوس المستحقة لإدارة الجمارك في 31 ديسمبر 2013 عوض 30 يونيو 2013 و ذلك من أجل الاستفادة من حذف العقوبات و الغرامات و الزيادات و فوائد التأخير و صوائر التحصيل الناتجة عنها.

تعديلات التدابير الأخرى :

- الرسم البيئي المفروض على البلاستيك : تخفيض نسبة هذا الرسم من 2,5% إلى 1,5% على قيمة البضاعة وتأجيل دخول هذا الرسم حيز التنفيذ إلى غاية فاتح يناير 2014 وذلك من أجل تمكين الإدارات المعنية وبالتشاور مع الفاعلين في القطاع من تهيئ ظروف و كيفية تطبيق هذا الإجراء؛
- الرسم الخاص المفروض على الرمال : تطبيق سعرين حسب نوعية الرمال التالية :
- * 50 درهم تطبق على رمال الكثبان الساحلية ورمال الجرف ورمال الوديان ؛
- * 30 درهم تطبق على رمال التفتيت ؛
- إعفاء عمليات التسنيذ من واجبات التقييد في سجلات المحافظة العقارية؛
- ادراج ضمن مكونات ميزانية الدولة ،ابتداء من فاتح يناير 2015 ، المداخيل و النفقات الناتجة عن العمليات المتعلقة ببعض حسابات الخزينة التي تديرها الوزارة المكلفة بالمالية ؛
- صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني : تغيير الحساب وذلك من أجل تمكين وزارة الاتصال من التكفل بالعمليات المتعلقة بالإعلانات والنشر لحساب الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمحاكم .
المصدر: مديرية الميزانية

- حذف المقتضى المتعلق بالسر المهني؛
- إعفاء مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم بالنسبة للمواد و السلع و التجهيزات المقتناة من لدنها و كذا الخدمات التي تقدمها في إطار المهام المنوطة بها؛
- إعفاء الممتلكات المنقولة و العقارية العائدة للمركزيات النقابية و الضرورية لممارسة نشاطها و كذا التحويلات ، بغير عوض ، للأصول و الممتلكات المسجلة باسم أشخاص ذاتيين إلى ملكية هذه المركزيات ، من كل الضرائب و الرسوم ، علما بأن قانون المالية لسنة 2012 كان قد نص على نفس المقتضى بالنسبة للأحزاب السياسية ؛

- تمديد الأجل المحدد لإيداع للإقرار المفروض على الأشخاص الخاضعين للمساهمة الاجتماعية بالنسبة لما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى من ستين (60) يوما إلى تسعين (90) يوما الموالية لتاريخ تسليم رخصة السكن؛
- تحديد التاريخ الأقصى لتسوية المتأخرات الضريبية و تلك المتعلقة بديون الدولة قصد الاستفادة من إلغاء الغرامات و الزيادات و صوائر التحصيل الناتجة عنها في 31 ديسمبر 2013 عوض 30 يونيو 2013.

تعديلات التدابير الجمركية :

- تخفيض رسم الاستيراد من 17,5 % إلى 10 % المطبق على السيارات النفعية التي يزيد وزنها الإجمالي القائم ، مع الحمولة القصوى ، عن 2,2 طن ولا يتعدى 3,5 طن؛
- تطبيق رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5 % على القمح الصلب؛
- وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على القمح اللين من فاتح يناير إلى 30 أبريل 2013؛
- التمديد إلى غاية 31 ديسمبر 2013 تطبيق رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5 % المطبق على العجول.
- حذف المادة 6 من المشروع و المتعلقة بالإعفاء من رسم للاستيراد لفائدة بعض المنتجات المتأصلة و الواردة من بعض البلدان الإفريقية؛

قانون المالية 2013
وجهة نظر

حوار مع السيد يونس سكوري، عضو الفريق البرلماني لحزب الأصالة والمعاصرة، عضو لجنة المالية بمجلس النواب

من خلال هذا الحوار، يستعرض السيد سكوري، الخطوط العريضة لقانون مالية 2013. مجلة «المالية» ساءلته حول جملة من القضايا، مثل واقعية التوقعات، تمويل صندوق التضامن، التدابير الجبائية..... الخ



السيد سكوري : لا أظن أن مغربيا واحدا يرفض المساهمة في مجهود التضامن عندما يكون هذا الجهد عادلا وفعالا. كما أن حزبنا يجعل من التضامن أحد مرتكزاته الايديولوجية ويمكنكم إذا اعتبار موقفنا في موضوع التضامن ينصب بالأساس على مقاربة الحكومة. وفي نظرنا، فإن هذه القضية، يجب أن تعتمد على :

عرض للتضامن، مناسب وواقعي يستهدف الشرائح المتضررة من الساكنة والاعتماد على الأسرة كوحدة للتدخل على صعيد جميع القطاعات الاجتماعية. وعلى هذا المستوى، نلاحظ أن الحكومة تفتقر حاليا للرؤية كما للوسائل. أكثر من ذلك، فإنها لا تقوم بأدنى مجهود في هذا السبيل. والدليل هو غياب أي اندماج للبرامج التضامنية وعدم ارتباطها مع ورش المقاصة.

شبكة توزيع للعرض التضامني تمكن من استهداف فعال للساكنة والوصول الفعلي لخدمات العرض التضامني. «الراميد» مثلا يفتقر للركائز الضرورية سواء لدى وزارة الصحة أو وزارة الداخلية، مما يجعل المواطن يئن تحت وطأة البيروقراطية. أكثر من ذلك، فإن الحكومة التي تكتفي بوضع أهداف ماكروسكوبية، عليها إعادة التفكير في مسارات التوزيع في اتجاه توفير موارد بشرية محفزة ووسائل لوجستكية مناسبة وباقة من الخدمات المندمجة الموجهة للأسر.

وفي غياب هذا كله، فإنه لا يجب أن نتفاجأ من فشل البرامج على المدى المتوسط، وأي تمويل إضافي لن يعوض قصور عمل الحكومة.

المالية : تحفظت فرق الأغلبية على نسبة 4.5 % من النمو المنتظرة بالنسبة لسنة 2013، بينما صندوق النقد الدولي يتوقع بلوغ نسبة 5.5 % . إلى ما يعود تحفظكم؟

السيد سكوري : في تقاليد قوانين المالية عبر العالم، فإن معدل النمو المعلن عنه لا ينفصل عن المسار الاقتصادي لبلد ما. يتعلق الأمر بهدف تحدده الحكومة، وبالتالي عليها أن تعرض الأسس التي انبنت عليها توقعاتها مع تحديد الاصلاحات المختلفة التي تنوي القيام بها لبلوغ هذا المعدل.

في بلدنا، سمحت الحكومة لنفسها بالإعلان عن توقعاتها لقانون مالية 2012 والتراجع عنها شهرين بعد ذلك، مما يجعل مصداقية تصريحاتها على المحك. أما بخصوص مشروع قانون مالية 2013، فإن الحكومة لا تطرح عمليا أي إصلاح و بالأحرى رؤية دقيقة ومفصلة يبنني عليها معدل النمو سواء بالنسبة لدعم الصادرات أو تسويق وجهة المغرب على الصعيد الدولي.

وفي الأخير، أشير إلى أنه إذا كانت الحكومة قد سمحت لنفسها بهذا النوع من المقاربات، فلأنه لا شيء يمنعها من ذلك. وفي هذا السياق، يجب مراجعة القانون التنظيمي للمالية في اتجاه يجعل الحكومات تقدم مشاريع ميزانيات مدروسة ومبنية على دراسات وتمكن من ربط المسؤولية بالمحاسبة طبقا لنص وروح الدستور الجديد.

المالية : ما هي وجهة نظر حزبكم من تضريب الأجور التي تتعدى 30000 درهم لتمويل صندوق التضامن؟

وجهة نظر

رؤية براغماتية وواقعية، حيث أصبحنا نشهد صعود شعبية وهروب للأمام في مواجهة أية صعوبة.

المالية : ما رأي حزبكم في موضوع التدابير الجبائية المتضمنة في مشروع قانون مالية 2013؟

السيد سكوري : نعتقد أن الحكومة قد أبانت عن حدودها على عدة مستويات؛ موقفها غير منطقي. كنا ننتظر تنظيم المناظرة الوطنية حول الضرائب كمقدمة لسلسلة من الإصلاحات الضرورية والمستعجلة . هذه الإصلاحات يجب أن تخضع لاستشارات لأنها لا تستجيب لحاجيات الحكومة فحسب، وإنما أيضا لإعطاء انطلاقة جديدة للاقتصاد الوطني، لكن تمنياتنا تبخرت أمام تدابير جبائية لا يجمعها خيط ناظم. فلا يمكن تغيير حجم اقتصاد معين ولا الدفع بقطاعات في وضعية صعبة ولا تشجيع الاستثمار أو خلق فرص عمل بمقاربات غير واضحة، خجولة و بلا غد، وهو ما يؤكد الافتقار للرؤية والاستراتيجية.

في الخاتمة، فإن الحكومة لا تقوم بأي جرد لأسباب عدم فعاليتها. فهي تفضل تعبئة موارد إضافية لا تحسن استعمالها، وفي هذه الحالة، فإنه لا أحد يأتي ليطلب من الحكومة السبب في عدم صرفها ميزانية الاستثمار التي تتعدى متأخراتها 20 مرة المساهمة المتوقعة من الطبقة الوسطى في مجهود التضامن. فلنجعل الحكومة أمام مسؤولياتها قبل أن نطالب مواطنينا بجهود إضافية للتغطية عن عجزها.

المالية : في تدخلاتكم، تتحدثون عن « تأسيس دولة تتوفر على رؤية ». هل هذا يفترض بالنسبة لكم أن الحكومة الحالية لا تتوفر عليها؟

السيد سكوري : أعتقد أن هذه الملاحظة أصبحت عامة على مستوى المعارضة كما لدى بعض مكونات الأغلبية، فالحكومة لا تفتقد إلى الرؤية فحسب بل وإلى استراتيجية أيضا. الأخطر من ذلك أن هذه الحكومة لا تقدم أي جهد من أجل تععيد

حوار مع السيد عبد اللطيف بروحو، عضو الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية عضو لجنة المالية بمجلس النواب

يتطرق السيد عبد اللطيف بروحو في هذا الحوار إلى تأثير الظرفية المالية العالمية على الاقتصاد الوطني وكذا الاجراءات المتخذة للحد من العجز التجاري، كما يتحدث عن الحسابات الخصوصية للخزينة وما أثارته من نقاش على مستوى لجنة المالية بمجلس النواب.



وهذه المعطيات قد تجعل بالفعل من تحقيق أهداف تحقيق نسبة نمو متوسطة أمرا صعبا للغاية، لكنه ليس مستحيلا، على اعتبار أنها تستحضر هذه الإكراهات في سياستها الحكومية، وتتخذ من الإجراءات ما قد يمكنها من دعم النمو بالشكل المطلوب.

وهنا يجب التمييز بين مسألتين أساسيتين يقع الخلط بينهما، فهناك من جهة النمو التوقعي المبني على معطيات موضوعية داخلية وخارجية؛ وهناك النمو المستهدف والذي تشغل الحكومة على تحقيقه عبر إجراءاتها وسياساتها المتبعة.

فالمؤسسات الدولية تقدم توقعاتها لنمو الدول ومن ضمنها المغرب بناء على مؤشرات واضحة، والمؤسسات الوطنية بدورها تتوقع نسبة للنمو بناء على معطيات ومعايير دولية، وعادة ما تأخذ التوقعات بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي والمالي العالمي، وتوقعات تطور حجم التجارة الدولية، وتوقعات أسعار النفط والمواد الأولية والغذائية عالميا... إضافة إلى توقعات انتعاش التجارة الداخلية والموسم الفلاحي... وهذه كلها معطيات موضوعية تعطي مؤشرات عامة تتعلق بتوقعات النمو الاقتصادي.

ومن جهة ثانية النمو المستهدف من قبل الحكومة عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية والعملية، إما للتخفيف من التأثيرات السلبية الخارجية على الاقتصاد الوطني، أو لدعم محركات النمو الاقتصادي على مستوى مختلف قطاعاته.

المالية : تتفق الأغلبية والمعارضة على صعوبة الظرفية، التي تتميز بتواصل الأزمة الاقتصادية على منطقة الأورو و انعكاسها على الاقتصاد الوطني؛ هل تتوقعون أن معدل النمو المرتقب (4,5%) يمكن تحقيقه؟ في حال العكس، كيف ستكون التأثيرات على المجالين الاقتصادي والاجتماعي؟

السيد بروحو : أولا يجب التأكيد على أن الظرفية الاقتصادية والمالية العالمية تؤثر بشكل سلبي ومباشر على الاقتصاد الوطني وعلى توازناته المالية، خاصة وأن منطقة الأورو - الشريك الأساسي للمملكة- تعرف عدم استقرار مالي واقتصادي أدى إلى انخفاض الطلب الموجه نحو المغرب، مما يعمق اختلال التوازنات المتعلقة بالميزان التجاري وميزان الأداءات والاحتياطي من العملة الصعبة.

كما أن استمرار ارتفاع أسعار البترول دوليا يضغط بشدة على المالية العمومية خاصة مخصصات المقاصة والعجز المالي، إضافة إلى تعميق اختلال الميزان التجاري.

وهذا الوضع ليس وليد اللحظة، وإنما بدأ العجز التجاري بشكل حاد والارتفاع المهول لنفقات صندوق المقاصة منذ سنة 2009، وقد ورثته الحكومة الحالية مما يجعلها أمام رهان وتحدي استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية، واتخاذ إجراءات واضحة للتحكم في العجز المالي، وتحقيق الأهداف المحددة في البرنامج الحكومي على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وجهة نظر

وقد عبرنا عن استغرابنا للخروج المريب لبعض المسؤولين في الاتحاد العام لقاوات المغرب بمجرد وضع مشروع قانون المالية بالبرلمان، وقد اعتبرنا هذا الخروج نوعا من الابتزاز غير المقبول، خاصة وأن قانون المالية 2013 يتضمن أقصى ما يمكن من الإجراءات الداعمة لتنافسية المقاولات ولمحركات النمو الاقتصادي.

فسعر الضريبة على الشركات الصغرى التي تحقق أقل من 300 ألف درهم سنويا انخفض إلى 10% عوض سعري 15% و30% الذين كانا مطبقين، ونحن نعلم أن 85% من الشركات المغربية تندرج ضمن هذه الفئة التي ستستفيد من تخفيض العبء الضريبي.

وعلى الرغم من العجز المالي الحاد الذي ورثته الحكومة الحالية وضغط المديونية وارتفاع نفقات المقاصة، فإن الحكومة خصصت 180 مليار للاستثمار مما يعتبر داعما مباشرا للمقاولات المغربية ولانتعاشها المالي، وتضمن القانون المالي 2013 إجراءات للدعم المباشر للمقاولات الوطنية ولتأهيلها ورفع تنافسيتها.

فالباطرونات تعرف أن الوضع الاقتصادي والمالي المغربي لا يتحمل حاليا أكثر من هذه الإجراءات، ورغم ذلك خرجوا بتصريحات غريبة تجعل منهم أشبه بحزب سياسي معارض، مما يضرب قواعد الثقة والمصداقية في توجهات الاتحاد العام لمقاولات المغرب وفي حرصه على المصلحة العليا للبلاد.

المالية : تفاقم العجز التجاري خلال سنة 2012 ليصل إلى 163,9 - مليار درهم (إلى أواخر شهر أكتوبر) أي ما يعادل 10% - بالنسبة ل 2012 . هل ترون أن المقترضات المتضمنة في مشروع ق.م. 2013 كافية للحد من وتيرة هذا العجز؟

السيد بروحو : يجب التأكيد أيضا على أن المغرب يعاني من عجز بنيوي للميزان التجاري، وقد تفاقم هذا العجز منذ سنة 2009 بشكل يؤثر سلبا وبشكل حاد على المالية العمومية وعلى ميزان الأداءات وعلى الاحتياطي من العملة الصعبة.

ويعتبر الارتفاع المهول لأسعار النفط خلال السنوات الأخيرة السبب المباشر في هذا العجز الذي وصل بالفعل لمستويات غير مقبولة، كانت تتطلب اعتماد إجراءات استراتيجية وأخرى

وعلى هذا الأساس فإن الحكومة تأخذ بعين الاعتبار مجموع هاته المعطيات والإكراهات والمعطيات والمؤثرات الداخلية والخارجية، وقد اعتمدت مجموعة من التدابير للاستفادة من إيجابياتها والتخفيف من تأثيراتها السلبية، كما أطلقت مجموعة من الإجراءات لدعم النمو داخل مشروع قانون المالية أو عبر إجراءات قانونية وتنظيمية موازية.

وبالنظر لمختلف التوقعات المرتبطة بالاقتصاد العالمي وتوقعات الموسم الفلاحي لهذه السنة، فإن نسبة 4,5% تعتبر في حدود المعقول، نظرا لحجم وأهمية الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة، وهو التوقع الذي يتقاطع مع ما ذهب إليه البنك الدولي بالنسبة لاستشرافه للسنة المقبلة في منطقتنا.

ويبقى الأهم بالنسبة لهذه الحكومة التأكيد على العدالة في توزيع ثمار النمو على مختلف الشرائح الاجتماعية والفئوية والمجالية، وهو التحدي الأساسي الذي رفعته الحكومة الحالية، والذي يبدو جليا على مستوى المحاور الأساسية لقانون المالية 2013.

المالية : انتقد الاتحاد العام لمقاولات المغرب المقترضات الضريبية التي جاء بها مشروع قانون مالية 2013. في نظركم كفريق في الأغلبية، هل كان من الممكن إيجاد وضعية توافقية بين الإكراهات الاقتصادية و مطالب الفاعلين الاقتصاديين ؟

السيد بروحو : لقد استغرابنا في فريق العدالة والتنمية رد الفعل السلبي الذي عبر عنه الاتحاد العام لمقاولات المغرب وطريقة خروجه الإعلامي بشكل بعيد عن اللباقة والتحفيز المفترض فيه، وهو ما أعطى الانطباع بأن الباطرونات تمارس المعارضة مما أحدث خلطا في ذهن الرأي العام بخصوص مواقفهم السياسية وأعطى صورة سلبية لهذه المؤسسة التي تعتبر شريكا للحكومة والبرلمان.

فالحكومة الحالية كانت مواقفها واضحة على مختلف المستويات، ولم ترسخ لأي ضغط من أية جهة لتضمين قانون المالية أية إعفاءات أو إجراءات تحفيزية، وإنما استمعت لجميع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وأدرجت في قانون المالية ما اقتنعت به في صالح الاقتصاد الوطني، بما يضمن أقصى حد من التوازنات المالية والاقتصادية والاجتماعية.

وجهة نظر

المواضيع المختلفة، وكان يتعامل معها كلها وكأنها صناديق سوداء خارجة عن أية رقابة.

وهنا يجب التمييز بين شيئين مختلفين تماما : هناك الصناديق والحسابات الخصوصية التي تعتبر حسابات قانونية نص عليها القانون التنظيمي للمالية وحدد شروط إحداثها وطرق تدبيرها، وهي عبارة عن استثناءات عن قاعدة عدم تخصيص مدخول بنفقة، لكنها تعتبر جزءا لا يتجزأ من الميزانية العامة للدولة، وبالتالي تخضع لجميع عمليات الضبط والمراقبة البرلمانية والحكومية.

أما المقصود بالجدل الحاد فكان حسابات الخزينة Comptes de Trésorerie، وهي عبارة عن حسابات يسمح المرسوم الملكي المتعلق بالمحاسبة العمومية بإحداثها نظرا لطبيعة مواردها أو نفقاتها التي لا يمكن نظريا إدراجها في الميزانية العامة، وتحدد شروط تدبيرها بقرار وزير المالية.

وقد انصب النقاش بخصوص الحسابات الخصوصية حول تضخم مواردها ونفقاتها ورصيداها المالي، وحول مدى فعاليتها أو مردوديتها الاقتصادية، وبالفعل كان انتقادنا موجها لطرق تدبير المالية العمومية عبر هذه الصناديق والحسابات الخصوصية التي أصبحت تشكل قرابة ثلث ميزانية الدولة.

أما الثانية (حسابات الخزينة) فهي المقصودة بذاك الجدل الحاد الذي شهدته لجنة المالية، والتي ذهب البعض لتسميتها بالصناديق السوداء، وقد اقتنعت الحكومة بضرورة تغيير طرق تدبيرها تدريجيا من أجل إضفاء أكبر قدر من الشفافية، وبالتالي تقرر إدراج جزء منها في الميزانية العامة للدولة بدءا من قانون المالية 2015.

آنية منذ أزيد من ثلاث سنوات، إلا أن الاختيارات السياسية ذات البعد الاقتصادي التي نهجها المغرب لم تستطع الحد من تفاقم العجز التجاري.

وعلى الرغم من أهمية الاختيارات الاقتصادية السائدة خلال العشر سنوات الأخيرة (تطوير القطاع الثالث وبشكل خاص السياحة واللوجيستيك وترحيل الخدمات...) فإن تأثيرها الإيجابي على الميزان التجاري وميزان الأداءات كان محدودا، ليتفاقم العجز سنة بعد أخرى.

ومقابل ذلك كانت الحاجة ملحة للعودة لدعم القطاع الصناعي وتحسين أداء المقاولات الصناعية ودعم التصدير، وهو ما انتهت إليه الحكومة الحالية التي أعادت الاعتبار للصناعة التي تخلق الثروة وتخلق فرص الشغل بشكل يضاعف ما يخلقه القطاع الثالث رغم أهميته.

فقد اعتمدت الحكومة مجموعة من الإجراءات لدعم المقاولات ودعم التصدير، وفتح أسواق جديدة إفريقية وأسيوية، إضافة إلى اتخاذ إجراءات للتخفيف من الارتهاان لمصادر الطاقة الحرارية، خاصة وأن المواد النفطية تمثل أزيد من 70% من قيمة الواردات.

المالية : استأثرت الحسابات الخصوصية للخزينة بنقاش وافر في لجنة المالية بالغرفة الأولى. فرغم كونها تتحكم في مبالغ ضخمة فإنها لا تخضع للرقابة البرلمانية. ماذا عن الحد من عدد هذه الحسابات الخصوصية ؟

السيد بروحو : بالفعل عرف هذا الموضوع جدلا واسعا على مستوى لجنة المالية والمناقشة العامة لمشروع قانون المالية 2013، لكن هذا النقاش كان في الغالب يخلط بين نوعين من



شارع محمد الخامس، الحي الإداري، شالة - الرباط

الهاتف : 29 / 25 37 67 72 (212)

الفاكس : 26 37 67 72 (212)

Portail Internet : <http://www.finances.gov.ma>

Portail Intranet : <http://maliya.finances.gov.ma>